



العنوان:

دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.

- دراسة ميدانية لآراء المهنيين و الأكاديميين

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق.

الأستاذ المشرف:
د. قاسمي السعيد

إعداد الطالب:
العناق مراد.

لجنة المناقشة

الصفة
مشرفا ومقررا
رئيسا و ممتحنا

الرتبة
أستاذ محاضر أ
أستاذ مساعد أ

أعضاء اللجنة
د. قاسمي السعيد.
أ. بن وارث حجيلا.

السنة الجامعية: 2014/2013

الإهداء و

الشكر

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما وأدامني في طاعتهما

"إجلالاً و عرفاناً"

إلى أشقائي وشقيقاتي

"لمساعدتهم لي في كل الظروف"

إلى أساتذتي في جميع أطوار الدراسة

"رداً لبعض الجميل"

إلى زملاء الدراسة

"تقديراً للصدقة"

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أوله وآخره.
ولا يسعني وأنا بصدد أضع اللمسات الأخيرة لهذه المذكرة، إلا أن أتقدم
بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني إلى:

المشرف الدكتور قاسمي السعيد

الذي لم ييخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة، وكذا حرصه
الدائم على إتمام هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير، إلى:

الأستاذ شريط صلاح الدين

الأستاذ سعيدي يحي.

الأستاذ عريوة رشيد.

الأستاذ سعودي بلقاسم.

الأستاذ بلعجوز الحسين.

الأستاذة صغيور حياة.

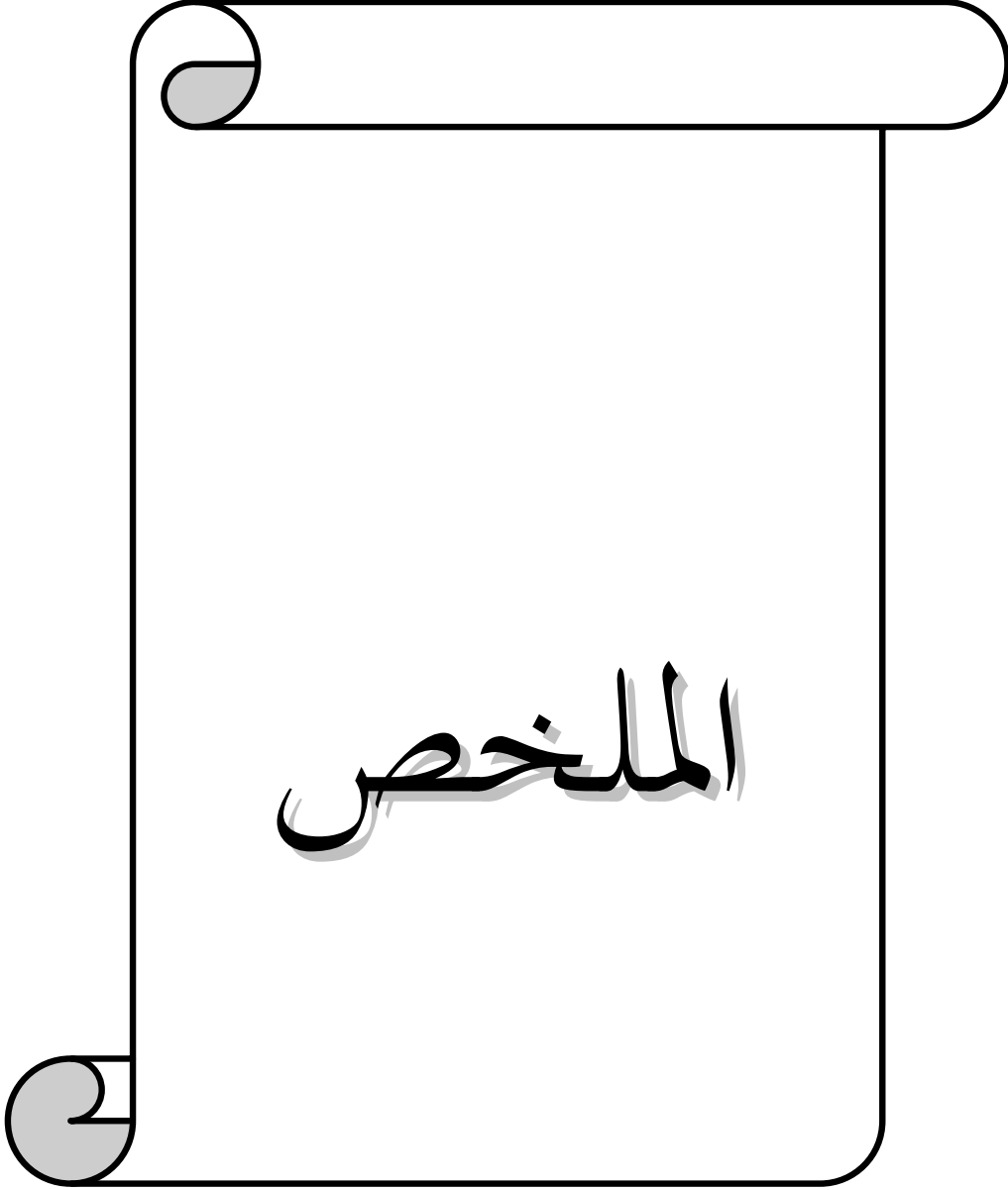
الأستاذ أحمد حيرش.

الأستاذ راجح بلعباس.

على كل التوجيهات والمساعدات القيمة التي قدموها لي من أجل إنجاز هذه
المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة
وتمحيص ومناقشة هذه المذكرة.

العناق مراد



الملخص

المخلص:

إن وجود محافظ الحسابات في المؤسسات يعتبر بمثابة الركيزة التي تحمي الاقتصاد الوطني، نظرا للدور الذي يقوم به في زيادة الثقة في مخرجات المؤسسة ومحاربة أشكال الفساد بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة وهذا لحماية المصالح الأطراف ذات الصلة وحماية الاقتصاد الوطني.

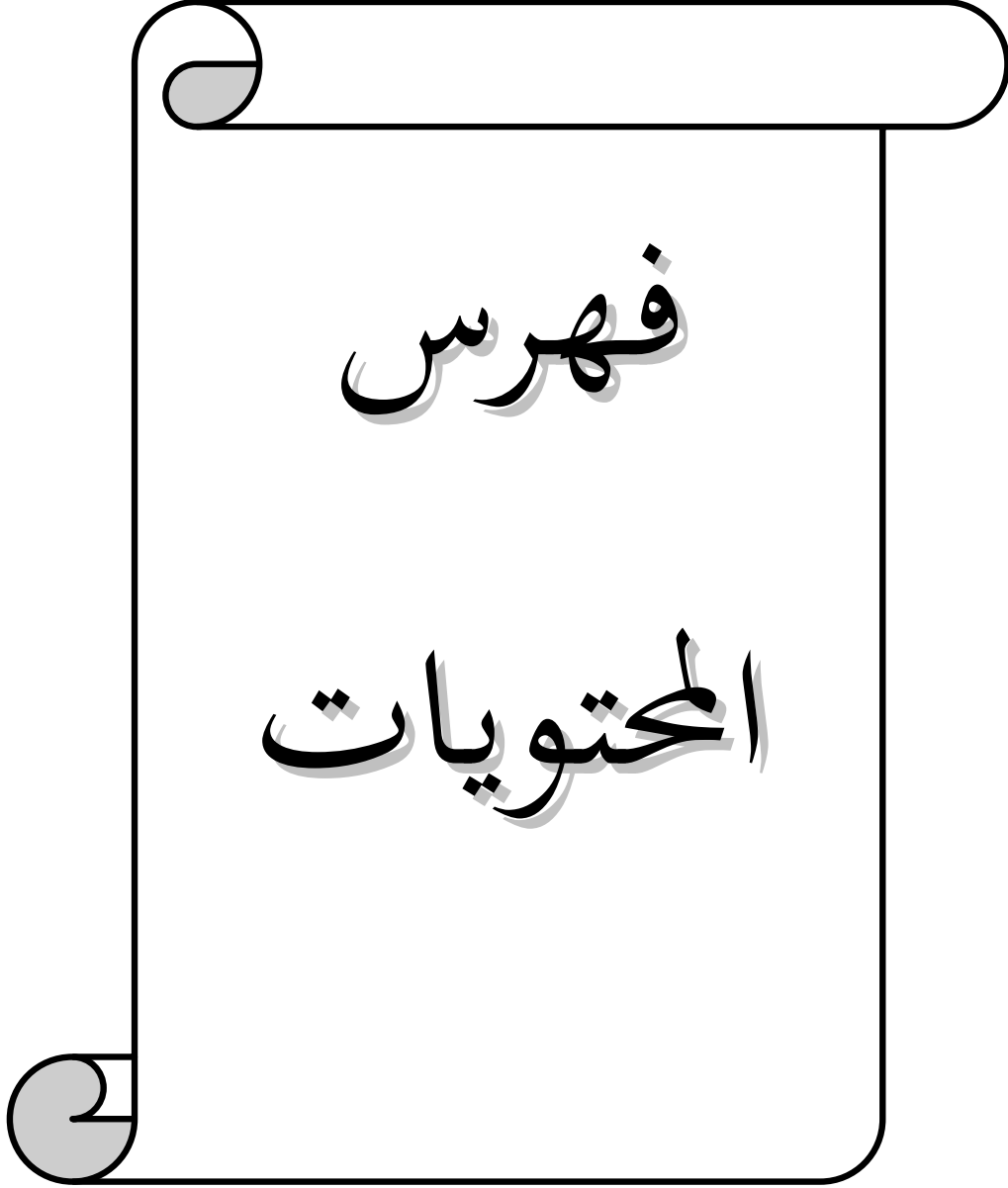
الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات يفرض عليه استقلالية وحيادية في ابداء الرأي عن القوائم المالية وهذا يلزم توفر الكفاءة المهنية وخبرة وتعاون مع زملاء المهنة عبر الوطن رغم القوانين والتشريعات التي قامت بها الجزائر في محاربة الفساد بكل اشكاله الا أن الحقيقة تبين وجود الفساد ومنه ان قضية الفساد ترجع للذهنيات والأخلاق البشر كل القانون فيه الثغرات لهذا تبقى الأخلاق والقيم هي المرجع.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الفساد المالي، الأطراف ذات الصلة، القوانين، الأخلاق، المؤسسات

Abstract :

The presence of responsible of accounting in the company, is considered a support that protects the national economy, through the role plays conducting more confidence at the expense of the company, and fight in general all forms of corruptions, and financial corruption in particular , for all this to protect in favor for related parties, and for the protection of the national economy. The role that plays the responsible of the accounting implies the independence and neutrality of expressing his opinionon the financial lists, it is sufficient to have the professionalism and cooperation with colleagues across the country. Despite laws and regulations made by the Algerian government in the fight against corruption in all its forms, now the reality is that there is corruption and the issue of corruption refers to human morality, all the laws have a gaps, for that still the values and ethics a reference.

Key of words: _ Responsible accounting, financial corruption, relative parts,ethics,companies.



فهرس المحتويات

- شكر وتقدير
- الإهداء
- فهرس المحتويات..... I
- قائمة الاختصارات، الجداول والأشكال..... VIII
- المقدمة العامة..... أ-ج

الفصل الأول : الاطار العام للمراجعة

- تمهيد:..... 05
- I. عموميات حول المراجعة. 06
- 1.I لمحة تاريخية عن المراجعة. 06
- 2.I مفاهيم المراجعة. 08
- 3.I أنواع وفروض المراجعة. 10
- 1.3.I أنواع المراجعة 10
- 2.3..I فروض المراجعة. 14
- 4.I أهداف وأهمية مراجعة. 15
- 1.4.I أهداف المراجعة. 15
- 2.4.I أهمية المراجعة. 18
- II. مدخل نظري لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر. 21
- 1.II تعريف محافظ الحسابات وخصائصه. 21
- 1.1.II تعريف محافظ الحسابات. 21
- 2.1.II خصائص محافظ الحسابات. 22
- 2.II حقوق وواجبات محافظ الحسابات. 23
- 1.2.II حقوق محافظ الحسابات. 23
- 2.2.II وواجبات محافظ الحسابات. 24
- 3.II مهام وشروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات. 25

25	1.3.II مهام محافظ الحسابات.
25	2.3.II شروط ممارسة المهنة
26	4.II معايير ممارسة المهنة.
28	III أحكام القانون المنظمة لمهنة محافظ الحسابات.
28	1.III الإطار التاريخي للمهنة والجهات المنظمة لها.
29	1.1.III المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
29	2.1.III التنظيمات المهنية.
30	3.1.III المجلس الوطني للمحاسبة.
31	2.III تعيين محافظ الحسابات وتحديد أتعابه.
31	1.2.III شروط تعيين محافظ الحسابات.
31	2.2.III أتعاب محافظ الحسابات.
32	3.III مسؤوليات محافظ الحسابات.
32	1.3.III المسؤولية المدنية.
33	2.3.III المسؤولية الجزائية.
33	3.3.III المسؤولية التأديبية.
35	IV تقارير محافظ الحسابات.
35	1.IV مفهوم وأهمية تقارير محافظ الحسابات.
36	1.1.IV مفهوم تقرير محافظ الحسابات.
36	2.1.IV أهمية تقرير محافظ الحسابات.
37	2.IV أنواع تقارير محافظ الحسابات.
39	2.1.IV مضمون تقرير محافظ الحسابات.
42	3.IV معايير إعداد التقرير.
43	4.IV أهمية التقرير.
44	خاتمة:

الفصل الثاني: مدخل نظري للفساد المالي

46	تمهيد:
47	I. الإطار العام للفساد.
47	1.I. لمحة تاريخية عن الفساد.
52	2.I. تعريف الفساد.
53	3.I. خصائص الفساد.
55	4.I. أنواع الفساد.
58	II. الإطار المفاهيمي للفساد المالي.
58	1. II. تعريف الفساد المالي.
60	2. II. خصائص الفساد المالي وأشكاله.
63	3. II. أسباب الفساد المالي.
65	III. التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد المالي.
65	1. III. آثار الفساد المالي.
66	2. III. سبل تخفيف الفساد المالي.
67	3. III. مؤشرات الفساد العالمية.
69	4. III. التشريعات الجزائرية ذات صلة بمكافحة الفساد.
71	IV. الإطار المفاهيمي للرقابة على المال العام.
70	1. IV. مفهوم الرقابة على المال العام.
71	2. IV. أهمية الرقابة على المال العام.
71	3. IV. أسس الرقابة المالية.
72	4. IV. أنواع الرقابة المالية ذات التشريع الجزائري.
74	خاتمة:
76	تمهيد:

77	I. الإطار النظري لمسؤولية محافظ الحسابات.
77	I.1. عوامل تطور مسؤولية محافظ الحسابات.
79	I.2. مهام محافظ الحسابات
79	I.2.1. المهام الدائمة.
80	I.2.2. المهام الخاصة:
80	I.3. علاقة قرارات أطراف ذات الصلة بمسؤوليات محافظ الحسابات:
81	II. دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ.
81	II.1. مفهوم الغش والخطأ.
81	II.1.1. تعريف الغش
81	II.2.1. تعريف الخطأ
81	II.2. مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها
82	II.3. أنواع التحريفات الجوهرية فيا لأخطاء والغش.
83	II.4. موقف محافظ الحسابات في كشف ممارسات الغش والخطأ في القوائم المالية.
83	II.4.1. إجراءات محافظ الحسابات عند اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية.
83	II.4.1.1. حصول محافظ الحسابات على إقرارات من الإدارة.
84	II.4.1.2. التبليغ عن نقاط الضعفا لمادي في الضبط الداخلي
84	II.4.1.3. السلطات المنظمةو المنفذة للقانون
84	II.4.1.4. عدم قدرة محافظ الحسابات على استكمال عملية المراجعة.
84	II.2.4. مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش.
86	II.4.3. درجة التزام محافظ الحسابات بعد صدور تقريره:
87	III. دور محافظ الحسابات في كشف عمليات غسيل الأموال.
87	III.1. ماهية غسيل الأموال
87	III.1.1. التطور التاريخي لظاهرة غسيل الأموال.
87	III.1.2. مفهوم غسيل الأموال.

87 1.3.III خصائص جريمة غسل الأموال .
88 2.III الآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال
88 2.1.III الآثار الاجتماعية
88 2.2.III الآثار الاقتصادية
88 2.3.III الآثار السياسية:
89 3.III برامج مراجعة عملية غسل الأموال .
89 3.1.III طبيعة ونطاق مراجعة عمليا تغسيل الأموال .
89 3.2.III خطة محافظ الحسابات المقترحة لمراجعة جرائم الفساد
89 3.2.1.III خطة مراجعة جرائم الفساد
90 4.III إجراءات محافظ الحسابات في كشف عمليات غسل الأموال .
90 4.1.III تحديد مواطن عمليات غسل الأموال .
90 4.2.III تقارير غسل الأموال .
91 خاتمة الفصل:
93 تمهيد:
94 I. تقديم الدراسة الميدانية
94 1.I منهجية الدراسة.
94 1.1.I أداة جمع البيانات.
96 2.1.II مجتمع الدراسة.
96 2.II أساليب المعالجة الإحصائية.
96 1.2.II الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.
98 2.2.II إجراء اختبارات الاعتمادية وصدق وثبات أداة الدراسة.
98 1.2.2.II اختبار الاعتمادية (الخضوع للتوزيع الطبيعي) Kolmogrov-Smirnov
99 2.2.2.II اختبار صدق وثبات أداة الدراسة Cronbach Alpha
100 II. عرض وتحليل نتائج الدراسة.

101	1.II تحليل خصائص العينة.....
105	2.1.II تحليل نتائج الدراسة.....
108	2.III اختبار فرضيات الدراسة.....
108	1.2.II اختبار الفرضية الأولى.....
111	2.2.III اختبار الفرضية الثانية.....
115	3.2.II اختبار الفرضية الثالثة.....
118	2.4.II اختبار الفرضية الرابعة.....
121	خاتمة.....
123	خاتمة عامة.....
127	قائمة المراجع.....
132	قائمة الملاحق.....

قائمة الجداول

و الأشكال و

المصطلحات

أولاً: قائمة المصطلحات.

المصطلحات ذات الصلة بموضوع المراجعة	
The Term in English	المصطلح باللغة العربية
Review ، Audit	المراجعة
Internal Audit	المراجعة الداخلية
External audit	المراجعة الخارجية
American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
International Standards on Auditing	معايير المراجعة الدولية
Audit evidence	أدلة الاثبات
General standards	المعايير العامة
Standards of reporting	معايير اعداد التقرير
Standards of field work	معايير العمل الميداني
International Auditing and Assurance Standards Board	مجلس المعايير الدولية للمراجعة
Audit risk	مخاطر المراجعة
Stratified sampling	المعاينة الطبقية

ثانياً: قائمة الجداول.

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي للمراجعة	07
02	التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة	17
03	سلم أتعاب محافظ الحسابات	32
04	ترتيب الدول العربية وفق المنظمة الشفافية الدولية	67
05	محاو وأقسام الاستثمار	94
06	التوزيع الجغرافي والمؤهل العلمي للعينة الاختبارية	95
07	توزيع العينة الاختبارية حسب الوظيفة و التوزيع الجغرافي للعينة الاختبارية	95
08	إحصائيات الاستثمار	96
09	اختبار كولموجروف للمحور الأول.	98
10	اختبار كولموجروف للمحور الثاني.	99
11	اختبار كولموجروف للمحور الثالث:	95
12	اختبار كرونباخ للمحاو الثلاثة.	100
13	خصائص متغيرات الدراسة	100
14	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	101
15	توزيع العينة حسب العمر	102
16	التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة	102
17	توزيع العينة حسب المهنة والولاية	103
18	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	103
19	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي وتوزيعهم الجغرافي	103
20	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	104

104	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة وتوزيعهم الجغرافي	21
105	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	22
105	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة وتوزيعهم الجغرافي	23
105	عرض إجابات العينة حول المحور الأول	24
106	عرض إجابات العينة حول المحور الثاني	25
107	عرض إجابات العينة حول المحور الثالث	26
108	نتائج المحور الأول	27
110	نتائج اختبار الفرضية الأولى.	28
111	نتائج المحور الثاني.	29
113	نتائج اختبار الفرضية الثانية	30
115	نتائج المحور الثالث	31
117	نتائج اختبار الفرضية الثالثة.	32
118	اختبار الفروق ANOVA لمتغير الجنس	33
119	اختبار ANOVA لمتغير العمر	34
119	اختبار ANOVA لمتغير الوظيفة	35
119	اختبار ANOVA لمتغير الخبرة	36
120	اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي	37

ثالثا: قائمة الأشكال.

الصفحة	الاسم	الجدول
10	أنواع المراجعة.	01
18	أهداف المراجعة.	02
19	أهمية المراجعة.	03
20	أهمية مراجعة الحسابات لدى مستخدمي القوائم المالية.	04
27	معايير المراجعة المقبولة عموما.	05
34	مسؤوليات محافظ الحسابات	06
38	أنواع تقارير محافظ الحسابات	07
39	نموذج التقرير.	08
41	التقرير النظيف النموذجي،	09
51	التطور التاريخي للفساد	10
55	التشابه والتداخل بين حلقات الفساد	11
59	آليات الفساد المالي	12
61	أسباب حدوث التلاعب	13
68	مؤشرات قياس الفساد العالمية	14
99	منحنى التوزيع الطبيعي	15
101	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	16
110	التمثيل النقطي لنتائج اختبار الفرضية الأولى.	17
114	التمثيل النقطي لنتائج الفرضية الثانية.	19
117	التمثيل النقطي لنتائج الفرضية الثالثة.	20

A graphic of a scroll with a black outline and a grey shadow. The scroll is partially unrolled at the top and bottom. The text is written in a black, stylized Arabic font with a grey shadow.

المقدمة

العامّة

إن الدارس لمهنة المراجعة يلاحظ تطورها السريع وما هو إلا تحصيل حاصل للتطور الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن مس جميع المجالات خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع حجم المبادلات التجارية مما جعل المؤسسة تتعامل مع أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح داخل المؤسسة مما أدى إلى ظهور مهنة المراجعة التي من خلالها يمكن إيصال لهؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة ومراقبة النشاطات التي تقوم بها وحتى يمكن القيام بالمهمة على أكمل وجه ويجب على هذه المهنة أن تعمل على تحقيق الأهداف، وفق الفروض التي قامت عليها، حيث تعتبر المراجعة من أهم المهن التي تستخدمها المؤسسة لمراقبة أعمالها وضمان حقوق الأطراف ذات صلة، حيث يعتبر ظهور مسائل الاقتصادية والمالية مثل أشكال الفساد المالي المتمثلة في الخطأ الغش في القوائم المالية وغسيل الأموال، الرشوة... أهم العقبات التي واجهت ولا تزال تواجهه أداء مهنة المراجعة ومنه كان تحصيل حاصل هو تحكيم طرف محايد لمراقبة المؤسسات وللحد من هذه الظواهر، ولكن يتمثل في محافظ الحسابات التي تتوفر فيه جملة من خصائص تجعل من رأي الذي يبديه في القوائم المالية في المؤسسة والمحيط في تقرير مادي يتم ترجمة فيه عمل المؤسسة.

الجزائر كباقي الدول تعمل جاهدة في مجال مكافحة الفساد بصفة عامة وأشكال الفساد المالي بصفة خاصة من خلال جملة من إصلاحات والقوانين المعدة والمنظمة للمهن المكلفة بمراقبة المال، حيث خطت الجزائر خطوة من خلال استبدال قانون 08-91 ب قانون 01-10 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة كما تم إصدار مراسيم تنفيذية تنص على هذا الهدف و هو الارتقاء بمستوى أداء المهنة

لذا أصبح الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات من خلال تكييف القوانين مع المستجدات الحاصلة أهم خيار للحد من الفساد بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة وذلك من خلال تقوية القيم النزاهة وشفافية والأمانة في هذه المهن.

لقد اهتم الكثير من الباحثين والأكاديميين والباحثين بموضوع الدور الذي يمكن أن يقدمه محافظ الحسابات في المؤسسات محل المراجعة من خلال الدور الذي يقدمه للجهات المهنية إلا انه من خلال هذه المذكرة وجدنا دراسات قليلة في هذا الجانب، حيث تناول الباحثين في جل الدراسات دور محافظ الحسابات مع متغيرات أخرى، دور ربط ذلك بالفساد المالي وعلى هذا الأساس قمنا من خلال هذه الدراسة بالربط بين المتغيرين، محاولين في ذلك إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت كما يلي:

✍ ما مدى مساهمة تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي؟.
- هل لمصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها؟.
- هل تساهم كفاءة وخبرة محافظ الحسابات في اكتشاف مختلف ممارسات الفساد المالي؟.
- هل توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة). ؟

الفرضيات:

- يساهم محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.
- مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.
- كفاءة و خبرة محافظ الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي.
- لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة)

حدود دراسة البحث:

إطار الدراسة مكاني على مستوى مكاتب محافظي الحسابات وفي الجزائر.

منهج الدراسة:

تستدعي طبيعة الدراسة استخدام مناهج متعددة، لهذا يكون المنهج وصفي في بعض الأجزاء المرتبطة بجانب النظري لمراجعة الحسابات وتاريخيا في الأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة حالة من خلال تأسيس استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على مهنة محافظ الحسابات ودور الذي يلعبه في زيادة الثقة في مخرجات المؤسسة، بالإضافة إلى اكتشاف كل ممارسات أشكال الفساد المالي وهنا من خلال الخدمات لأطراف ذات الصلة منها المساهمين، المديرين، العمال، الموردين، الزبائن، البنوك والمؤسسات المالية، فهو يخدم الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتساهم بشكل كبير في تنمية المجتمعات في مجال الاستثمارات والكشف على حالات الاسراف أو التلاعب والغش حيث هي تضمن الشفافية.

حاولنا خلال هذا البحث اعطاء العرض مختصر لمهنة المراجعة حتى يتمكن القارئ أن يتعرف على مهنة المراجعة وكيف تطورت في الجزائر، كما أتمنى أن يعطي هذا البحث إضافات ويغني مكتبة العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

أسباب اختيار الموضوع:

دراستنا الخاصة في ميدان العلوم التجارية- محاسبة وتدقيق- سمحت لي باختيار هذا الموضوع .

- رغبتني وميولي في هذا المجال.
- تعتبر مهنة محافظ الحسابات حديثة تتعلق بأحداث اليوم ويجب تجديده باستمرار.
- أغلبية المؤسسات تعاني من أزمات كثير منها تواجه التصفية والزوال.
- توجه المؤسسات الجزائرية نحو الاقتصاد الحر غير قادة على المواجهة.
- مهنة المراجعة تبقى إلى غاية اليوم جديدة وغير معروفة في المجتمع الجزائري.

الدراسات السابقة:

على مستوى كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير كل الدراسات التي تتعلق بموضوع المراجعة تمس بصفة عامة المراجعة الداخلية والخارجية دون ربط بين المتغيرين في موضوع بحثنا فعالية تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي لذلك تخص موضوع قليلة جدا إن لم نقل منعدمة.

أهداف البحث:

- معرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.
- التأكد بأن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.
- معرفة مدى مساهمة كفاءة و خبرة محافظ الحسابات في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي.
- لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة).

تقسيمات الدراسة:

نقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال أربعة فصول حيث كانت مقسمة كالتالي ثلاثة فصول منها الدراسة النظرية للموضوع وينصب الفصل الرابع على الجانب التطبيقي.

تناولنا في الفصل الأول المراجعة وتسلسلها عبر التاريخ من خلال التطرق إلى عموميات حول المراجعة من إعطاء لمحة تاريخية عن المراجعة بالإضافة إلى التعاريف التي تناولت المراجعة أهدافها وأنواعها والفروض التي قامت عليها، ثم تناولنا المدخل النظري لمهنة محافظ الحسابات.

وتطرقنا في الفصل الثاني لظاهرة الفساد المالي من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن الفساد وأنواعه والآثار المترتبة عليه ثم الفساد المالي وخصائصه وأثاره المختلفة بالإضافة إلى أهم التشريعات الجزائية التي تناولت الفساد، وفيما يخص الفصل الثالث فتناولنا فيه مسؤوليات محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات الفساد المالي، منها الغش، الخطأ، غسيل الأموال.

أما الفصل الرابع فهو الدراسة الميدانية من خلال تأسيس استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة، محاولين بذلك معرفة الدور الذي تلعبه تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي من خلال قيامه بمراجعة هذه المؤسسات.

الفصل الأول:

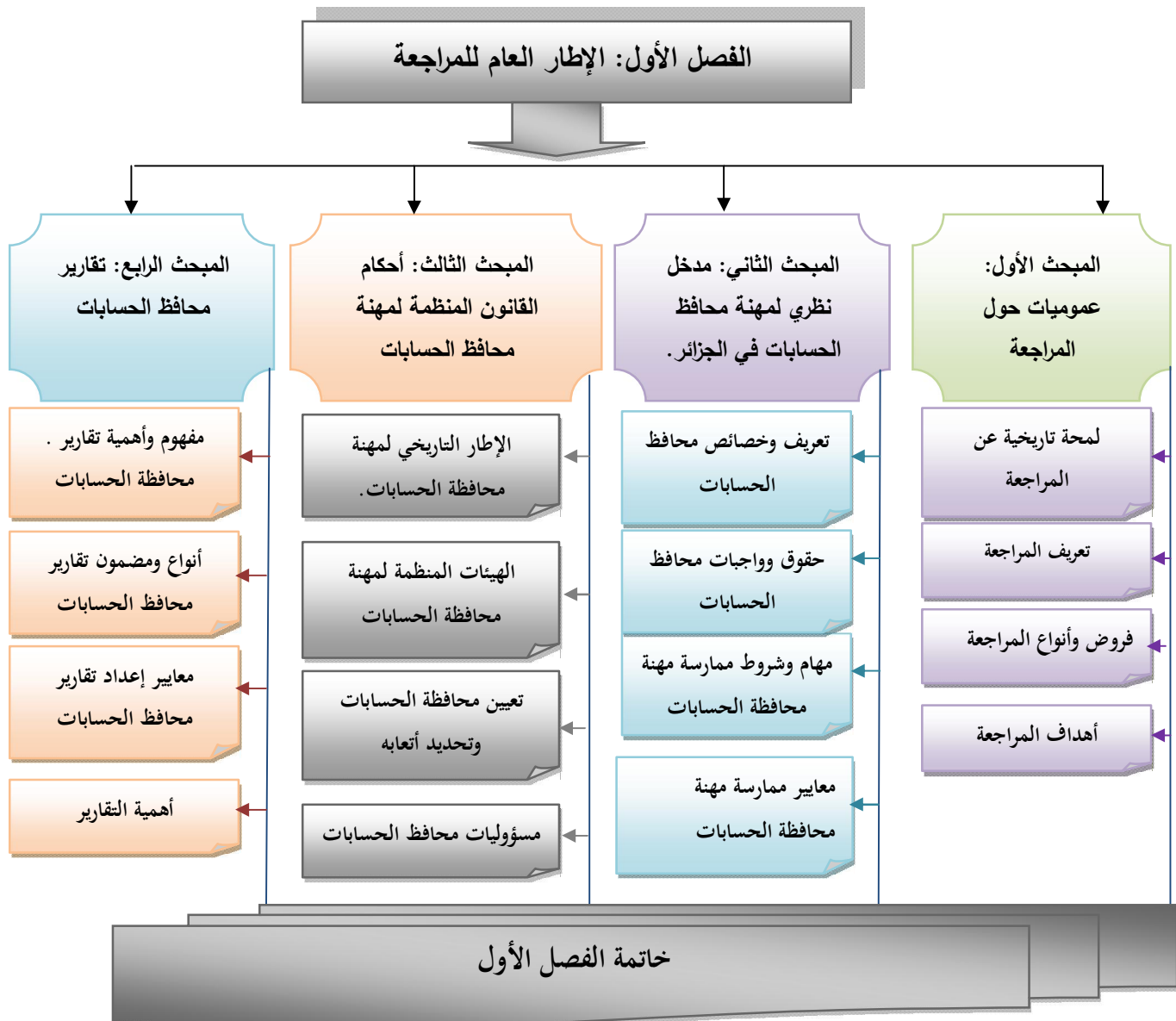
الإطار العام

للمراجعة

تمهيد:

إن الأحداث المتتالية التي تحدث في جميع مجالات الحياة منذ نشأة الإنسان، ونخص بذلك المجالات الاقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية، وظهرت المؤسسات وكبر حجمها الشيء الذي أدى إلى ظهور المراجعة وتطورها من أجل الحفاظ على الحقوق والمراجعة ما هي إلا عملية تهدف لجمع البراهين والأدلة على الوقائع الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، بطريقة منهجية واستعمال أدوات كفيلة للحصول على رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية للمؤسسة على صافي المركز المالي الحقيقي لها، إن هذا الهدف جاء نتيجة التطور الذي عرفته المراجعة فضلا عن الحاجة إليها في مد الأطراف المختلفة بالأراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق بشيء من التفصيل إلى المراجعة بصفة عامة وتبسيط الضوء على مهنة محافظة الحسابات في الجزائر وضوابطها، ولتحقيق ذلك قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية و الشكل الموالي يوضح ذلك.



أ. عموميات حول المراجعة.

المراجعة ميدان واسع تطور عبر الزمن نتيجة لكبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل المادية والبشرية المستعملة، فعملية المراجعة يصعب التحكم فيها يوماً بعد يوم وفيما يلي نسلط الضوء بصفة عامة حول النقاط التالية:

☞ لمحة تاريخية عن المراجعة.

☞ تعريف المراجعة.

☞ فروض المراجعة.

☞ أهداف و أنواع المراجعة .

1.أ لمحة تاريخية عن المراجعة.

إن الملاحظ لمهنة المراجعة عبر التاريخ يدرك أن المراجعة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية تحقيق الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، وإن المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، وبالتالي صحتها. إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفت حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص، وحتى نبين التطور التاريخي للمراجعة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (1): التطور التاريخي للمراجعة.

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 ق م إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاينة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأصول
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاينة فاعليه، حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة و المراجعة	تجنب الغش والأخطاء، التصديق على القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة والمراجعة	التصديق على سلامة وانتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة والمراجعة والاستشارة	التصديق على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام معايير المحاسبة ومعايير المراجعة
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة والمراجعة والاستشارة	التصديق على الحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر : طواهر محمد التهامي ، صديقي مسعود : مرجع سابق، ص 7-8، نقلا عن :

LIONNEL.C ، GERARD.V. : Audit et contrôle interne, Aspects financiers, opérationnels et stratégiques, 4^{ème} Edition, DALLOZ, Paris, 1992, p17.

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة أن المراجعة كانت منذ القدم أي قبل الميلاد وقد كان يقوم بها رجال الدين بغية حماية الممتلكات ومعاينة السارقين، وخلال الفترة من 1700 إلى 1850 أسندت مهمة المراجعة إلى المحاسبين وكان عملهم ينحصر في اكتشاف الغش، وخلال الفترة من 1850 إلى 1970 أسندت مهمة المراجعة إلى شخص مهني في المحاسبة والمراجعة مهمته اكتشاف الغش والأخطاء والمصادقة على القوائم المالية التاريخية، وفي مرحلة 1970 إلى غاية 1990 تطورت أهداف المراجعة لتشمل المصادقة على نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير الدولية المتعارف عليها.

بعد التطرق للمراجعة من الناحية التاريخية فيما يلي أهم المفاهيم التي تناولت المراجعة نشير إليها في المطلب الثاني.

2.1 مفاهيم المراجعة.

من خلال هذا المطلب نسلط الضوء عن أهم المفاهيم التي تناولت المراجعة وهي كالتالي:

المفهوم الأول: عرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على أنها «مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم»¹.

المفهوم الثاني: المراجعة هي عملية التحقق من صحة مزاعم شخص ما، وحتى تتم المراجعة بكافة، يجب أن تعتمد على قواعد و معايير منطقية وثابتة تحدد المقصود بهذه العملية و الظروف التي تمارس فيها.²

المفهوم الثالث: عرف "BONNAULT" ET "GERMOND" المراجعة على أنها «اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة».³

المفهوم الرابع: عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها « عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية»⁴

من خلال هذا التعريف نفهم النقاط التالية:

- المراجعة عملية منظمة، وذلك يعني أن محافظ الحسابات يعتمد على خطة مسبقة للعمل.
- يجب على محافظ الحسابات أو المراجع أو المراقب القانوني الحصول على أدلة وقرائن نسبية أي غير مطلقة أثناء عملية المراجعة.
- يجب على محافظ الحسابات إعداد تقرير يقدم لمن يهمله الأمر (مساهمين، شركاء...الخ) باعتباره همزة وصل بين مجلس الإدارة و الأطراف الأخرى المستعملة للتقارير المالية.

المفهوم الخامس: «يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة».⁵

¹ - طواهر محمد التوهامي ، صديقي مسعود: مرجع نفسه، ص 10. نقلا عن:

LIONNEL.C ET GERARD.V. : Audit et contrôle interne, Aspects financiers, opérationnels et stratégiques, 4^{ème} Edition, DALLOZ, Paris, 1992, p22.

² - وليام توماس، امرسون هنكي: المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، دار المريخ، 1997، المملكة العربية السعودية، ص 26.

³ - حكيمة مناعي: تقرير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 11.

⁴ - طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود: مرجع سابق ، ص 9.

نقلا عن: الصبان م س والفيومي م : المراجعة بين النظر و التطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990، ص 18.

⁵ - خالد أمين: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر، 1999، الأردن ، صفحة 13.

من خلال التعاريف السابقة للمراجعة يمكن القول أن المراجعة عمل منظم يقوم به مهني، يبدأ بفحص أنظمة الرقابة الداخلية وكل الحسابات المتعلقة بالمؤسسة لينتهي بتقرير يتضمن رأي فني محايدا على الوضعية الحقيقية للمؤسسة محل المراجعة.

تتمحور المراجعة حول كل من فحص وتحقيق وتقرير حيث:

❖ **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة وحقيقة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

❖ **التحقيق:** يعبر التحقيق عن الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

وبما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة، فإن أي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة آلية، لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم هذا نظام المعلومات المحاسبية والملاحظة على الاستمرارية في ظل التقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها، ليسمح لهذا الأخير بتوليد معلومات تكون ممثلة للوضعية الحقيقية للمؤسسة .

ملاحظة: نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت عملية القياس للأحداث المالية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

❖ **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة، وبالتالي هو العملية الأخيرة من المراجعة وثمرتها.

من خلال المفاهيم التي تم التطرق إليها يمكن أن نعتبر أن المراجعة هي عبارة عن ما يلي:
"المراجعة هي تنظيم مدخلاته هي دفاتر محاسبية وسجلات وقوائم مالية، وقوانين خاصة بالمؤسسة يتم معالجتها للخروج في الأخير برأي فني محايد وهو التقرير المادي الذي يقدمه المراجع للأطراف ذات الصلة" ومن خلال هذا يمكن أن نقول:

تقرير جيد = المدخلات (معلومات المؤسسة) + المعالجة الصحيحة

وبعد التطرق إلى أهم مفاهيم المراجعة لا بد من التحدث عن أهم الفروض التي قامت عليها المراجعة وكذلك الأنواع و هذا ما سيتم تناوله في المطلب الثالث.

3. أنواع وفروض المراجعة.

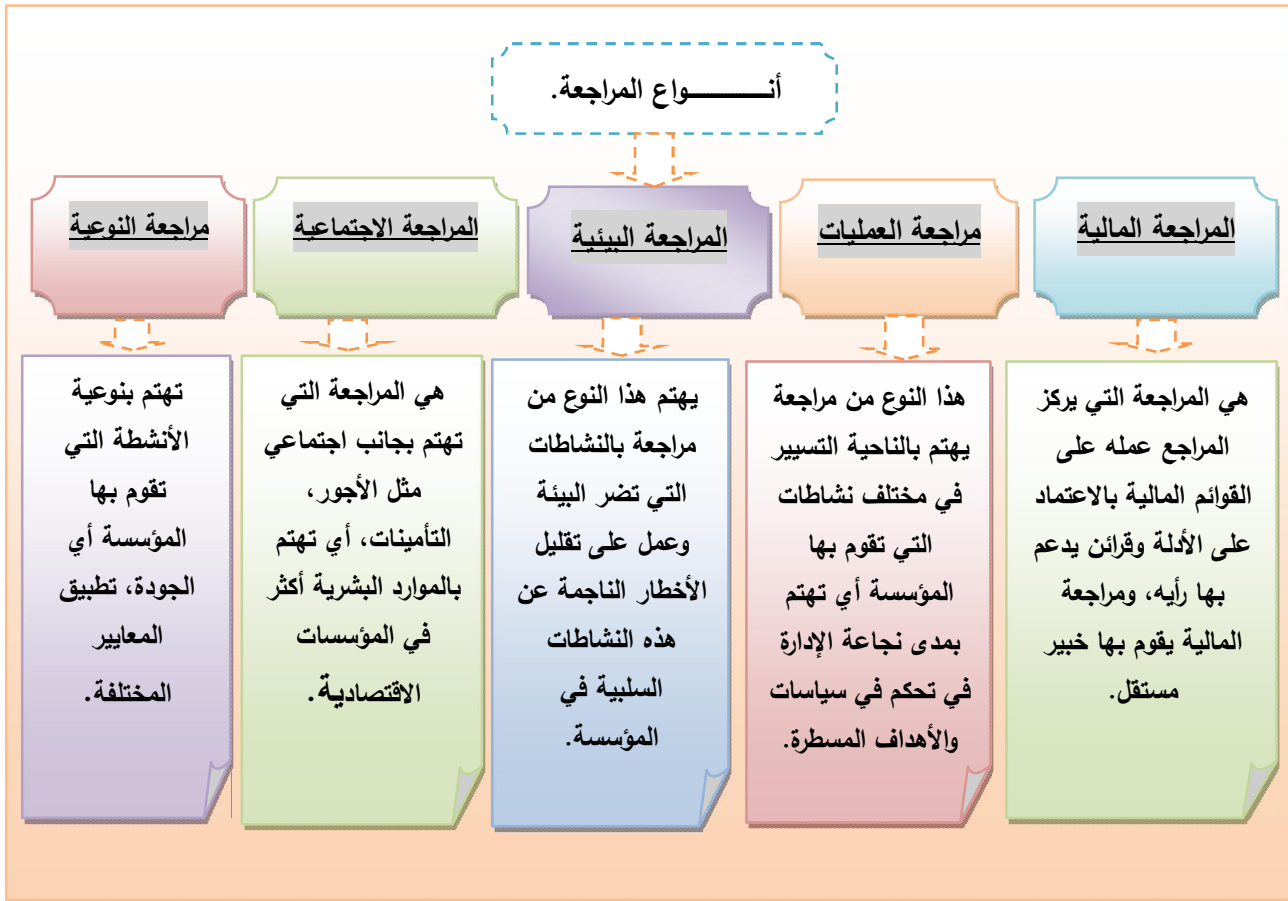
من خلال هذا المطلب نتطرق إلى الفروض التي تقوم عليها عملية المراجعة إضافة إلى أنواع المراجعة كما يلي:

1.3.1 أنواع المراجعة

إن التطور المستمر في الحياة الاقتصادية والمالية منذ القدم صاحبه تطورا في المراجعة كوظيفة داخل المؤسسة وكمهمة تؤكل لشخص خارج المؤسسة يسمى بالمراجع الخارجي، فالحاجة للنوع المعين تنبثق من الحاجة لفحص بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعة هذا النوع، فظهرت حينها الأنواع التالية:¹

- ❖ المراجعة المالية .
- ❖ مراجعة النوعية .
- ❖ مراجعة النوعية .
- ❖ المراجعة البيئية.
- ❖ المراجعة الاجتماعية.

الشكل رقم (01): أنواع المراجعة.



المصدر: من إعداد الطالب.

¹ - صديقي مسعود: نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص ص 31، 35.

في هذا الشكل يتضح لنا تصنيفات المراجعة من حيث الجهة التي ركزت بشيء من الاختصار، حيث تم التطرق إلى المراجعة المالية التي ركزت على القوائم المالية، بالإضافة إلى مراجعة العمليات التي اهتمت بالجانب التسييري، والمراجعة البيئية التي ركزت على النشاطات التي تضر بالبيئة، وكذلك المراجعة الاجتماعية التي اهتمت بالموارد البشرية والمراجعة النوعية التي اهتمت بالجودة وتطبيق المعايير لإنجاز النشاطات الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة.

ملاحظة: الإشارة هنا إلى أن هذه الأنواع لا ترتبط بالموضوع المراد مراجعته باستثناء المراجعة المالية التي هي موضوع الدراسة، لذا سوف نركز على الأنواع المختلفة المرتبطة بالمراجعة المالية انطلاقاً من الزوايا التي ينظر منها للنوع، باستثناء زاوية القائم بالمراجعة الداخلية والخارجية التي سوف تعالج في بند خاص بها نظراً لأهمية العنصرين في الموضوع.

أولاً: من حيث مدى الإلزام في المراجعة¹

نعتمد في هذه الزاوية على درجة الالتزام القانوني للمراجعة وبالتالي نميز بين نوعين من المراجعة الإلزامية والاختيارية:

1- مراجعة الإلزامية: هي المراجعة الملزمة ينص القوانين في الدولة المعنية ومثال ذلك القوانين المنظمة لشركات المساهمة في مختلف الدول فمن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مراجع حسابات أو ما يعرف بمراقب الحسابات قانوني للشركة يتولى مراجعة حساباتها وقوائمها المالية.

ومن الناحية أخرى قد تنص القوانين النظامية في بعض الشركات في القطاع الخاص على ضرورة مراجعة حساباتها عن طريق المراجع القانوني مختص وفي هذا المجال تظهر المراجعة الإلزامية واضحة بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الجهاز الإداري في الدولة.

2- مراجعة اختيارية: وهي المراجعة التي تتم بدون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة، ومنها بعض المراجعات التي قد تطلبها إدارة المنشأة من المراجع الخارجي لتحقيق غرض معين أو للتحقق من أمر ما أو لاتخاذ قرار معين بناء على نتيجة المراجعة ومثال ذلك:

- مراجعة وفحص عمليات الخزينة في فترة معينة.
 - مراجعة وتدقيق الحسابات وعمليات المخازن المختلفة.
 - مراجعة بعض عمليات الشراء دون غيرها أو بعض مبيعات دون غيرها.
 - مراجعة الأوراق والمستندات بعض المناقصات التي تمت خلال فترة ما.
- ويكون هذا النوع من المراجعة بناء على طلب من الإدارة بهدف معين.
- رغم أنه لم يلزم القانون الشركات سواء كانت كبيرة أو صغيرة إلا أنها في الغالب تتفق مع أحد المراجعين القانونيين للفحص ومراجعة دفاترها وحسابات للأسباب التالية:
- الاطمئنان على سلامة ما تم من عمليات وما تحقق من نتائج.
 - كسب ثقة الأطراف الخارجية التي تتعامل معهم الشركة والبنوك والمستثمرين.
 - الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسة وسمعتها التجارية في مجال نشاطها.

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا: المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، 2001، بيروت، لبنان، ص ص 192-194.

ثانياً: من حيث حجم المراجعة¹.

من هذه الزاوية يمكن أن نميز بين نوعين من المراجعة هما المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية.

❖ **المراجعة الكاملة:** وهي تتضمن فحص ومراجعة جميع العمليات التي تمت في المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، بمعنى أن تكون المراجعة شاملة للعناصر والنواحي التالية:

- جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.
- جميع القيود والدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.
- جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها.
- جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال فترة.
- جميع المستندات والأوراق والملفات والسجلات والدفاتر.

☞ يلجأ المراجع الخارجي إلى إتباع أسلوب المراجعة الكاملة في الغالب عندما تكون النتيجة التقييمية للرقابة غير مرضية مما يجعله غير مطمئن لقوة هذا النظام فيضطر إلى استخدام أسلوب المراجعة الكاملة لتنفيذ برنامج عمله.

❖ **المراجعة الجزئية:** وهي التي تتضمن مراجعة وتدقيق بعض العمليات المعينة في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المراجع:

- بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.
 - عمليات أيام معينة دون باقي الأيام.
 - عينات من عمليات الإجراءات أو المصروفات.
- إلى غير ذلك من أساليب اختيار موضوعات وعمليات المراجعة التي يقوم بها المراجع وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:

- لا يجب على المراجع اطلاع المسؤولين في المنشأة موضوع المراجعة على طبيعة العمليات التي سوف يقوم بمراجعتها والتي قام باختيارها.
- لا يجب على المراجع استخدام نفس العمليات ونفس الأسلوب عند القيام بمراجعة عمليات نفس المنشأة مرة أخرى.

- على المراجع أن يكتب في تقريره تفاصيل وطبيعة العمليات التي قام بها حتى لا يتعرض لأي مسؤولية.

ملاحظة: لا يجب على المراجع إتباع أسلوب المراجعة الجزئية إلا بعد أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة والتأكد من قوة نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: من زاوية توقيت المراجعة.

نميز في هذه الزاوية بين نوعين من المراجعة، هما المراجعة المستمرة والمراجعة النهائية حيث:

❖ **المراجعة المستمرة:** يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني مضبوط مسبقاً ويستجيب إلى الإمكانيات المتاحة.

❖ **المراجعة النهائية:** يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي للمؤسسة، ليقوم المراجع بعدها بإجراء

¹ - محمد السيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 40-41.

الاختبارات والفحوص الضرورية وفق ما ينص عليه الإطار المرجعي للمراجعة، ليتمكن من أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها.

رابعاً: من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات¹

تقسم المراجعة في هذا المجال إلى نوعين هما:

❖ المراجعة الشاملة (التفصيلية):

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات الحسابات والمستندات، أي القيام بمراجعة جميع المفردات محل المراجعة.

وهنا يمكن أن نجد الشمولية بالنسبة إلى شرط معين أو قد تكون بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم بين المراجع وأصحاب المؤسسة والذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والبند أو القيود المراد مراجعتها وفي نجد هذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، أما في المؤسسات كبيرة الحجم فسوف يؤدي استخدامها إلى زيادة أعباء المنظمة وتعرضها مع عاملي الوقت والتكاليف وربما عرقلة السير العادي لنشاط داخل المؤسسة.

❖ المراجعة الاختبارية:

في هذا النوع يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختبار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعمليات المراجعة والفحص ليعمم بعد ذلك نتائج الفحص على مجموع مفردات (مجتمع) الذي تم اختياره. إن هذا النوع من المراجعة نجده خاصة عند قيام المراجع بمراجعة المؤسسات ذات الحجم الكبير وذات العمليات المتعددة بصورة كبيرة التي يصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات.

ملاحظة: نشير إلى بعض الصعوبات التي تمنع تعبير وتمثيل الحكم الصادر عن مراجعة العينة لمفردات المجتمع كما يلي:

- عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل.
- عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار العينة.
- الأخطاء الواردة عند عملية تقدير معالم المجتمع.

بعد التطرق إلى أنواع المراجعة خلال الفرع السابق سنتعرف خلال الفرع الثاني عن أهم الفروض التي قامت عليها المراجعة.

¹ - صديقي مسعود، أحمد نفاذ: المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2010، ص ص 34-350.

1..3.2 فروض المراجعة.

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليها في عمليات المراجعة المختلفة لذلك سنورد أهم هذه الفروض التجريبية في الآتي:¹

1- **قابلية البيانات المالية للفحص:** من خلال الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فإذا لم تكن بيانات القوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة وينبع هذا الفرد من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي تسترشد بها بإيجاد نظام اتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في:

- **الملائمة:** وذلك يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

- **القابلية للفحص:** ونعني ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنه لا بد أن يصل إلى مقاييس أو نتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

- **البعد عن التحيز:** بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

- **القابلية للقياس الكمي:** وهي خاصية يجب أن تتحلّى بها المعلومات المحاسبية.

2- **عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع ومصلحة إدارة المؤسسة:** إنه من الواضح وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومراقب الحسابات بالإدارة نعتد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي مراقب الحسابات وذلك لغرض تقديم مشروع والمؤسسة تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم مراجعتها.

3- **خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء عادية أو تواطئية:** نجد أن هذا الفرد ضروري في جعل عملية المراجعة الاقتصادية تتطلب من مراقب الحسابات عند إعداد برنامج المراجعة أن يوسع من اختياراته وأن يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود أنه سوف يكشف كل هذه الأخطاء. **ملاحظة:** الملاحظ أن هذا الغرض يشير إلى نقطة مهمة جدا وهي مسؤولية مراقب الحسابات في كشف الأخطاء.

4- **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث أخطاء:** يبنى هذا الفرض على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث أخطاء مما يجعل من الممكن إعداد برنامج مراجعة بصورة تحفظ من مدى الفحص.

ويعني وجود لفظ احتمال أن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية لا يبعد احتمال حدوث أخطاء، الأخطاء موجودة مهما كان رغم سلامة الأنظمة الداخلية المتبعة بشرط أن لا يكون هذا الخطأ جوهري يعيب القوائم المالية.

5- **التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها مما يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال:** تعتبر مبادئ المحاسبة المتعارف عليها "المعيار" الذي يستخدم للحكم على مدى سلامة القوائم المالية وتمثيلها الحقيقي للمركز المالي للمؤسسة ويعني هذا الفرض أن مراقب الحسابات يسترشدون

¹ - محمد سمير صبان: نظرية المراجعة وآلية التطبيق، الدار الجامعية، 2002-2003، الإسكندرية، مصر، ص ص 18-21. بتصرف.

مبادئ المحاسبة المتعارف عليها للحكم على سلامة القوائم المالية وتمثيلها الحقيقي للوضع الحقيقية للمؤسسة محل المراجعة.

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل: يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي قد تمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل والعكس صحيح، لذا بات من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بذل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في الإجراءات ونظام الرقابة الداخلية المفروض.

7- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: يقوم المراجع في هذا البند بعمله كمراجع للحسابات، وذلك وفقا لما توضحه الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمراجع، بشرط ألا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها استقلالية المراجع في عمله، ونشير كذلك في إطار المراجعة الداخلية على أن يلتزم المراجع بوظائفه المحددة وأن يسعى إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية.¹

بعد التعرف عن أهم أنواع المراجعة بالإضافة إلى أهم الفروض التي قامت عليها المراجعة، سنتعرف خلال المطلب الرابع عن أهداف المرجعة وكذلك أهميتها

أ. 4 أهداف وأهمية المراجعة.

في هذا المطلب سنسلط الضوء على أهداف وأهمية المراجعة بصفة عامة في المؤسسة.

أ. 1.4 أهداف المراجعة²

انطلاقا من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها يظهر لنا جليا تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى حيث تظهر أهداف للمراجعة التقليدية وأخرى حديثة.

1- الأهداف التقليدية: يمكن تلخيص الأهداف التقليدية للمراجعة في النقاط التالية:

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية وتمثيلها للوضع الحقيقية للمؤسسة.
- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء وغش.
- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
- مساعدة الإدارة على وضع سياسات إدارية مناسبة.
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

بعد التطرق إلى الأهداف التقليدية كان تحصيل حاصل أن نتكلم على الأهداف الحديثة للمراجعة.

2- الأهداف الحديثة للمراجعة: بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال والانفتاح الاقتصادي الدولي وأثر العولمة على اقتصاديات الدولة ودخول تكنولوجيا والحاسوب فقد تغيرت نظرة المراجعة مما تطلب من المراجع تقديم خدمات أخرى أهم من اكتشاف الأخطاء والغش وغيرها من الأهداف التقليدية ليقوم بعملية المراجعة من

¹ - محمد التهامي طواهر، صديقي مسعود : مرجع سابق، ص16، نقلا عن: لبيب ع والفيومي م: أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الأزريطة، الإسكندرية 1998، ص 15.

² - يحي سعيدي: محاضرات منهجية التدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص 2-3.

أجل تحقيق أهداف العصرية التي تتلاءم وبيئة الأعمال الحالية حيث أصبحت أهداف المراجعة اليوم على النحو التالي:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وللتعرف على أسباب عدم تحقيق أهداف الموضوع من قبل المنشأة.
- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.
- العمل على تحقيق أقصى درجة مكن الكفاية الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المؤسسة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع.

أ- **الوجود والتحقق:** يسعى المراجع من خلال عملية الفحص والتحقيق في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا حيث أن المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي تقرر مثلا بالنسبة إلى حق المؤسسة تجاه الزبائن مبلغ معين عند تاريخ معين، فيسعى حينها المراجع إلى التحقق لإثبات صحة هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات.

ب- **الملكية والمديونية:** تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها. فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى، فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، والتي تقدم إلى الأطراف ذات الصلة.

ج- **الكمال أو الشمولية:** بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على النظام المحاسبي توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت¹، من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمد بصلة إلى الحدث بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على التجهيز السليم لهذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصدقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

د- **التقييم و التخصيص:** تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك التثبيات وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، فالالتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن الآتي:

• تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.

• الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛

• ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

ز- **العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتمثلة في المعلومات، التي أعدت وفق لمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى ومبادئ المحاسبة، فهذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت

¹ طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود: مرجع نفسه، ص 17 .

الفصل الأول..... الإطار العام للمراجعة.

داخل النظام والمولد لها من جهة ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.

د- إبداء رأي فني: يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها، ولكي يتسنى له ذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما تمليه الأبعاد النظرية و التطبيقية لإطار المراجعة، القيام بالفحص والتحقق من العناصر الآتية¹:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات (دفتر اليومية).
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء و النواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.
- تقييم الأداء داخل المؤسسة ككل.
- تقييم الهيكل التنظيمي.

ويمكن إبراز تطور أهداف المراجعة عبر التاريخ وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2): التطور التاريخي لأهداف عملية للمراجعة.

الفترة	الهدف من المراجعة
قبل عام 1500	- اكتشاف التلاعب والاختلاس.
1500 - 1850	- اكتشاف التلاعب والاختلاس.
1850 - 1905	- اكتشاف التلاعب والاختلاس - اكتشاف الأخطاء الكتابية
1905 - 1933	- تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي. - اكتشاف الأخطاء والتلاعب
1933 - 1940	- تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي. - اكتشاف الأخطاء والتلاعب
1940 - 1960	- تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.

المصدر: صديقي مسعود، أحمد نقاز: المراجعة الداخلية، دار مزوار، الجزائر، 2010، ص 17.

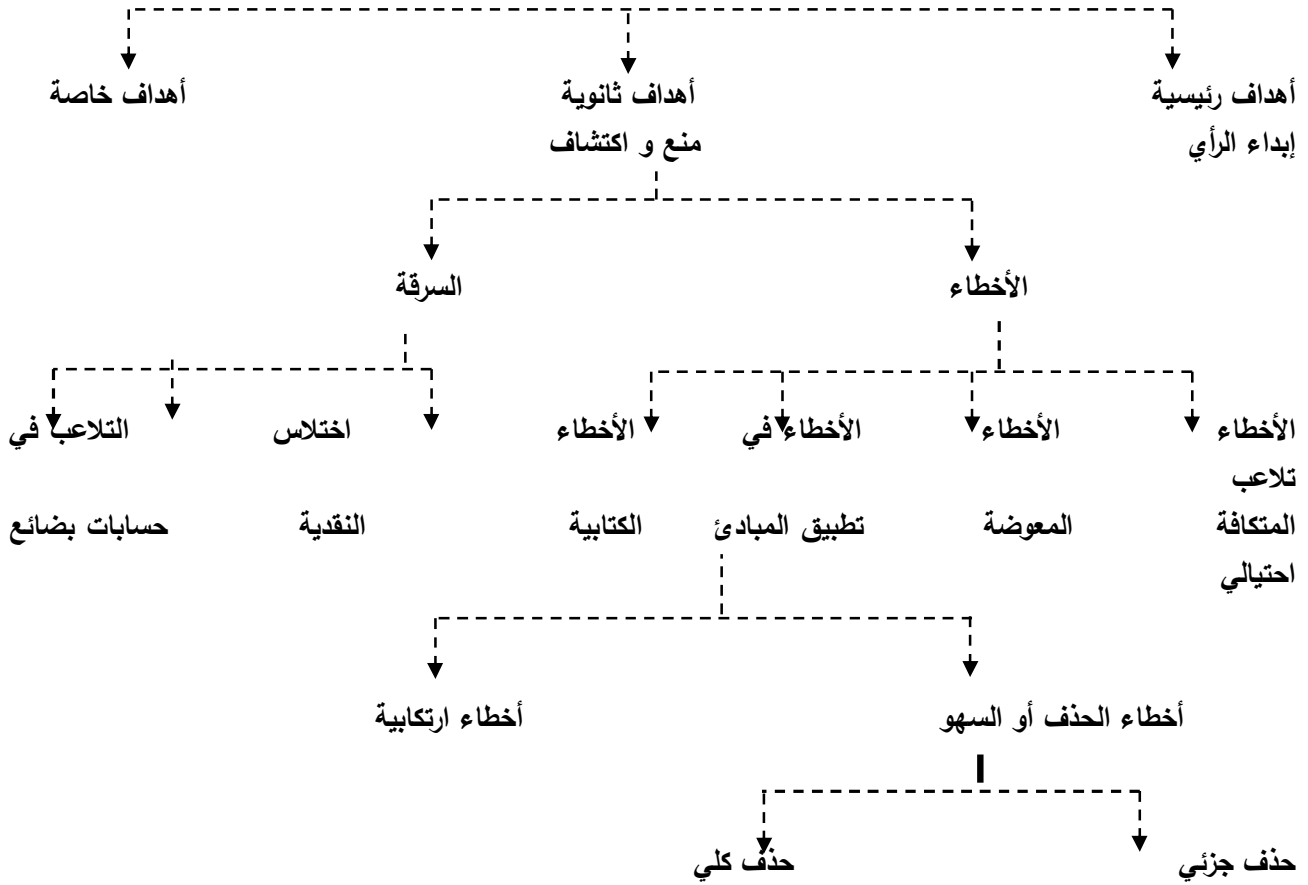
من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في الأهداف المرجوة من المراجعة، من مجرد اكتشاف تلاعب والاختلاس إلى تحديد مدى سلامة وصحة التقرير المالي، حيث أن هذا الهدف الأخير أصبح ضروري خاصة لأي مؤسسة تريد التسعير في البورصة.

بل وقد ذهبت أهداف المراجعة إلى أبعد من ذلك، حيث انتقلت من مجرد قيام المراجع أو محافظ الحسابات بالتأكد وصحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يوجد بها من أخطاء أو غش أو تزوير، وفحص مدى فعالية وقوة نظام الرقابة الداخلية وخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة (المالية).

¹ - طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود: مرجع سابق، ص 18 نقلا عن :

BELAIBOUD. M: Guide pratique d'audit financier et comptable; la maison des livres ; 2^{eme} édition ; Alger; p 22-23.

الشكل رقم (02): أهداف المراجعة
أهداف المراجعة



المصدر: غسان فلاح مطارفة: تدقيق حسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 18.

2.4.1 أهمية المراجعة¹.

إن المراجعة لها أهمية كبيرة تظهر في أنها وسيلة تخدم جهات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على القوائم المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات ومن بين هذه الجهات نذكر:

1- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايد ومستقل مما يزيد الثقة في القوائم المالية كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتحديد أعضاء مجلس الإدارة من فترة إلى أخرى وكذلك زيادة مكافأتهم.

2- المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة مما جعل الحاجة الماسة لتعيين مراجع الحسابات قانوني مستقل ومحايد، بحيث يطمئن المستثمرون الحاليون أو المحتملون بأن أموالهم لن سوف لن تتعرض للسرقه والاختلاس نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.

3- البنوك والمؤسسات المالية: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض، فإنها تقوم بالفحص والتحليل المالي ونتيجة

¹ - حكيمة مناعي، مرجع سابق، ص ص 13-14.

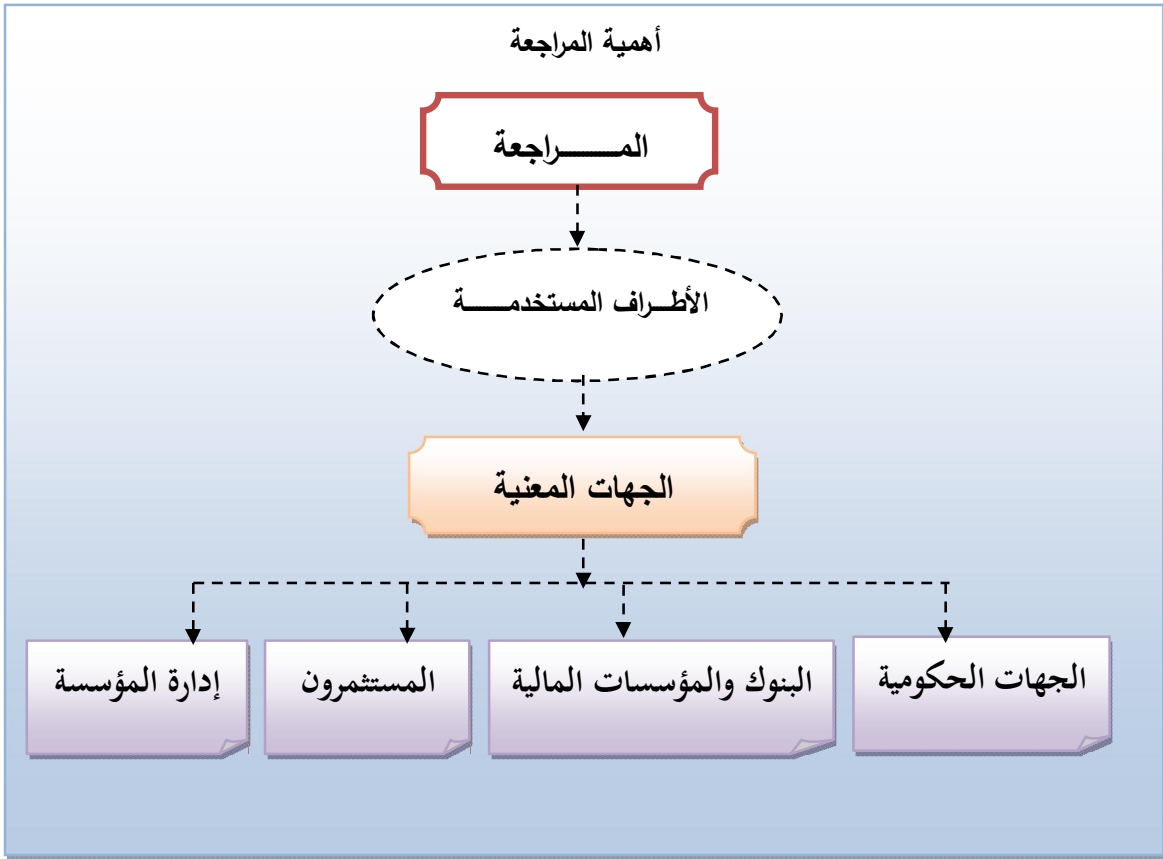
الفصل الأول.....الإطار العام للمراجعة.

الأعمال لكل المؤسسات من قبل مراجع الحسابات قانوني مستقل ومحايذ وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض.

4- الجهات الحكومية:تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها:

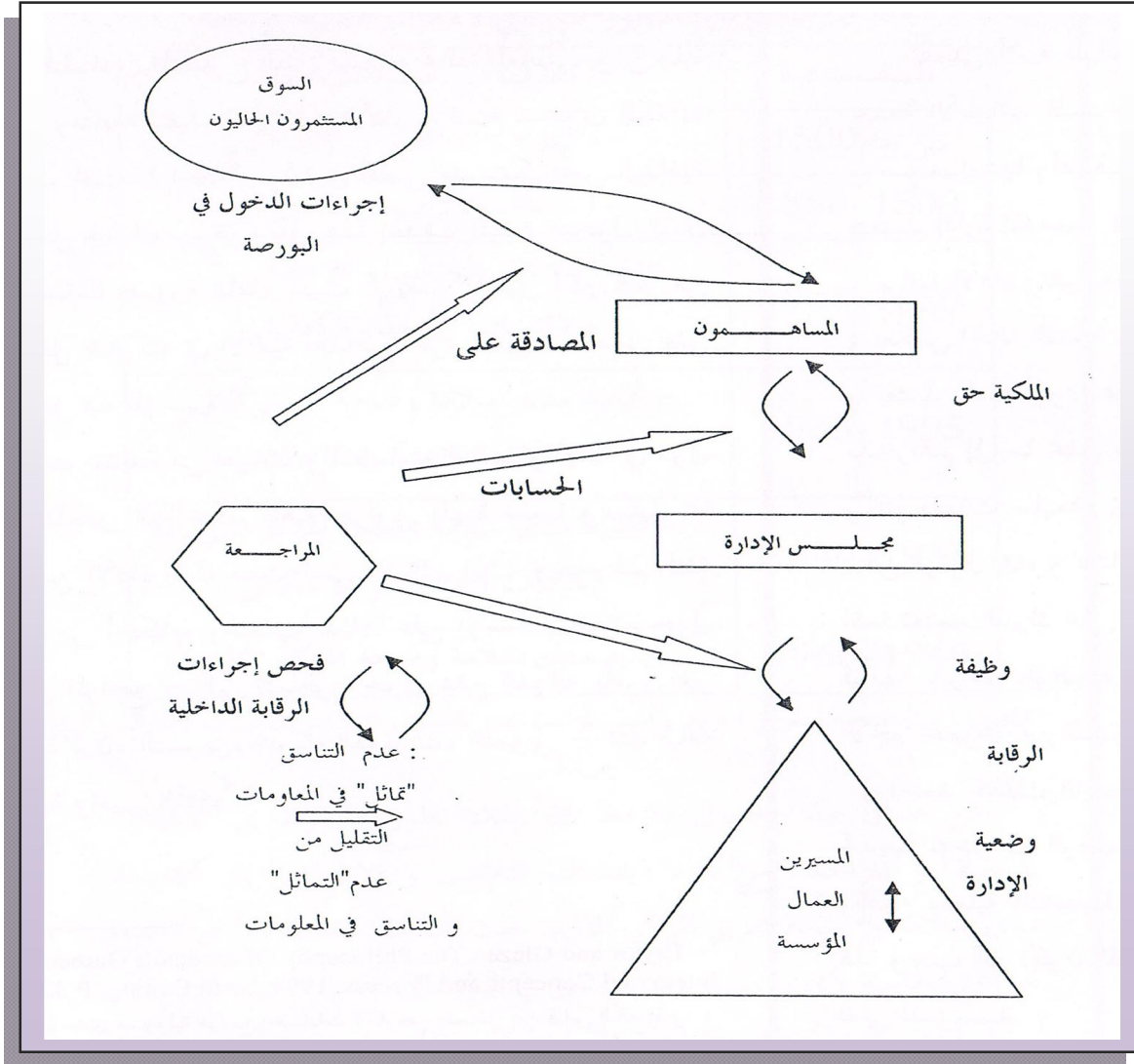
- مراقبة النشاط الاقتصادي.
- رسم السياسات الاقتصادية للدولة.
- فرض الضرائب.

حيث لا يمكن للدولة للقيام بتلك الأعمال نقصد تلك المراجعة التي تقوم بها المؤسسات بصفة دورية. الشكل رقم(03): أهمية المراجعة.



المصدر: من إعداد الطالب

الشكل رقم (04): أهمية مراجعة الحسابات لدى مستخدمي القوائم المالية.



المصدر: صديقي مسعود، أحمد نقاز: المراجعة الداخلية، دار مزوار، الجزائر، 2010، ص 21، نقلا عن: Benoit pige , Audit st contrôle interne , éditions EMS ,2 édition Benoit Pige ,audit et contrôle interne ,2 édition, EME, Paris ,2004 ,P98.

من خلال هذا الشكل إن محافظ الحسابات يعتبر مصدر ثقة من قبل الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية أو القوائم المالية حيث يعتبر المسؤول الأول عن صدق القوائم المالية وعكسها الوضعية الحقيقية للمؤسسة والدور الذي يلعبه في التقليل من التناقض في المعلومات بين الأطراف المستخدمة للمعلومة، وعدم التناقض هذا يكون حسب الحاجة من المعلومة لكل طرف سواء كان المصدر للمعلومة أو مستقبلها، وعدم التناقض هذا يعكس لنا أهمية وجود عملية المراجعة.

II. مدخل نظري لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر.

المنتبع لمهنة محافظ الحسابات تبين له أهمية هذه المهنة من خلال الرقابة على مختلف المؤسسات وزيادة الثقة في المعلومات المنشورة التي تعدها المؤسسات عن طريق تقرير يحمل رأي فني محايد من طرف مهني مستقل وهو المراجع الخارجي، إذ يعتبر محافظ الحسابات من المهنيين الخارجين عن المؤسسة الذي يقوم بفحص الحسابات والقوائم المالية والتأكد من مطابقتها للمعايير المقررة أو المستخدمة ومن أجل فهم مهنة محافظ الحسابات سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

✍ تعريف وخصائص محافظ الحسابات.

✍ حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

✍ مهام وشروط ممارسة مهنة محافظة الحسابات.

✍ معايير ممارسة المهنة.

II.1 تعريف محافظ الحسابات وخصائصه.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف محافظ الحسابات من خلال عدة نواحي، من ناحية القانون 10-01 المنظم للمهنة وكذلك نظرة القانون الجزائري لمهنة محافظ الحسابات وننتهي باستخلاص أهم خصائص محافظ الحسابات.

II.1.1 تعريف محافظ الحسابات.

أولاً: حسب قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010.

تنص المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010: ¹ "يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".

بعد التعرف على محافظ الحسابات من خلال القانون النظم للمهنة كان لا بد من معرفة القانون الجزائري ونظرته للمهنة وهذا من خلال ما جاء في نص المادة 715 مكرر 4

ثانياً: حسب القانون التجاري.

عرف القانون التجاري محافظ الحسابات وفق ما تنصت عليه المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، تم تعريف محافظ الحسابات على أنه: «هو الذي الشخص يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحتها، واحترام مبدأ المساواة بين المساهمين»².

التدقيق الخارجي وظيفة يقوم بها أشخاص أو مؤسسات مهنية مستقلة هدفها مراجعة البيانات الختامية وإبداء الرأي المهني عن عدالة تلك البيانات.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخ في 11/06/2010، المادة 22، ص 7.

² - القانون التجاري، الجزائر، 2007، ص 188. يتصرف

ويطلق على الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق وتقديم تقرير يبدي فيه رأيه حول القوائم المالية للمشروع، لفظ "مدقق" Auditor ومن التسميات المرادفة أيضا لفظ "مراجع" و"مراقب" و"فاحص حسابات" ومحاسب قانوني، وغيرها¹

بعد معرفة أهم تعاريف محافظ الحسابات تأتي إلى استخلاص أهم خصائص التي تميز محافظ الحسابات.

2.1.1. خصائص محافظ الحسابات.

من خلال هذا الفرع نحاول أن نستخلص أهم خصائص محافظ الحسابات:

***الكفاءة المهنية:** يتطلب محافظ الحسابات تنفيذ مهامه بكل اهتمام وثقة بهدف إنشاء أساسا متين لإصدار القرار والحكم النهائي كذلك يجب أن يكون لديه شهادة تبرير مستوى محافظ الحسابات وتسجيل في المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات وبالإضافة إلى أن يكون تطبيق ملزم.

***سر المهنة:** يعتبر ميزة أساسية للتعامل مع المؤسسات فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطالع ويكشف جميع المعلومات التي يراها ضرورية للقيام بمهمته، الشيء الذي يؤدي إلى التعرف على المعلومات السرية الخاصة بالمؤسسة حيث لا يمكن استغلال المعلومات السرية الخاصة بالمؤسسة سواء لصالحه أو للغير.²

ومن بين النقاط الأساسية لإفشاء السر:

- وجوب تسليم وثائق لمصالح الضرائب في حالة استدعائه لشهادة أمام الغرفة التأديبية والتحكيمية وقد تكون نتيجة استعمال أو تحقيق موجه ضده.
- كما أن محافظ الحسابات يجب مراعاة ضرورة احترام سر المهنة.
- بالإضافة إلى ذلك فإن محافظ الحسابات ملزم بالكشف عن حقيقة الحسابات لكل الشركاء المساهمين لوكيل الجمهورية.

***العلاقة مع زملاء المهنة:** يحرص محافظ الحسابات أن تكون العلاقة مع الزملاء حسنة من أجل التعاون خاصة عند تعويض بالزميل له قد يحتاج إلى بعض المساعدة فأغلب المشاكل التي يواجهها محافظ الحسابات تكون حالة استبداله بأخر داخل نفس المؤسسة.

فهو تغيير يتطلب من المراجع الثاني بعض الشروط لطلب توكيله لهذه المهمة:

- التأكد من أن لا تكون دوافع هذا الطلب محاولة لتجاوز القانون أو القواعد المعتمدة.
- اطلاع الزميل (المراجع السابق) بطلب موجه إليه برسالة مسجلة بريديا.
- ***الاستقلالية:** لتحقيق ممارسة مهنة محافظ الحسابات بكل استقلالية فكرية وأخلاقية يعتبر متافيا مع هذه المهنة في مفهوم هذا القانون كل من:³

- ممارسة نشاط تجاري، لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية أو المهنية.
- القيام بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة التي يراقب حساباتها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى نفس المؤسسة التي يراقبها.

¹ - خالد أمين ، مرجع سابق ، ص 107.

² - بلقاسم سعودي، محاضرات التدقيق ومحافظ الحسابات، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012-2013.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

- الجمع بين ممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد لنفس المؤسسة.
- البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

المؤهلات العلمية والعملية: إضافة للشروط السابقة فإنه يمكن أن يسجل كمحافظ الحسابات الأشخاص الذين تتوفر فيهم المقاييس التالية:¹

- المؤهلات العلمية المتمثلة في حيازة شهادات التعليم العالي في العلوم المالية، شهادة المدرسة العليا للتجارة (فرع مالية ومحاسبة) أو فرع التدقيق، الجزء الأول والثاني من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية.
- أما المؤهلات المهنية فتتمثل في متابعة تدريب مهني مدته سنتان يتوج بشهادة نهاية التدريب القانوني، أو إثبات خبرة قدرها عشر سنوات في الميدان المحاسبي والمالي ومتابعة تدريب مهني مدة ستة أشهر، كذلك بالنسبة لأعوان المفتشية العامة للمالية المتحصلين على رتبة مفتش المالية من الدرجة الثانية أو مفتش عام للمالية على الأقل والمتمتعون بخبرة قدرها 10 سنوات ضمن الهيئة.

2. حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

يمكن لمحافظ الحسابات أداء مهمته بكل فعالية إذا كان على دراية بالحقوق التي خولها له القانون والواجبات التي فرضها عليه القانون، وهي موضحة كالتالي:

1.2. حقوق محافظ الحسابات.

- حتى يؤدي محافظ الحسابات مهمته على أكمل وجه خول له القانون مجموعة من الحقوق والتي نص عليها القانون رقم 10-01 كما يلي:²
- الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة.
- ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين للشركة كل التوضيحات والمعلومات.
- أن يقوم بكل التفقيشات التي يراها لازمة.
- وكذلك من حقه أن يطلب من الأجهزة المؤهلة، الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها.
- ويقدم له القائمين بالإدارة في الشركات كل ستة أشهر على الأقل كشفا محاسبيا يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون.
- ومن حقه أيضا أن يعلم هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة أعماله قصد تطبيق أحكام القانون التجاري.
- تحديد مدى وكيفية أداءه مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيرورتها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر شروط الذي تعهد به.
- له الحق في حضور الجمعية العامة كلما تستدعي للتداول على أساس تقريره.
- يحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.

¹ - بلقاسم سعودي، محاضرات محافظة الحسابات، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، المواد 31 إلى 37، ص 8.

- أن محافظ الحسابات حق الاستقالة من دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاث أشهر ويقدم تقريراً عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.
 - حق مناقشة قرار عزله أمام الجمعية العامة¹
- بعد التطرق إلى أهم حقوق محافظ الحسابات كان تحصيل حاصل معرفة أهم واجبات محافظ الحسابات من خلال الفرع الثاني.

II. 2.2. واجبات محافظ الحسابات.

- وتتمثل الواجبات المفروضة على محافظ الحسابات لأداء مهمته، فيما يلي:
- **الأداء الشخصي للمهمة:** يقوم محافظ الحسابات بالمصادقة على حسابات المؤسسة باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، فلا يمكن توكيل المهمة لشخص آخر غيره.
 - **الالتزام بالسر المهني:** خص القانون محافظ الحسابات بإمكانية الاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك ما يعتبر بمثابة أسرار في حدود مهامه، ولا يتقيد بالسر المهني بنص المادة 72 من القانون 01/10 في الحالات التالية:
 - فتح بحث أو تحقيق قضائيين.
 - بمقتضى واجب اطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة.
 - بناء على إرادة موكله.
 - عندما يتم استدعائهم للشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم المقررة في المادة 5 أعلاه.
 - **عدم التدخل في التسيير:** وهذا ما نصت عليه المادة (23) من القانون 01-10، أن محافظ الحسابات يقوم بفحص حسابات ووثائق الشركة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.²
 - **الكفاءة:** على محافظ الحسابات التمتع بالكفاءة العلمية والعملية واكتسابه معارف مختلفة في مجال المحاسبة وتقنيات المراجعة، كذلك الجانب الضريبي والجبائي لمعرفة حدود مهنته ومسؤولياته وفهمه لأنظمة المؤسسة وما يحيط بها.³
 - تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبية ومختلف حسابات المؤسسات، أي مكونات القوائم المالية.
 - مهمة محافظ الحسابات تتمثل في المصادقة على صحة حسابات الشركة والهيئات من حيث انتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.
 - إعداد خلاصة نتيجة أعماله وتتمثل في تقرير يقدم لمن يهم الأمر.
 - معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها.⁴
- ✍ ضرورة التزام محافظ الحسابات بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذ عملية المراجعة
- ✍ تقديم تقرير مكتوب يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة تحت المراجعة.

¹ زاهرة توفيق سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 138.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المادة 23، مرجع سابق، ص 7.

³ - عبد العالي محمدي: دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2012، ص ص 5 - 7.

⁴ بلقاسم سعودي، محاضرات محافظ الحسابات، مرجع سابق.

✍ ضرورة حضور اجتماع السنوي للجمعية العامة والرد على أي استفسار للمساهمين حول ما ورد في تقريره
✍ ضرورة الالتزام بقواعد قانون الشرف المهني وآدابها و سلوكها في كل ما يتعلق بعمله¹
بعد التطرق إلى أهم حقوق وواجبات محافظ الحسابات سنتعرف في المطلب الثالث لمهام وشروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات.

|| 3. مهام وشروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات.

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مهام وشروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات كما يلي:

|| 1.3. مهام محافظ الحسابات.

يقوم محافظ الحسابات أثناء القيام بمراقبة حسابات المؤسسة بمجموعة من المهام والتي نصت عليها المادة 23 من القانون 01/10 وهي:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في التقرير الذي يقدمه المديرون للمساهمين.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- يعلم المديرين والجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه والذي يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.
- إذا كانت المؤسسة تعد حسابات مدمجة فإن محافظ الحسابات يصادق على صحة وانتظام هذه الحسابات وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع التابعة لنفس المؤسسة.

|| 2.3. شروط ممارسة المهنة

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر في الشخص القائم بالمهمة الشروط والمؤهلات الكافية، والتمتع بالاستقلالية لأداء مهمته على أكمل وجه، والتي تتلخص فيما يلي:

- **الشروط العامة:** نصت المادة 08 من القانون 01/10 السابق الذكر على وجوب توفر الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية.
- التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة عمديه مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون حائز للشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية أن يكون مسجلا بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 06 من هذا القانون.

- **المؤهلات العلمية والعملية:** إضافة للشروط السابقة فإنه يمكن أن يسجل كمحافظ الحسابات الأشخاص الذين تتوفر فيهم المقاييس التالية:²

المؤهلات العلمية المتمثلة في حيازة شهادات التعليم العالي في العلوم المالية، شهادة المدرسة العليا للتجارة (فرع مالية ومحاسبة) أو فرع التدقيق، الجزء الأول والثاني من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية.

¹ زاهرة توفيق سواد: مرجع سابق، ص 138.

² - بلقاسم سعودي، محاضرات محافظ الحسابات، مرجع سابق.

أما المؤهلات المهنية فتتمثل في متابعة تدريب مهني مدته سنتان يتوج بشهادة نهاية التدريب القانوني، أو إثبات خبرة قدرها عشر سنوات في الميدان المحاسبي والمالي ومتابعة تدريب مهني مدة ستة أشهر، كذلك بالنسبة لأعوان المفتشية العامة للمالية المتحصلين على رتبة مفتش المالية من الدرجة الثانية أو مفتش عام للمالية على الأقل والمتمتعون بخبرة قدرها 10 سنوات ضمن الهيئة.

- الاستقلالية: يقصد باستقلالية محافظ الحسابات عدم وقوعه ضمن حالات التنافي والموانع التي نص عليها القانون، والتي من بينها:¹

- ممارسة نشاط تجاري، لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية أو المهنية.
- القيام بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة التي يراقب حساباتها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى نفس المؤسسة التي يراقبها.
- الجمع بين ممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد لنفس المؤسسة.
- البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

II. 4. معايير ممارسة المهنة².

أولاً: المعايير العامة.

- يجب أن يقوم بالفحص و باقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات المراجعة.
- يجب على المراجع أن يكون مستقلاً في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل.
- يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

معايير العمل الميداني:

- يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطاً مناسباً وكافياً ويجب الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا بطريقة مناسبة وفعالة.
- يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل ووافي حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة.
- يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية مقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء رأى عن القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

معايير إبداء الرأي:

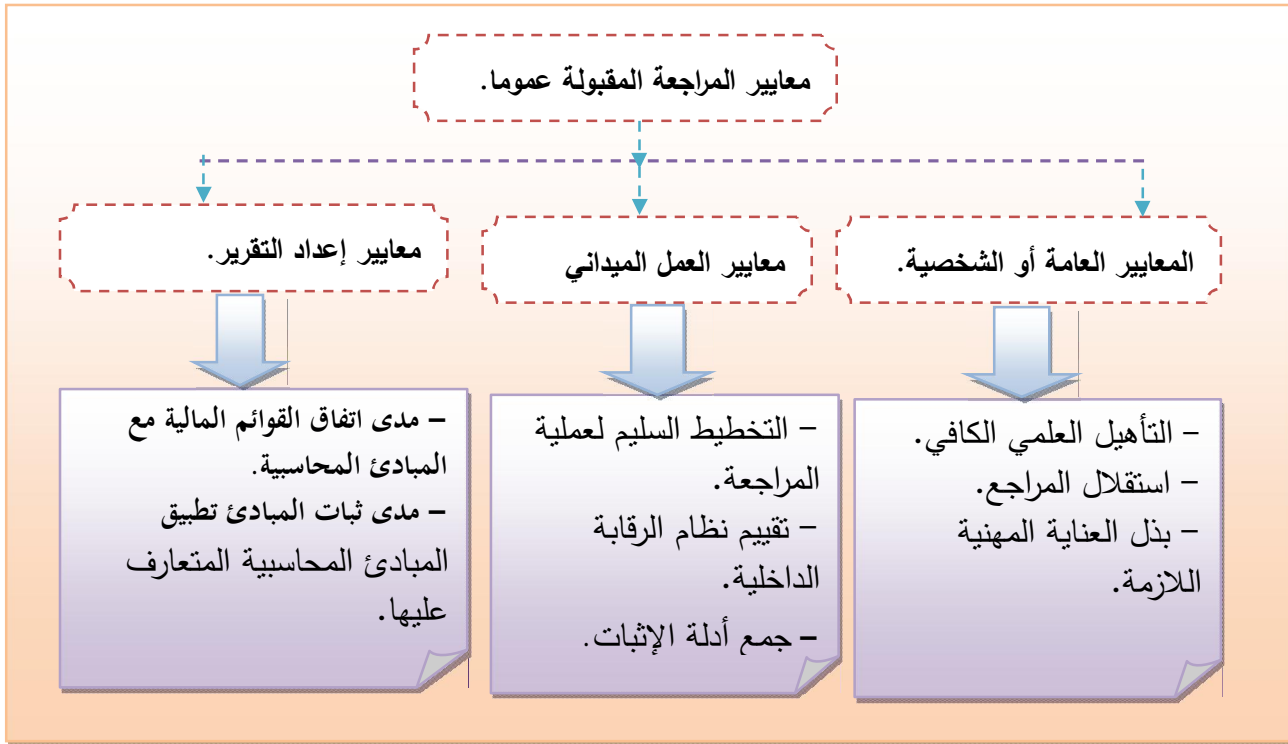
- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

² - محمد التهامي، طواهر ومسعود صديقي: مرجع سابق، ص ص 37 - 39.

الفصل الأول..... الإطار العام للمراجعة.

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند الإعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة.
 - يفترض أن القوائم المالية تحتوى على كافة المعلومات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بهام لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك.
 - يجب أن يحتوى التقرير على رأى المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة، يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص وطبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.
- يمكن تلخيص معايير مهنة محافظ الحسابات من خلال الشكل التالي:
الشكل رقم(05): معايير المراجعة المقبولة عموماً.



المصدر: طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، 2004، ص 43.

حتى يمكن الأخذ بالرأي المترجم في التقرير يعده محافظ الحسابات الذي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط الموضحة في الشكل وهي المعايير العامة التي ترتبط بالشخص وتتمثل في التأهيل العلمي، أي الحصول على شهادة في الاختصاص تمكنه من بذل العناية المهنية، بالإضافة إلى تربص يعطيه خبرة وأيضاً معايير العمل الميداني من خلال التخطيط السليم للمراجعة وتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها، وفي النهاية ترجمة المعلومات التي تم الحصول عليها في التقرير الذي يقدم لمن يهمه الأمر.

III. أحكام القانون المنظمة لمهنة محافظ الحسابات.

أعطت الجزائر كسائر الدول مهنة محافظة الحسابات أهمية كبيرة من خلال جملة من الإصلاحات التي قامت بها في المجال من أجل تنظيم المهنة ومهن المحاسبة مهنة المراجعة بصفة خاصة في سبيل هذا تم إصدار جملة من القوانين لتنظيم مهنة محافظ الحسابات وضمان السير الحسن والتطبيق الجيد للمهنة لذلك سنعالج في هذا المبحث النقاط التالية:

- لمحة تاريخية عن تطور المهنة في الجزائر.
- الهيئات المنظمة للمهنة في الجزائر.
- تعيين محافظ الحسابات وتحديد أتعابه.
- مسؤوليات محافظ الحسابات.

III.1 الإطار التاريخي للمهنة و الجهات المنظمة لها.

أولاً: الإطار التاريخي لتنظيم المهنة¹

لقد مرت مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر بخمس مراحل أساسية نوجزها فيما يلي:

- قبل الاستقلال: كانت المهنة خاضعة لقوانين المستعمر الفرنسي.
- غداة الاستقلال: كما هو الحال بالنسبة لجميع الهيئات والمؤسسات التي خلفها الاستعمار عانت فراغاً كثيراً والعديد من المشاكل أن على مستوى التنظيم والتسيير أو على مستوى التأطير والكفاءات، وظلت مهنة المحاسبة والمراجعة خاضعة للنصوص المستمدة من اتفاقيات إيفيان والقانون الأساسي.
- المرحلة ما بين 1971 - 1991: عرفت هذه المرحلة بإنشاء المجلس الأعلى للتقنيات المحاسبية تحت سلطة ووصاية الوزارة المالية، كانت من بين مهامه تحضير المخطط الوطني للمحاسبة وضمان تنظيم المهنة المحاسبية.
- المرحلة ما بين 1992-2001: عرفت هذه المرحلة بإنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، تم انتخابه من طرف المهنيين المحاسبين، وبالتالي اعتبرت هذه المرحلة ببداية الممارسة الحرة للمهنة.
- ابتداء من سنة 2002: إنشاء المجالس الجهوية، حيث عرفت هذه المرحلة الكثير من الاضطرابات على مستوى المهنة مما أدى إلى وضع حد للطابع الحر لممارسة المهنة، وإعادة إخضاعها لوزارة المالية.

¹ <http://www.kantakji.com/media/2321/0m026.pdf> consultée a 24/02/2014 a 08 !30 h

ثانيا: الجهات المنظمة للمهنة¹

قام المشرع الجزائري بإنشاء هيئات تعمل على تنظيم مهنة المراجعة لضمان السير الحسن لها، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

1.1. المصنف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

تضمنت التعديلات الجديدة في مهنة المحاسبة في إطار الإصلاح المحاسبي إحداث ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة وتحت رعاية وزارة المالية، وتعنى هذه المجالس بتنظيم المهن المتعلقة بها من أجل التحكم فيها بشكل مناسب مع التغييرات التي تبنتها الجزائر وتتمثل هذه المجالس حسب نص المادة 14 من القانون 10-01:

2.1. التنظيمات المهنية.

1) المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين

وهو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، يضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين و المؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب حسب الشروط التي حددها القانون، و قد تم تحديد تشكيلة هذا المجلس و صلاحياته بموجب المرسوم 11-25 الصادر بتاريخ 2011/01/24 حيث يتكون من 09 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين و المسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، يعين 03 منهم في المجلس الوطني للمحاسبة كممثلين في المصنف، و يكلف المجلس بالمهام التالية :

- إدارة الأملاك المنقولة و غير المنقولة التابعة للمصنف الوطني لخبراء المحاسبة و تسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- تمثيل المصنف لدى المنظمات الدولية المماثلة.
- إعداد النظام الداخلي للمصنف الوطني لخبراء المحاسبة.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، و العمل على نشرها و توزيعها.
- تمثيل المصنف لدى الهيئات العمومية و جميع السلطات و كذا الغير.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية، و عرضها على الجمعية العامة مرفقة بشكل تنفيذ الميزانية و مشروع ميزانية السنة لمالية.

2) المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، و يضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، و المؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات حسب الشروط التي يحددها القانون، و قد تم تحديد تشكيلة هذا المجلس و صلاحياته بموجب المرسوم 11-26 الصادر بتاريخ 2011/01/27 حيث يتكون من 09 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، يعين 03 منهم في المجلس الوطني للمحاسبة كممثلين للغرفة، و يكلف هذا المجلس ب:

¹ سارة حدة بودريالة، محاولة تحديد العوامل التي تتحكم في جودة المراجعة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار تليجي بالاغواط، ص ص 219-221.

- إدارة الأملاك المنقولة و غير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، و العمل على نشرها و توزيعها.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، و العمل على نشرها و توزيعها.
- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
- تمثيل الغرفة الوطنية لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات و كذا الغير.
- تمثيل الغرفة الوطنية لدى المنظمات الدولية المماثلة.
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية، و عرضها على الجمعية العامة مرفقة بشكل تنفيذ الميزانية و مشروع ميزانية السنة لمالية.

3) المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

وهو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، والمؤهلين لممارسة مهنة المحاسب المعتمد، حسب الشروط التي يحددها القانون، و قد تم تحديد تشكيلة هذا المجلس وصلاحياته بموجب المرسوم 11-27 الصادر بتاريخ 2011/01/27 حيث يتكون من 09 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين و المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، يعين 03 منهم في المجلس الوطني للمحاسبة كممثلين للمنظمة، و يكلف المجلس بالمهام التالية:

- إدارة الأملاك المنقولة و غير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- ضمان تعميم و نشر و توزيع نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة.
- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
- تمثيل المنظمة الوطنية لدى الهيئات العمومية و جميع السلطات و كذا الغير.
- تمثيل المنظمة الوطنية لدى المنظمات الدولية المماثلة.
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية، و عرضها على الجمعية العامة مرفقة بشكل تنفيذ الميزانية و مشروع ميزانية السنة لمالية.

3.1.1. المجلس الوطني للمحاسبة.

لقد نص القانون 10-01 في الماد 04 على أنه يتم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية و يتولى مهتم الاعتماد والتقييس المحاسبي، و تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية و يضم المجلس ثلاث أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، كما يصدر على المجلس ثلاث لجان متساوية الأعضاء. و بموجب المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 2011/01/27 تم توضيح إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة من خلال تحديد تشكيلة المجلس و تنظيمه و قواعد سيره.

2.111. تعيين محافظ الحسابات و تحديد أتعابه.

2.111.1 شروط تعيين محافظ الحسابات.

تنص المادة 26 من القانون على: «تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية»، كما نصت المادة 28 من نفس القانون على: «عندما تعين شركة محافظة الحسابات بصفة محافظ حسابات فإن هذه الأخيرة تعين من بين أعضائها المسجلين في جدول الغرفة الوطنية محافظا للحسابات يتصرف باسمها»، ويجب على محافظ الحسابات أو مسير شركة محافظي الحسابات، إبلاغ لجنة مراقبة النوعية، بتعيينه بصفة محافظ حسابات في أجل أقصاه 15 يوما عن طريق رسالة موصى عليها.

وتضمنت المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 11-32 على أنه إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان، يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر تواجد المؤسسة.¹

تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وأنه لا يمكن تعيين نفس محافظ حسابات بعد عهدين متتاليين إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

2.111.2 أتعاب محافظ الحسابات.

نصت المادة 37 من القانون 10-01 على ما يلي²: تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته.

لا يمكن محافظ الحسابات أن يتلقى أي أجر أو امتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية.

تعرف أتعاب محافظ الحسابات على أنها المبالغ التي يتقاضاها نظير قيامه بعملية المراجعة لحسابات المؤسسة، ويتم تحديد الأتعاب بموجب العقد الذي يتم بين المؤسسة محل الفحص وبين محافظ الحسابات وفقا للزمن الذي تستغرقه عملية المراجعة والخدمة المطلوبة منه وحاجة عملية المراجعة للمساعدین.³

ويجب مراعاة النقاط التالية عند تحديد أتعاب محافظ الحسابات:⁴

- الوقت المطلوب للتخطيط وتنفيذ برنامج المراجعة.
- عدد المساعدين الذين سيقومون بعملية المراجعة.
- حجم المؤسسة الخاضعة للمراجعة.
- عدد التقارير المطلوبة للعميل.
- طبيعة عمل المؤسسة ومدى حاجتها لخبرات وكفاءات متخصصة.

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادرة في 02/02/2011، ص 24، 7.

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص 10.

3 - غسان فلاح مطارفة: مرجع سابق، ص 84.

4 - محمد مفلح جعافرة: مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فعالية التدقيق الخارجي لشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص ص 38-39.

الفصل الأول..... الإطار العام للمراجعة.

ملاحظة: وتتأثر استقلالية محافظ الحسابات وجودة الخدمة التي يقدمها بأتعاب المراجعة التي يتقاضاها، ونتيجة لهذا التأثير قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بوضع بعض المعايير الخاصة بذلك والتي من أهمها أن لا تزيد قيمة الأتعاب من العميل الواحد عن 10% من مجموع الأتعاب الكلية للمكتب.

جدول رقم(03): سلم أتعاب محافظي الحسابات.

المبلغ الإجمالي الخام عن الموازنة السنوية (الاستثمارات غير المعادة للتقويم) وعائدات الاستغلال	العدد العادي لساعات العمل	الأتعاب حسب كلم / دج (*)
حتى أقل من 100 مليون دج	من 160 إلى أقل من 240	من 80 إلى أقل من 120
من 100 إلى أقل من 200 مليون دج	من 240 إلى أقل من 340	من 120 إلى أقل من 170
من 200 إلى أقل من 400 مليون دج	من 340 إلى أقل من 460	من 170 إلى أقل من 230
من 400 إلى أقل من 800 مليون دج	من 460 إلى أقل من 600	من 230 إلى أقل من 300
من 800 إلى أقل من 1600 مليون دج	من 600 إلى أقل من 760	من 300 إلى أقل من 380
من 1600 إلى أقل من 3200 مليون دج	من 760 إلى أقل من 1030	من 380 إلى أقل من 515
من 3200 إلى أقل من 6400 مليون دج	من 1030 إلى أقل من 1400	من 515 إلى أقل من 700
من 6400 إلى أقل من 12800 مليون دج	من 1400 إلى أقل من 1800	من 700 إلى أقل من 900
من 12800 إلى أقل من 25600 مليون دج	من 1800 إلى أقل من 2400	من 900 إلى أقل من 1200
أكثر من 25.600 مليون دج يضاف إلى 2400 ساعة نسبة 2 % أي 48 ساعة لكل حصة إضافية بـ 5000 مليون دج حتى الحد الأقصى 4500 سا	حد أقصى 4.500 ساعة	حد أقصى 2.250
(*) يحصل عليه بضرب عدد الساعات في معدل الساعات بمبلغ 500 دج .		

المصدر: على معطي الله، حسينة شريخ، عن المهن الحرة، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 101.

3. مسؤوليات محافظ الحسابات¹.

نظرا لأهمية مسؤوليات محافظ الحسابات فقد وضعت تشريعات لهذا الغرض في مختلف دول العالم كقيود على المهام المكلف بها، وعلى هذا الأساس يواجه محافظ الحسابات أثناء تأدية مهامه ثلاثة أنواع من المسؤوليات، ويتحمل محافظ الحسابات مسؤولية عامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج التي يقوم.

1.3.1 المسؤولية المدنية.

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية المدنية عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، وتحمل المسؤولية في حد ذاتها لا بد من تحقق الثلاثية (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية بينهما)، أما طبيعة الأخطاء المرتكبة والمسؤولية المترتبة عنها تتمثل في:

- **أخطاء مرتكبة من طرفه:** ويتحمل كامل المسؤولية عنها.
- **أخطاء مرتكبة من الغير:** بالنسبة للأخطاء المرتكبة من طرف مساعديه فيتحمل المسؤولية التامة، كذلك بالنسبة للأخطاء المرتكبة من طرف الخبراء المستعان بهم ويمكن العودة عليهم، أما بالنسبة للأخطاء التي يرتكبها مسيري المؤسسة أو مستخدميها فيتحمل المسؤولية فقط إذا كان على علم بها ولم يشر إليها في التقرير.

¹ - بلقاسم سعودي، مرجع سابق.

III.3.2 المسؤولية الجزائية.

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية في حالة ارتكابه لجرائم يعاقب عليها القانون، كما جاء في نص المادة 62 من القانون 01/10 على أنه: "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالترام قانوني"، و تنقسم هذه الجرائم إلى قسمين:

جرائم مرتكبة من طرفه: وتأخذ إحدى الأشكال التالية:

- قبول المهمة رغم وجود مانع من الموانع التي ينص عليها القانون.
- إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن وضعية المؤسسة.
- عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية لوكيل الجمهورية.
- إفشاء السر المهني.
- الممارسة غير المشروعة لمهنة محافظ الحسابات.

المشاركة في جرائم يرتكبها الغير: تكون بالتواطؤ مع المسيرين أو القائمين على إدارة المؤسسة، كتقديم معلومات خاطئة بما يخص الحسابات ووضعية المؤسسة، التستر على أفعال المسيرين، النصب والاحتيال.

III.3.3 المسؤولية التأديبية.

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية عن بعض الأعمال والتصرفات التي يقوم بها، ويتم رفع دعوى والمثول في مثل هذه الحالات أمام اللجان التأديبية والانضباطية على مستوى المجالس المهنية.

ونصت المادة 63 من القانون السابق على أنه¹: «يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجان التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته». ويمكن أن تأخذ العقوبة التأديبية حسب درجة الفعل المركب إحدى الحالات التالية:

- الإنذار.
- التوبيخ.
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر.
- الشطب من الجدول والتوقيف النهائي.

ملاحظة: يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها، تحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص 10.

الشكل رقم(06) : مسؤوليات محافظ الحسابات.



المصدر: من إعداد الطالب

IV. تقارير محافظ الحسابات.

يعتبر تقرير محافظ الحسابات نهاية نظام المعلومات المحاسبية في المنشأة فهو يعطي ملخصاً كاملاً ووافياً لمحتواه عن المعلومات التي تؤكد نشاط المنشأة وصحة هذه المعلومات التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة لذلك سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

- مفهوم و أهمية تقارير محافظ الحسابات.
- معايير إعداد التقرير.
- أهمية التقارير.
- أنواع ومضمون تقرير محافظ الحسابات.

1.IV مفهوم و أهمية تقارير محافظ الحسابات.

1.1.IV مفهوم تقرير محافظ الحسابات.

التقرير يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى كافة من يهمل الأمر داخل المؤسسة وخارجها وهو ختام لعملية المراجعة، حيث يبين فيه المدقق فيه رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي للمؤسسة وبيان عملياتها بصورة سليمة وعادلة.¹

كما يعرف بأنه "خلاصة ما توصل إليه محافظ الحسابات ومن خلال مراجعته والتعرف على أنشطة المؤسسة وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية محافظ الحسابات".²

كما يعرف على أنه "المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وهو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمحافظ الحسابات على القوائم المالية، ويعمل التقرير لتوصيل رسالة مكتوبة إلى مستخدمي القوائم المالية لأصحاب المصلحة في المؤسسة".³

لذلك يعد التقرير وسيطاً أو وسيلة اتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج والرأي بشكل واضح ومفهوم، وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر.⁴

ومنه فتقرير محافظ الحسابات يعتبر وثيقة مكتوبة تحمل الرأي الفني والمحايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمؤسسة لوضعيتها المالية الحقيقية، لغرض استخدامه من طرف جهات خارجة عن المؤسسة التي يساعدها في اتخاذ القرارات.

1 - يحي سعيدي: محاضرات منهجية التدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 3.

2- هادي التميمي: مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 161.

3 - محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 381.

4 - أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث للتدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ، دار الصفا، عمان، 2000، ص316.

IV.1.2 أهمية تقرير محافظ الحسابات.

تتمثل أهمية التقارير التي يعدها محافظ الحسابات في مدى إمكانية الاعتماد والوثوق فيها من طرف الأطراف التي لها صلة بالمؤسسة ومن أهمهم:¹

- **المساهمين:** يحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لاتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات عائد السهم والأداء المالي للمؤسسة.

- **المستثمرون المحتملون:** يحتاج المستثمر المحتمل معلومات عن أسهم المؤسسة، خاصة عن درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الأسهم، العائد الحالي والمتوقع للسهم، والأداء المالي للمؤسسة، فالتقرير عن مراجعة القوائم المالية سوف يدعم ثقتهم فيما تقدمه هذه المعلومات.

- **اتحاد ونقابات العمال:** من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستشار المالي لنقابة العمال، تلك الخاصة بمقدرة المؤسسة الدفع أو سداد مستحقات العمال، والتقرير سوف يدعم اعتمادهم مثل هذه المعلومات وثقتهم فيها.

- **المؤسسات الاستثمارية والتمويلية:** تعتمد المؤسسات التمويلية خاصة البنوك والمؤسسات الاستثمارية على المعلومات المالية للشركات المقترضة، في اتخاذ قرارات منح الائتمان وتشكيل محافظ الاستثمار في الأوراق المالية، ويتم اعتماد هذه المؤسسات على التقرير لتحديد مدى الاعتماد والوثوق في المعلومات التي توفرها القوائم المالية.

بالإضافة إلى الأطراف سألها الذكر نذكر ما يلي:²

- **الدائنون:** يمكنهم هذا التقرير من معرفة قدرة المؤسسة على سداد الديون المستحقة عليها في المواعيد ومن ثم إمكانية التوسع في المعاملات التجارية.

- **البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:** يساعدنا هذا التقرير في التعرف بشكل دقيق على الوضع المالي لعملائها حالياً وتقدير أوضاعهم المالية في المستقبل من خلال المؤشرات التي يمكن أن يوفرها مثل هذا التقرير وفي ذلك ضمان لقروضها ومساعدة تلك البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات.

- **المدينون (العلاء):** يزودهم هذا التقرير بصورة إرشادية حول استمرارية المؤسسة خاصة عندما يرتبطون معها بعملية طويلة الأجل كأن تكون المؤسسة مورد رئيسي للعميل.

- **المؤسسات والهيئات الحكومية:** يساعد مثل هذا التقرير المؤسسات والهيئات الحكومية مثل إدارة الضرائب، وزارة المالية، وغيرها على معرفة نشاطات المؤسسات ووضع السياسات الضريبية وإعداد إحصائيات متعلقة بالدخل القومي وغيرها.

- **المجتمع:** يساعد هذا التقرير في تعزيز الثقة بالبيانات المالية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية المختلفة.

¹ - عبد الوهاب نصر علي: خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، مصر، ص ص: 22، 24.

² - عبد الكريم مقراني: انسجام معايير المراجعة، أطروحة دكتوراه دولة، المدرسة العليا للتجارة، 2007، ص 192.

IV. 2 أنواع تقارير محافظ الحسابات.

من خلال نص المادة 25 من القانون 01/10 يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات (الرواتب).
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.¹

ملاحظة: تحدد معايير التقرير وأشكال وأجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة إلى أطراف معنية عن طريق التنظيم.

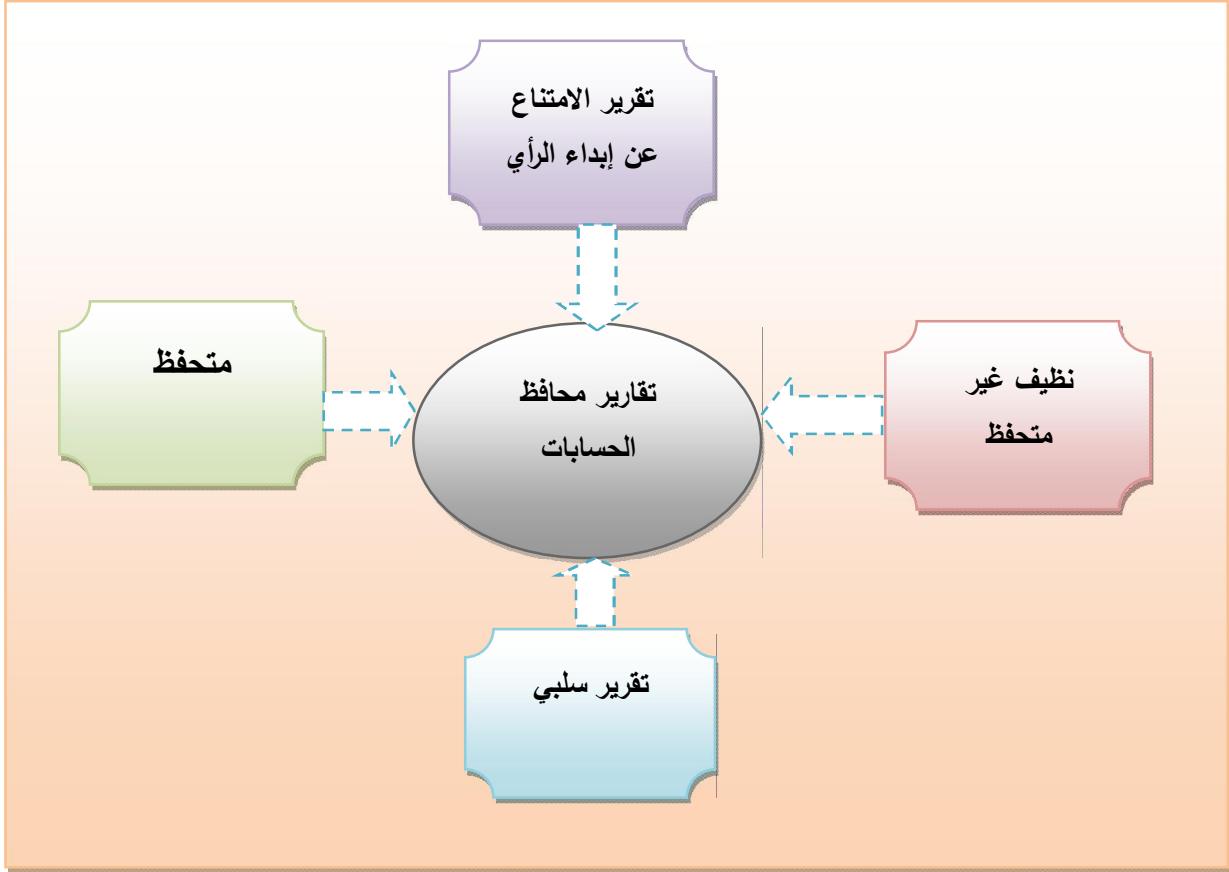
ونصت المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي رقم 202/11 على معايير تقارير محافظ الحسابات،² وجاء في نصوص المواد 03 إلى 06 من نفس المرسوم أنه:

- يؤرخ تقرير محافظ الحسابات عند نهاية أشغال المراقبة، ولا يمكن أن يكون هذا التاريخ سابقا لتاريخ وقف الحسابات السنوية.
 - يجب أن يؤرخ التقرير قبل 15 يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.
 - يتضمن التقرير رقم اعتماد محافظ الحسابات ورقم تسجيله في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، عنوانه، إمضاءه وختمه.
 - إيداع التقرير يكون بمقر المؤسسة.
- بالإضافة إلى أنواع التقارير السابقة الذكر يمكن تلخيص أنواع لتقارير محافظ الحسابات والمتمثلة في الشكل التالي:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص 07.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، المؤرخة في 01/07/2011، ص 19.

الشكل رقم (07): أنواع تقارير محافظ الحسابات



المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الشكل التالي نلاحظ تعدد آراء محافظ الحسابات حول القوائم المالية حيث يمكن التعبير عن رأيه سلبيا في شكل تقرير يتم إصداره عندما تحتوي القوائم المالية على انحرافات تتسم بالأهمية النسبية، أي الخطر الجوهري أو يمكن امتناع عن إبداء الرأي عندما لا يقتنع بالقوائم المالية.

نلاحظ أن تمييز بين التقرير السلبي والتقرير امتناع عن إبداء الرأي هو أن التقرير امتناع عن إبداء الرأي يصدر عندما لا تتوفر لمحافظ الحسابات المعرفة الكافية أي عدم توفير المعلومات إبداء الرأي، وأما التقرير السلبي توفر لمحافظ الحسابات معرفة بعدم صدق القوائم المالية أي توفر المعلومات مع أخطاءها.

حيث يمكن لمحافظ الحسابات التعبير عن رأيه في تقرير نظيف أي عدم إبداء أي ملاحظة حول القوائم المالية، كما أن يمكن تقديم رأي متحفظ من خلال إصدار التقرير متحفظ للجهات المعنية.

IV.1.2 مضمون تقرير محافظ الحسابات.

الشكل رقم(08):نموذج التقرير.

<p>العنوان:عنوان :</p> <p>تقرير محافظ الحسابات أو الخبير المحاسب</p> <p>إلى مساهمي الشركة --- قمنا بمراجعة الميزانية الختامية للشركة ---المرفقة و المعدة بتاريخ N,N-1/12/31</p> <p>و تقع مسؤولية إعداد هذه القوائم على عاتق الشركة، و تتمثل مسؤولياتنا في إبداء الرأي في هذه القوائم بناء على مراجعتنا</p> <p>قمنا بإجراء المراجعة طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها و تتطلب هذه المعايير أن يتم تخطيط و تنفيذ المراجعة بما يؤدي إلى الوصول إلى تأكيد مناسب عن ما إذا كانت هذه القوائم المالية لا يوجد بها انحرافات جوهرية تتسم بالأهمية النسبية</p> <p>و تشمل المراجعة التي تمت بناء على أساس اختباري لجمع الأدلة التي تدعم القيم و الإفصاح للقوائم المالية و تقييم مبادئ المحاسبة المستخدمة و الأحكام الجوهرية التي توصلت إليها و تقييم مدى سلامة العرض المتواجد بالقوائم المالية كوحدة واحدة ، و بناء على ذلك نعتقد أن المراجعة التي تمت قمنا بها توفر لنا أساسا في إبداء الرأي</p> <p>في رأينا أن القوائم المالية التي تم فحصها تعبر بعدالة أو لا عدالة و ذلك لما جاء في جوانب هذه القوائم المالية للشركة * * في N/12/31 و نتائج العمليات تتمثل في</p> <p>.....</p> <p>N/12/31</p>	<p>اسم التقرير....</p> <p>المخاطبون</p> <p>فقرة المجال</p> <p>فقرة إبداء الرأي</p> <p>اسم مكتب المراجعة</p> <p>تاريخ المراجعة</p>
---	--

المصدر: بلقاسم سعودي، محاضرات التدقيق و محافظة الحسابات، مرجع سابق، 2013/2012.

توضيحات :

- ❖ **اسم التقرير:** من متطلبات معايير المراجعة أن يكون للتقرير عنوان يحتوى على كلمة محايد، الهدف منه إشعار مستخدمي هذه القوائم بأن عملية المراجعة قد تمت وقام بها محافظ الحسابات أو الخبير المحاسب غير متحيز في كل مرحلة.
- ❖ **المخاطبون:** عادة ما يوجه التقرير إلى المساهمين في الشركة أو مجلس الإدارة أو هيئات أخرى
- فقرة المقدمة:** تبين هذه الفقرة ما يلي:
 - الإشارة في تعبير بسيط إلى قيام مكتب المحاسبة أو المراجعة بأداء المراجعة و الهدف من ذلك تمييز التقرير عن باقي التقارير الفحص الأخرى
 - يتم توضيح أنواع التقارير المالية التي تمت مراجعتها و الفترات المحاسبية، تطابق المعطيات المتعلقة بالقوائم المالية مع ذلك و التي استخدمتها الإدارة في التعبير عن القوائم المالية.
 - الإشارة في هذه الفقرة إلى إن القوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة و إن مسؤولية الخبير أو محافظ الحسابات تنحصر في إبداء الرأي حول هذه القوائم بناء على مراجعتها و الهدف منها توصيل المعلومات، مضمونها أن الإدارة هي المسؤولة عن اختيار ما يلائمها من مبادئ لمحاسبة المتعارف عليها و اتخاذ

القرارات المتعلقة بالقياس و الإفصاح عند تطبيق هذه المبادئ و بالتالي توضيح دور كل من الإدارة و محافظ الحسابات.

❖ **فقرة المجال:** تمثل بيان فعلى بما قام به محافظ الحسابات في عملية المراجعة و أن يذكر في بداية هذه الفقرة إتباعه للمعايير المراجعة المتعارف عليها، ثم يتم وصف الجوانب المهمة الأخرى في المراجعة للتوصل إلى تأكيدات مناسبة فيما إذا كانت مكونات القوائم المالية، لا توجد بها انحرافات تتسم بالأهمية النسبية ويعنى ذلك أن مسؤولية محافظ الحسابات تنحصر في البحث عن الانحرافات التي تتسم بالأهمية النسبية و ليس الانحرافات البسيطة التي لا تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية يقصد بمصطلح التأكيد المناسب: الإشارة إلى أن المراجعة لا يمكن أن تؤدي إلى تقادي الانحرافات ذات الأهمية النسبية بشكل كامل في القوائم المالية، بمهني أخر أن المراجعون تقدم مستوى مرتفع من التأكيدات ولا تقدم ضمانات للتعرف على كافة أو جميع الانحرافات، و ما تتضمنه محتويات فقرة المجال يكمن في: عملية جمع الأدلة

❖ **فقرة الرأي:** يتم فيها عرض النتائج التي تم التوصل إليها من طرف محافظ الحسابات كما تهدف إلى توضيح النتائج التي تم التوصل إليها و الرأي الخاص لمحافظ الحسابات إذ تعبر كلمة في رأينا عن إمكانية وجود المعلومات المالية يرتبط بالقوائم المالية حتى بعد مراجعتها، كما ترتبط فقرة الرأي بشكل مباشر بمعايير المراجعة المتعارف عليها ومحافظ الحسابات مطالب بإبداء رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة.

❖ **اسم مكتب المراجعة :** يحدد اسم مؤسسة المحاسبة و المراجعة و الغرض من ذلك هو تحمل المسؤولية القانونية و النهائية للمراجعة التي تم تنفيذها.

❖ **تاريخ تقرير المراجعة:** يحدد هذا التاريخ في اليوم الذي يتم فيه استكمال عملية المراجعة ويمثل أهمية لمحافظ الحسابات عن فحص الأحداث ذات الأهمية النسبية التي وقعت بعد التاريخ المذكور بالقوائم المالية.

للمقارنة :

الشكل رقم (09): التقرير النظيف النموذجي.

	اسم التقرير
تقرير المراجع المستقل	المخاطبون
إلى مساهمي الشركة.....	فقرة المقدمة
قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي للشركة.....المرفقة والمعدة في 12/31/ن، والقوائم المرتبطة بها، وهي: قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، المعدة عن ذات السنة. وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية المذكورة أعلاه على عاتق إدارة الشركة، أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا.	فقرة المجال
قمنا بإجراء المراجعة طبقا لمعايير المراجعة الدولية (أو يشار إلى المعايير والممارسات الوطنية المناسبة)، وتتطلب هذه المعايير أن يتم تخطيط وتنفيذ المراجعة بما يؤدي إلى التوصل إلى تأكيد مناسب عن ما إذا كانت القوائم المالية لا يوجد بها تحريف يتسم بالأهمية النسبية، وتشمل المراجعة بناءا على أساس اختبائي جمع الأدلة التي تدعم القيم والإفصاح بالقوائم المالية، كما تشمل المراجعة أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي توصلت إليها وتقييم مدى سلامة العرض في القوائم المالية كوحدة، ونعتقد أن المراجعة التي قمنا بها توفر لنا أساسا مناسبيا لإبداء الرأي.	فقرة الرأي
في رأينا أن القوائم المالية توفر صورة صادقة وعادلة (أو تعرض بعدالة) وفق كافة جوانب الأهمية النسبية عن المركز المالي للشركة..... في 12/31/ن ونتائج العمليات والتدفقات النقدية عن نفس الفترة طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي.	
.....	
في .../.../... العنوان.....	اسم المراجع
	تاريخ التقرير

المصدر: أمين أحمد السيد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص649.

بعد التعرف عن معايير إعداد تقارير محافظ الحسابات نأتي للتعرف خلال المطلب التالي عن أهمية التقرير.

IV.3 معايير إعداد التقرير.

توجد معايير لإعداد تقارير محافظ الحسابات و لابد من العمل بها وهي كما يلي¹:

أولاً: معيار المبادئ المحاسبية.

(1) المبادئ المحاسبية العامة.

• مبدأ الاستمرارية.

• مبدأ الوحدة المحاسبية.

• مبدأ وحدة القياس النقدية.

• مبدأ الفترة المحاسبية.

(2) مبادئ المرتبة بقائمة الدخل.

• مبدأ الاعتراف بالإيراد.

• مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات.

• مبدأ الفصل بين الأرباح والخسائر العادية و الأرباح والخسائر الغير العادية.

(3) مبادئ مرتبة بالمركز المالي.

(4) مبدأ التكلفة التاريخية بالنسبة للأصول غير الجارية.

(5) مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة للأصول الجارية.

(6) مبدأ إظهار الأصول غير الجارية مطروح منها مجموع الإهلاكات بصورة شكلية.

(7) مبدأ إظهار قيمة وطبيعة كلاً من الأصول والالتزامات ورأس المال بصورة منفصلة.

(8) مبدأ الإفصاح الكافي في صورة ملاحظات وإيضاحات أسفل الميزانية عن معلومات لا يمكن أن ترد داخل الميزانية.

ثانياً: معيار الثبات/ التجانس.

ثبات المنشأة في تطبيق نفس القواعد المحاسبية لأغراض المقارنة ولا يتم مقارنة بين قائمتين لا تحتسب في

أسس واحدة.

ثالثاً : معيار الإفصاح.

رابعاً: لا يعني في تقديره أن القوائم المالية تفصح عن حقيقة المعلومات التي تحتويها بأنها صحيحة أو غير

صحيحة فقط، وإنما هذا المعيار استثنائي بأن المراجع لن يشير إلى هذا المعيار إلا إذا اتضح له عدم كفاية

الإفصاح، فلو اتضح للمراجع بأن الإفصاح كافي لم يذكر ذلك في تقريره، أي سكوت المراجع في تقريره عن

الإفصاح يعني أن القوائم المالية تفصح بصورة واضحة وصحيحة عن المعلومات الواردة بها، ويجب أن يكون

الإفصاح كافي فقط وذلك وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية حيث يعني الإفصاح الكافي أن القوائم المالية تتضمن

معلومات عن الحقائق الجوهرية التي لها تأثير على القوائم المالية، وهذا من المهم أن تصل إلى المهتم بدراسة

القوائم المالية وفي حالة أن يرى المدقق بأنه لا يوجد لبيانات جوهرية عليه أن يذكر ذلك في الإيضاحات عنها

ويتحفظ في تقريره في صلب التقرير أما الإفصاح الكامل يعني أن القوائم المالية تتضمن معلومات تفصيلية قد

¹ - زاهرة توفيق سواد: مرجع سابق، ص 199، 200.

يترتب عليها عدم الوضوح للحقائق الجوهرية بينما الإفصاح العادل فهو نسبي حيث يختلف من رأي مدقق إلى آخر على اعتباره إفصاح عادل.

رابعاً: معيار إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة

وهو معيار يقصد به أن المراجع لا بد أن يبدي رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة فقط وإذا لم يقتنع فعليه ذكر الأسباب.

4.IV أهمية التقرير.

تتبع أهمية تقرير محافظ الحسابات من عدة عوامل أهمها¹:

- يعتبر التقرير خلاصة ما وصل إليه المراجع من عمله حيث إن عملية المراجعة تتيح للمراجع التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة ، المنشأة والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي، ومن ثم يكون تقرير المراجع بمثابة كشف يقدمه المراجع لمن يهمه الأمر وبصفة خاصة الملاك، حيث يعتبر وكلياً عنهم عن نتائج التصرفات المالية التي قامت بها إدارة المنشأة خلال الفترة المالية محل الفحص.
- يعتبر تقرير المراجع الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المراجع المدنية والجنائية للوقوف على إهماله أو تقصيره في الرقابة، وذلك إذا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمسائلته جنائياً أو مدنياً.
- تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد للمراجع باعتباره المنتج النهائي لعملية المراجعة نتيجة لما يواجهه مستخدم المعلومات من صعوبة في تقييم جودة المعلومات المقدمة إليه وتحديد درجة الاعتماد عليها، وذلك نظراً لتوفير العوامل الآتية:
- تضارب المصالح بين الأطراف المعنية، فعندما يشعر مستخدم المعلومات أن هناك تعارضاً فعلياً أو محتملاً بين مصلحته وبين مصلحة من يقوم بإعداد البيانات، فإنه سيصر على ضرورة إجراء تقييم دقيق لهذه المعلومات وخاصة عن طريق شخص متخصص يتمتع بالاستقلالية في إبداء الرأي.
- صعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها، مما قد يجعل مستخدم المعلومات غير قادر على استيعابها وارتفاع احتمال حدوث أخطاء غير معتمدة يصعب على المستخدم اكتشافها، ومن تظهر الحاجة إلى وجود شخص متخصص يساعد المستخدم على تحديد جودة هذه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.
- الأهمية النسبية للمعلومات محل الدراسة، فزيادة أهمية المعلومات المقدمة عند اتخاذ القرارات، تجعل من الأهمية بمكان التحقق من مدى جودتها ودرجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أية قرارات تعتمد عليها.
- الفصل بين مستخدم المعلومات وبين من يقوم بإعدادها من ناحية، وبُعد مستخدم المعلومات عن الموضوع محل الدراسة من ناحية أخرى ويتحقق هذا البعد إما بطريقة طبيعية، وإما بواسطة بعض الموانع القانونية أو عامل الوقت والتكلفة التي تجعل من غير الممكن لمستخدم المعلومات إجراء مراجعته وتقييمه للمعلومات المقدمة إليه للحكم على مدى جودتها.

¹ - محمد سمير الصبان وعبد الله عبد العظيم هلال: الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص366،367.

خاتمة:

على ضوء ما سبق نستخلص بأن المراجعة مرت بعدة مراحل نتيجة تطور المؤسسات وزيادة حجم الأنشطة التي تقوم بها، وزيادة الحاجة إليها من قبل الأطراف الطالبة للمعلومات، والجزائر كباقي دول العالم مستها هذه التغيرات، وقد مرت محافظة الحسابات بالجزائر بعدة مراحل نتيجة تطور المؤسسات الوطنية وزيادة حجم الأنشطة التي تقوم بها، ويتم تعيين محافظ الحسابات في المؤسسات والهيئات التي يفرض عليها القانون ذلك خاصة الشركات التجارية والصناعية، وهو مهني مستقل عن المؤسسة يقوم بمهام المراجعة القانونية لحسابات المؤسسة والذي تتوفر فيه كل من النزاهة والأمانة لأداء المهنة إلى جانب المؤهلات العلمية والعملية واكتسابه المعارف اللازمة في الميدان المحاسبي والمالي، كما يتمتع محافظ الحسابات بمجموعة من الحقوق التي تساعده على القيام بعمله ووجود مجموعة من الواجبات التي يتقدها في عمله، ويتحمل كذلك مراجع الحسابات المسؤولية على الأعمال التي قام بها، وتنتهي مهمة محافظ الحسابات بإعداد تقريره النهائي المتضمن لرأيه الفني والمحايد حول صحة الحسابات والبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة، كما يتحمل المسؤولية اللازمة عن أي تقصير أو إخلال في أدائه لمهامه.

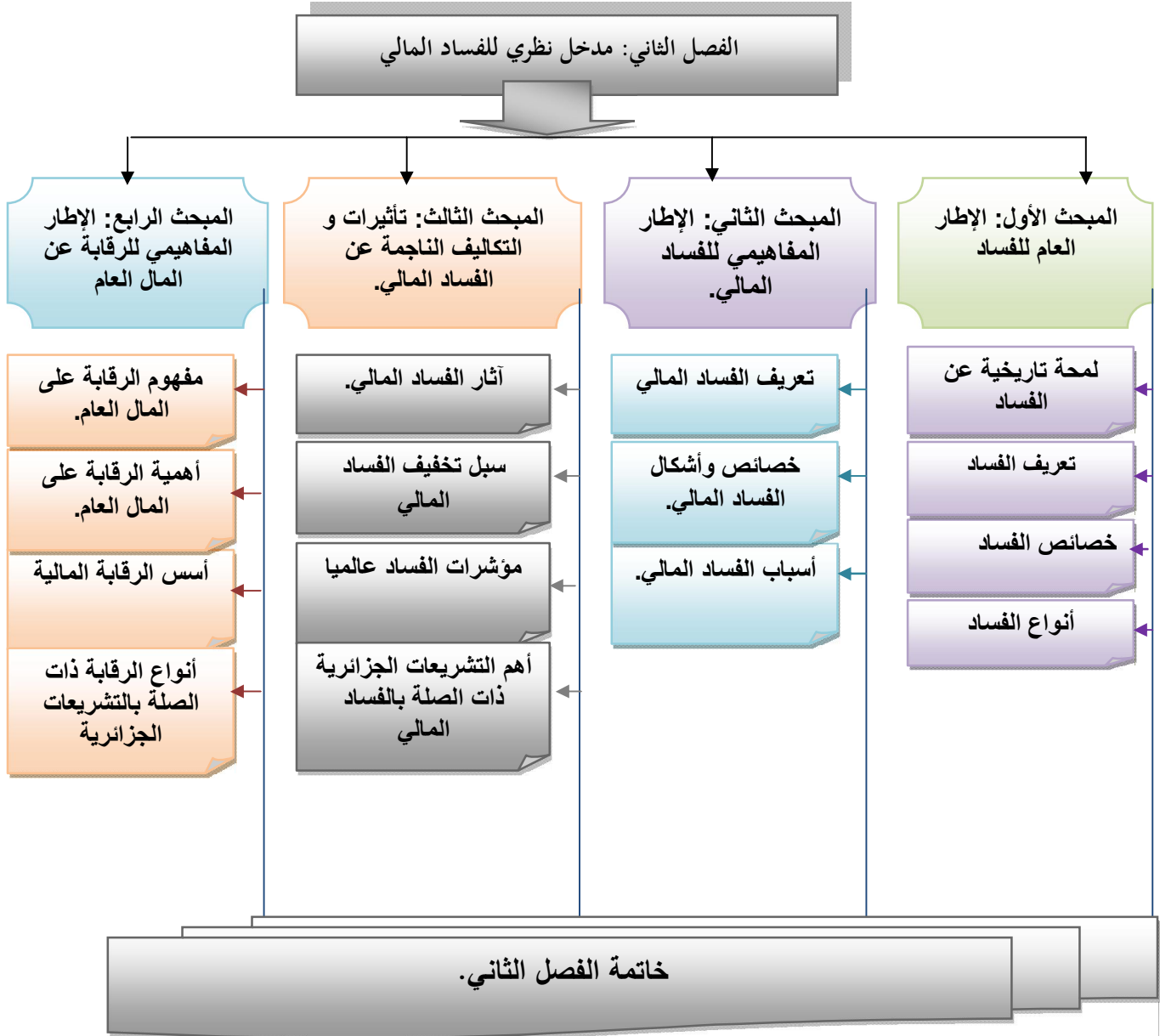
الفصل الثاني:

مدخل نظري

للفساد المالي

تمهيد:

يعتبر الفساد المالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة أخذت أبعادا واسعة إذ يواجه العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص هذه الظاهرة الخطيرة التي تتوسع بشكل كبير خاصة في الآونة الأخيرة فهي أخطر على العالم من الحروب لما لها من آثار سلبية على الشعوب والدول وتسلب الضوء خلال هذا الفصل على النقاط التي يوضحها الشكل التالي:



1. الإطار العام للفساد.

يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة عرفت البشرية منذ نشأتها، فالمتعمن في مختلف الوثائق والمعالم التاريخية، يجد أنها تسلط الضوء على بعض صور الفساد التي كانت منتشرة في الحضارات القديمة، كحضارة بلاد النيل (مصر)، الحضارة الإغريقية (اليونان)، والصينية والرومانية، حيث انتقل الفساد من الحضارات القديمة إلى العصور الوسطى ومنها العصر الحديث إلى غاية عصرنا الذي يشهد انتشار الفساد بصفة مخيفة.

ولتسليط الضوء على الظاهرة سنمر على النقاط التالية:

- لمحة تاريخية عن الفساد.
- أهم تعاريف الفساد.
- خصائص الفساد.
- أنواع الفساد.

1.1. لمحة تاريخية عن الفساد.

للتعرف على ظاهرة الفساد لابد من تتبع مسارها التاريخي، وأهم الحضارات التي ظهر فيها الفساد بالاعتماد على شواهدا وصورها.

a. الفساد في العصر القديم:

الفساد ظاهرة إنسانية خطيرة، حيث لم تعرف الإنسانية تاريخياً محدداً ودقيقاً لنشوء ظاهرة الفساد، لذلك لابد ذكر الصور التي ظهر بها.

1- الفساد في بلاد العراق -بلاد الرافدين¹

إن الأقوام استوطنت أرض العراق والتي تدل الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد لذا نرى أنها أشارت إلى جرائم هذه الظاهرة في القوانين التي عرفت (أوروك) و (أورنمو) في الألواح السومرية، كما أن الوثائق التي عثر عليها وتعود بتاريخها إلى 3000 قدم تين أن المحكمة الملكية آنذاك كانت تنتظر في قضايا الفساد، قبول رشوة استغلال النفوذ، إنكار العدالة، حتى أن قررت الحكم في جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام.

يلاحظ أن حمو رابي ملك بابل واضع التشريعات المهمة في التاريخ والتي عرفت بشريعة حمو رابي، قد أشار في شريعته إلى جريمة الرشوة، حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه ويتولى أمر الاقتصاص منه مما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحة الفساد.

2- الفساد في بلاد مصر الفرعونية:²

بانتقالنا من وادي الرافدين إلى وادي النيل نلاحظ أن لمصر الفرعونية إشارات، ووصايا، وتنبؤات في تنظيم الإدارة والعلاقات السلمية في الحكم، كما جاء في تشريع (حمورابي).

يلاحظ أن قوانين والعقوبات التي طبقتها الحضارة الفرعونية كانت أكثر رحمة مقارنة بالعقوبات التشريعات حضارة بلاد العراق التي كانت تصل إلى حد الإعدام.

¹- لوي أديب العيسى: الفساد الإداري والبطالة، دار المندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص ص 18، 19. بتصرف.

²- مرجع نفسه، ص 19، بتصرف.

3- الفساد في بلاد اليونان -الإغريق-¹:

لم يغفل الإغريق اهتمامهم بمشكلة الفساد فقد حدد (سولون) أحد حكماء السبعة عند الإغريق والذي نجد لديه بدايات المدينة الفاضلة التي نادى بها أفلاطون في تشريعاته والتي أطلق عليها قانون (اتيكا) قواعد الإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإدارية"، وسعى لإدخال المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية في بلاد مزقتها وأرهقتها نزاعات مستمرة بين الأغنياء والفقراء، وقد سن تشريعاته إيماناً منه بتكريس سيادة القانون للحد من مظاهر الفساد التي بدت في ترف الأغنياء. وبذخهم المثير للأحقاد.

4- الفساد في بلاد الصين القديمة:²

بالرجوع إلى الفكر السياسي لدى (كونفو شيوخس) بأنه قد عرف ظاهرة الفساد في كتابه (التعليم الأكبر) يرد أسباب الحروب التي حدثت إلى فساد الحكم لدى فساد الأسر وإغفال الأشخاص عن تقويم أنفسهم، أما في كتابه (عقيدة الوسط) فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التي توزع الثروات بين الناس على أوسع النطاق، وهو يشير لأخطار الفساد، عندما يتطرق إلى القول: "إن تركيز الثورة يؤدي إلى تشتت الشعب"، والجدير بالذكر أن أفلاطون في كتابه (الجمهورية) والذي جاء بعد سولون، وكونفو شيوخس، بفترة لاحقة تطرق من خلاله إلى ظاهرة الفساد من خلال مناقشة المسألة (العدالة الفردية والجماعية).

b. الفساد في العصور الوسطى:

بعد تتبع الفساد من خلال الحضارات التي ظهر بها، كان لابد من إعطاء لمحة تاريخية عن العصور الوسطى التي ظهر بها الفساد وتمثل الفترة تلك في نظامان هما:
*النظام القطاعي في أوروبا والنظام الإسلامي في شبه الجزيرة العربية.

1- الفساد والنظام الإقطاعي:³

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ظهر النظام الإقطاعي والذي تميز بالتهب وانتشار الفوضى، حيث كان يتم شغل الوظائف العامة عن طريق الإرث، كما أن التعيين كان يتم على أساس الوساطة والمحاباة، حيث كان يتم تقديم الأقارب والمعارف في هذا المجال.
وكان الموظف يحتفظ بوظيفة على أساس أنه صاحب حق إقطاعي فيما مادام يؤدي التزاماته اتجاه الملك وهذا ما أدى إلى إساءة إلى استخدام السلطة الوظيفية.

ويجب الإشارة إلى أن سيطرة رجال الكنيسة في هذه الحقبة على مقاليد الحكم وتدخلهم في شؤون السياسية، أدى إلى تفشي الفساد الديني خلال هذه المرحلة التاريخية الهامة في أوروبا، رغماً أن تعاليم المسيحية السمحاء اهتمت بالخلق القويم، الذين يؤدي إلى تكوين تجمع خال من الضلالة والفساد.

لهذا نجد في الكتاب المقدس: العهد الجديد (الإنجيل) أن الله يريد كل أنواع الفساد كخطايا، وذلك يعني أن الإنسان النير يرتكب هذه الممارسات لا يرضى ربه، وأن الإنسان الفاسد لا يستطيع أن يغير أفعاله من دون مساعدة الله، وذلك يعني أن العقوبات مثل الغرامات والسجن لا يكتفي، لأنها تردع

¹مرجع نفسه، ص 19، بتصرف.

²مرجع نفسه، ص ص 19، 20، بتصرف.

³حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون عام، قسم حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر /2012 /2013 ص 33-34.

الشخص الفاسد لوقت محدد فقط، فعندما يجد الشخص بأنه يستطيع التهرب من العقاب فإنه سوف يستمر في أعماله.

وفي هذا ينص الكتاب المقدس "لا تجمع مع الخطأة نفسي ولا مع رجال الدماء حياتي، الذين في أيديهم رذيلة ويمينهم ملأنة بالرشوة" (مزامير 26 و 27 من 9-10).

2- الفساد والحضارة الإسلامية:

كل الحضارات والديانات السماوية عرفت الفساد وعولت الخدمة حيث حظي الفساد باهتمام كبير وواسع من قبل الدين الإسلامي حينما ذكره بصورته الشمولية في مواضيع كثيرة في القرآن الكريم مبينا خطورته ونتائجه السيئة ومحذرا المفسدين مادة فساد في (47) آية. تضمنت شتى أنواع الفساد نورد منها قوله تعالى «وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين» [الأعراف: 142].

وقد حرم الله كل أشكال الفساد والإفساد وكل ما يؤدي إليه فهو محرم كالغش والرشوة والهدية المقصود منها الرشوة وأكل المال بالباطل... الخ. ويعتبرها ليست من الإسلام في شيء ويدخلها في باب السحت، قال تعالى: «وإني مرسله إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون» [النمل: 35]. وقال تعالى: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...» [البقرة: 88] وروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم): «إن السحت هو الرشوة في الحكم»¹.

ومن أهم الوسائل التي ابتدعها الإسلام لمكافحة الفساد بمختلف صورته.²

- توليه قيادات إدارية كفئة وأمنية.
- اعتماد القيم والمبادئ السامية والأخلاق الكريمة كأساس، للعمل الذي يقوم على الكفاءة والجودة.
- تأصيل القيم الإسلامية النبيلة لدى الموظفين.
- اعتماد مبدأ الرقابة من خلال نظام الحسبة (الرقابة المالية على الإدارة).

ورغم أن البحوث العلمية لم تتوقع في مناقشة الممارسات الفاسدة في العهد النبوي، إلا أن التاريخ يسجل شيئاً من ذلك: مثل فساد بعض الولاة في عهد النبوة.

وبانتقالنا إلى العصور الأخرى التي تلي عصر صدر الإسلام نلاحظ أن الآفة انتشرت في العصرين الأموي والعباسي، حيث كان المال يبذل في العصر الأموي للجماعات والفرق المعارضة لضمان الولاء وللمحافظة على المناصب.

- كما يتجلى الفساد بصورة واضحة في العصر العباسي الأخير، حيث كانت الوساطة لدى القادة وبناء القصور أداة للوصول إلى المناصب.

- أما في العهد المملوكي: فقد انتشر الفساد بسبب النظام الضريبي الذي جعل المماليك يراكمون ثروات كبيرة؛ كما تحدث العلامة ابن خلدون في موضع عن : الجاه المفيد المال " وكأنه يحلل واقعنا العربي المعاصر، إذ يرى أن المال تابع للجاه والسلطة وليس العكس، كما تكلم عن الأحوال الكثيرة التي تختلط فيها التجارة بالإمارة، إذ يكتسب البعض من خلال المناصب والنفوذ في أعلى مراتب جهات الدولة أوضاعها تسمح لهم بالحصول على المغنم المالية وتكوين الثورات السريعة وتكون عادة بمثابة ريع

¹ - هاشم الشمبري، إثثار الفتلي: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011. ص 65-66 بتصرف.

² - حاحة عبد العالي، مرجع سابق ص 35.

المنصب ولقد عالج ذلك من خلال تخصيص فضلا كاملا لذلك تحت عنوان: "أن التجارة من السلطان مميزة بالرعايا مفسدة للجباية".¹

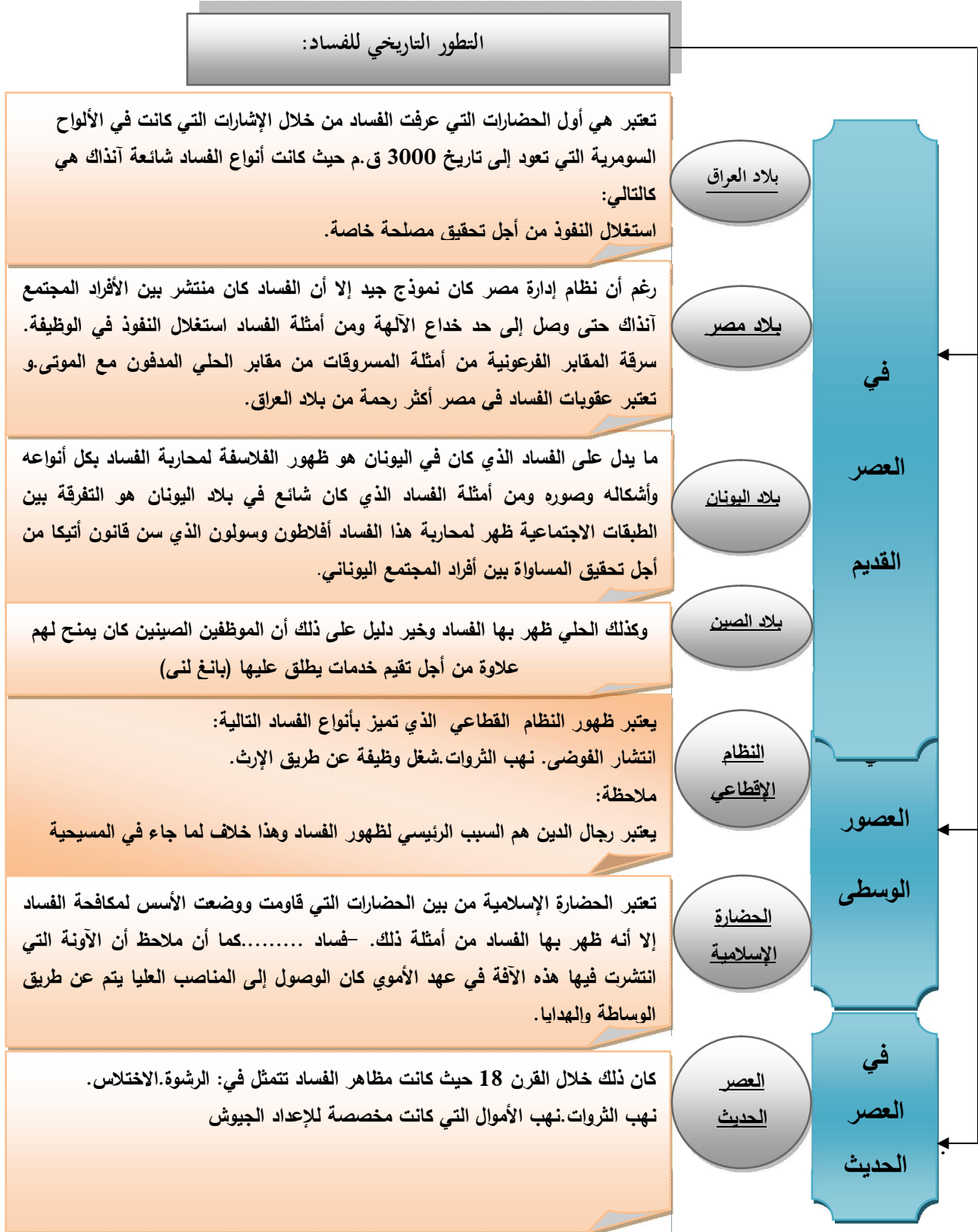
C. الفساد في العصر الحديث²:

خلال هذا العصر نلاحظ نسيجا متداخلا من العوامل المتشابكة والتي ساهمت بشكل ملحوظ في ازدياد الفساد، فالنمو السريع والمجتمع المتحرك الذي ركز على الفردية وعلى نجاح أثر في ذلك، فهناك فضائح المساهمات المالية أثناء الحملات الانتخابية والتي جعلت الحكومة الحد الأقصى لتلك المساهمات عام 1925، ثم إصدار قانون عام 1972 الذي يطلب من المرشحين الفدراليين الكشف عن العوائد المالية للحملات الانتخابية... الخ

¹ - حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص 36.

² - لوي أديب العيسى، مرجع سابق، ص 24 بتصرف.

الشكل رقم (10): التطور التاريخي للفساد



من خلال هذه اللحظة التاريخية عن الفساد وظهوره منذ خلقت البشرية حتى يومنا هذا نجد أن الإنسان يكشف كل يوم جديد أو شكل جديد من الفساد، وقد ساهمت الحياة وتعقيداتها في ولادته وفي إفرازه لنا بأثواب وحل جديدة.

2.1. تعريف الفساد.

يعتبر ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك، لذلك وجب البحث عن أهم تعاريف التي تناولت الفساد كل حسب التخصص كما يلي:

أ- تعريف الفساد في الاصطلاح الشرعي:

لقد عرف الفساد في الشرع الإسلامي على أنه جميع المحرمات والمكروهات شرعا، كما عرفه جمهور الفقهاء على أنه مخالفة الفعل الشرعي فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجية عن الاستقامة غير أن الفساد يأخذ معنى مغايرا عند الحنفية عما هو عليه عند الجمهور، حيث يرون أن المقصود بالفساد في باب المعاملات هو كونه الفعل بأصله أي أن جميع أركانه صحيحة، وغير مشروعة بوصفه أي بشروطه، وبالتالي هم يتولون الفساد منزلة وسطى بين الصحة والبطلان وعلى ذلك هم يربطون بعض الآثار الشرعية على المعاملات الفاسدة دون الباطلة.¹

ب- تعريف الفساد من زاوية قانونية²:

أهتم فقهاء علم القانون بظاهرة الفساد وأولو له أهمية خاصة، برزت من خلال العدد الكبير من التعريفات التي رصدت في هذا المجال من بينها: التعريف الذي يعرف الفساد بأنه: "تصرف وسلوك وظيفي سيء، فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام، والخروج على النظام لمصلحة شخصية:" كما عرف بأنه: "نية استعمال الوظيفة العامة ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية، مالية أو غير مالية وبشكل منافي للقوانين والتعليمات الرسمية.

ج- تعريف الفساد اصطلاحا:

اختلفت الكتاب في تحديد مفهوم واضح للفساد، لاختلاف مرجعيات المعرفين وتباين تخصصاتهم العلمية والفلسفية إضافة لتفاوت المعايير المجتمعية والحضارة التي تستخدم في تحديد ماهية فاسد من الممارسات والسلوكيات وما هو مقبول منها، فمنهم من كان متساهلا، ومنهم من كان متشددا، حيث عرف الفساد عند المحافظين (المتشددين) بأنه: سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية، والفساد عند المتساهلين (الميسرين) يعرف على أنه: سلوك غير رسمي بديل للسلوك الرسمي، تحتّمه ظروف واقعية وتقتضيه ظروف التحويل الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات.

د- مفهوم الفساد في نظرة الهيئات الدولية:

1- تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي الفساد الاقتصادي بأنه "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية".

¹ - نقماري سفيان: الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، وطني، حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

² - حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص 20.

من التعريف نلاحظ: أنه يحل الفساد على أنه استغلال للوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، ومن ثم فهو يهتم القطاع العام بالمسؤولية المطلقة عن الفساد، ويعتبر أن كل الانحرافات الموجودة في القطاع العام هي محصلة طبيعية للفساد وفق مصالح أطرافه، ويعتبر هذه الانحرافات سببا مباشرا في عرقلة القطاع العام، ومن ثم عرقلة مسار النشاط الاستثماري، الاقتصادي والتنموي.¹

2- تعريف المنظمة الدولية للشفافية:

عرفت الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة التي أوتن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية، وهو نفس التعريف الذي أورده هيئة الأمم المتحدة "الفساد سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة".²

3.1. خصائص الفساد.³

من هذا المطلب سنتكلم عن الخصائص الفساد وهي كما يلي:

- **السرية:** إذ عادة ما تكون أفعال الفساد وترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته يتم بشكل سري.
- **تعدد الأطراف:** حيث يشترك عادة أكثر من طرف في عملية الفساد إذ يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف آخر يستفيد في نفس الوقت من الفعل الإجرامي المخالف للقوانين اللوائح والأعراف والقيم الاجتماعية للحصول على منافع متبادلة تجمع أطراف صفقة الفساد.
- **الالتزام المتبادل:** بمعنى أن يكون هناك مصلحة مشتركة بين أطراف الفساد ويحقق كل منهم منافع بالمخالفة للقانون حيث يكون مقابل الفعل الفاسد الذي يلتزم به من بيده السلطة الالتزام آخر على طرف آخر بدفع مقابل الفساد.
- **التمويه:** نظرا لأن هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتيايل فإن الفساد يحتوي التمويه والإخفاء والتقييم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته.
- **خيانة الثقة:** إذ ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يفترض أن تكون متوافرة في المستوى أو صاحب السلطة العامة، وتكون عمليات أو التصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر الثقة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المسندة إلى مرتكب أفعال الفساد.
- **التناقص:** ويقصد بذلك حدوث تناقص بين أدوار في الحياة العامة والأدوار في الحياة الخاصة لمرتكبي الفساد.
- **الخدعية والتحايل:** حيث يتضمن الفساد أفعالا احتيالية ومخادعة لا تعبر عن الحقيقة واصطناع الأوراق والمستندات غير الحقيقة والالتفاف من حول القواعد والضوابط واللوائح لتحقيق المكاسب الشخصية غير المشروعة.
- **الشمول:** يتصف الفساد بأنه يشمل أولئك الباحثين عند مصالح أو موافقات أو القرارات محددة وأولئك الذين يمكنهم التأثير على هذه القرارات والتي عادة ما تكون دون وجه حق أو بالمخالفة للقانون واللوائح والضوابط والقيم الخاصة بالعمل والمجتمع في نفس الوقت.

¹ - نزية عبد المقصود محمد مبروك: الفساد الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية مصر، 2013، ص 33-34.

² - نقماري سفيان: مرجع سابق.

³ - حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، دار النشر الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 17-20.

- **سلوك منحرف:** حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوى يحدث لمخالفة القوانين واللوائح والضوابط والأخلاق القويمة، وهو ما يعبر عنه أيضا بأنه فعل إجرامي يمثل جريمة يعاقب عليها القانون.
 - **الإخلال بالواجبات والمسؤوليات:** إذ يعبر الفساد عن انتهاك الواجبات المتعلقة بأداء الأعمال وخرق القوانين واللوائح والتعليمات وعدم الالتزام بأحكامها بدقة؛
 - **تحقيق المصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة:** وذلك بأن يحصل من يرتكب واقعة الفساد على مصلحة أو المنفعة خاصة له أو لذويه على حساب المصلحة العامة للمجتمع، ويمكن أن يكون للمصلحة منفعة مادية أو معنوية أو أدبية أو إشباع رغبة غير مشروعة.
 - **الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية:** إذ يترتب على حدوث الفساد أضرار تلحق بالاقتصاد القومي مثل الأضرار بالعملة الوطنية أو بسوق المال أو البنوك أو موازنة الدولة أو عجزت الهيئات الاقتصادية عن أداء وظائفها وقد تكون الأضرار اجتماعية مثل أضرار المخدرات، الإدمان.
 - **استغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة:** إذ نجد أن تداخل أنواع ومجالات الفساد يجعل هناك علاقات مع الموظفين العموميين المنوط بهم أداء الوظائف الفساد مثل قبول الهدايا الثمينة مقابل أداء العمل أو العدوان على ملكية العامة واستيلاء عليها دون وجه الحق.
 - **التفاعل مع الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية:** حيث تساعد البيئة المحيطة على شيوخ وانتشار الفساد مثل الإهمال والفوضى والتسبب وغياب الرؤساء أو المراقبين، وإهدار الوقت وتعطل الأعمال وضعف الإنتاجية والبطالة المقنعة وعدم تحديد الاختصاصات على يؤدي إلى شيوخ المسؤولية.
 - **تباين أنماط الفساد:** حيث تختلف أنماط الفساد تبعا لاختلاف الجهات الإدارية الحكومية كما تختلف عن نمط الفساد الذي يحدث في المؤسسات التعليمية أو مراكز البحوث، كما تختلف هذه الأنماط من قطاع إلى قطاع فهي تختلف في قطاع الصحة عنها في قطاع النقل وغيرها في قطاع السياحة، وغيرها في قطاع الملاحة وهكذا؛
 - **اختلاف وسائل التستر عن الفساد:** إذ نجد أن العاملين يتسترون وراء الادعاءات الكاذبة بأنهم يحصلون على مقابل الفساد لمصلحة القيادة أو الرؤساء أو الادعاءات بأنها بناء على تعليمات عليا.
 - **تعدد وسطاء الفساد:** حيث يمكن أن يكون هناك وسطاء مجهولين لتسهيل النقاء أطراف الفساد دون أن يقابل أحدهما الآخر وجها لوجه وبذلك يعمل هؤلاء الوسطاء كأنهم الوكلاء للفساد المحترفين.
- بعد التطرق لأهم خصائص الفساد كان يجب التعرف على أنواع الفساد الذي سيكون من خلال المطلوب الرابع.

4.1. أنواع الفساد.

من خلال لمحة تاريخية نلاحظ أن أنواع الفساد التي كانت في الحضارات السابقة تطورت، لتواكب ما يحدث في العالم من تغير وتطور في جميع المجالات.

A. الفساد من حيث الحجم¹

طبقا لهذا المعيار يقسم الفساد إلى قسمين أساسيين هما:

1- الفساد الصغير (الأفقي) corruption Minor

يعرف بفساد الدرجات الوظيفية الدنيا وهو ذلك الفساد الذي يمارس من طرف فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نرى أن هذا النوع من الفساد ينشر بين صغار الموظفين.

2- الفساد الكبير corruption Gross

يعرف بفساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين، والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهذا النوع هو أهم أو الأشمل وأخطر لتكليفه مبالغ ضخمة للدولة.

ملاحظة: يمكن توضيح العلاقة التداخل والتشابك بين حلقات الفساد من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): التداخل والتشابك بين حلقات الفساد.



المصدر: عياد محمد علي باش، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الضريبي الأول وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب، الجزء الثالث، 2001، ص 45.

B. الفساد حسب درجة التنظيم²

هناك ثلاث أنواع رئيسية للفساد حسب هذا المعيار هي: العرضي أو الصغير، والمنظم والشامل، وفيما يلي تفصيل كل نوع.

1- الفساد العرضي: وهذا التعبير يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغيرة والعرضية، التي تغير عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة، وهذا مثل الاختلاس، والمحسوبية والمحاباة، سرقة الأدوات المكتبية، أو بعض المبالغ الصغيرة...

¹ - عمر شريف: التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة، وطني، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 7-6 ماي 2012.

² - حاحة عبد العالي: مرجع سابق، ص 26.

2- الفساد المنظم: وهو ذلك النوع الذي ينتشر في الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنها المعاملة، بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد، يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر.

3- الفساد الشامل: وهو بمعنى واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية، أو تسديد أثمان سلع صورية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة تدعى المصلحة العامة، الرشاوي.

C. الفساد من حيث نوع القطاع:¹

يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين هما:

1- فساد القطاع العام: لقد وجه قطاع الدولة لكي يبقى، وإن بقائه مرهون بأدائه وفاعليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها لخدمة المجتمع وأفراده، ولكن الشكوى كانت ومازالت من الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى إن من فم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحا في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح ومحاربة الفساد، إذ يبدو أن القطاع العام يعد مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفر، فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى (دكاكين) يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تريح المنشآت والشركات العامة أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار أحيانا ولا بد من الإشارة إلى أن نفقات قطاع الدولة أكبر من نفقات القطاع الخاص، لأن مؤسسات الدولة تدفع التزاماتها المالية القانونية تجاه المجتمع... الخ بكاملها، بينما القطاع الخاص متحرر من كل هذه الالتزامات ويتهرب على الأغلب من دفع كامل الضرائب المستحقة عليه.

2- فساد القطاع الخاص: أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما يشير التقرير إلى أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من (136) دولة يتقاضون مرتبات منظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد يأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين السياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل من الناس، وقد تم اكتشاف قرابة (30) بليون دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر مخن (60) عقدا للشركات الأمريكية في الخارج.

D. الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه (المجال الذي ينشر فيه أو نشاطه):²

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

1- الفساد الأخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للأداب.

¹ - هاشم الشميري، ايثار الفلبي: مرجع سابق، ص ص 49، 50.

² - حاحة عبد العالي: مرجع سابق، ص ص 28، 29.

2- الفساد الثقافي: ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتغيير والإبداع.

3- الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئة، كالأُسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتماً إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.

4- الفساد القضائي: وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صورته: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوي، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.

5- الفساد السياسي: للفساد السياسي عدة تعريفات منها: تعريف الموسوعة الحرة "ويكيبيديا" والتي تعرفه كما يلي: "هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة" كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه: "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين".

6- الفساد الاقتصادي: ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي.

7- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل: غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية.

8- الفساد الإداري: ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العالم أثناء تأديته لمهام وظيفية.

كخلاصة للمبحث الأول إذ بعد لمحة تاريخية التي حاولت من خلالها التحدث عن الفساد بصفة العامة وكيفية تطوره عبر التاريخ من خلال الحضارات التي عرفتته، ثم انتقلنا لأهم التعاريف التي تحدثت عن الفساد مبرزة أهم خصائص الفساد التي تميز بها الفساد بصفة العامة، بعد تحدثت عن الخصائص كان يجب علينا أو تحصيل الحاصل أن نتحدث عن أنواع التي تميز بها الفساد، ومن بين هذه الأنواع حاولنا إثراء الموضوع حول نوع المتعلق بالفساد الحالي وهذا لطبيعة موضوع الدراسة من خلال المبحث الثاني.

II. الإطار المفاهيمي للفساد المالي.

الفساد المالي يعد من أهم أنماط الفساد التي تعاني منها المجتمعات قاطبة وبدرجات متفاوتة نظرا لاختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفساد المالي، ما هو إلا ذلك سلوك المنافي للأخلاق والقيم والقوانين أي تجاهل القوانين واللوائح من أجل استغلال المالي العام لتحقيق مصالح خاصة على حساب مصالح العامة المشروعة وإثراء الموضوع كان لا بد من تسليط الضوء على النقاط التالية:

- أهم تعاريف الفساد المالي.

- خصائص وأشكال الفساد المالي.

- أسباب الفساد المالي.

II. 1. تعريف الفساد المالي.

من خلال هذا المطلب نتطرق لأهم التعاريف التي تحدثت عن الفساد المالي.

التعريف الأول: تمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدراسة ومؤسساتها والمخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، وتمثل هذا في مظاهر الفساد في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.¹ من خلال تعريف نلاحظ أن الفساد المالي هو تصرف يقضي بتجاهل القانون واللوائح من أجل تحقيق مصالحه خاصة على حساب المصلحة العامة المشروعة.

التعريف الثاني: الفساد المالي هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الأخلاق بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة.²

التعريف الثالث: هو استغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة مصلحة العامة ومناقضا لأهداف المنظمة العامة وكذلك الاستخفاف بقيم العمل وأهدافه، فهو تصرفات غير شرعية تصدر عن المسؤول تتضمن سوء استغلال الأموال العامة والسيطرة عليها واستعمالها لغير الأوجه المعدة لها واستخدامها للمنفعة الشخصية، حتى أنه أخذ أبعاد واسعة وكبيرة تخطت نطاق قطريته ليصل إلى النطاق العالمي ضمن نظام الاقتصاد الحر المعلوم من خلال الترابط المتشابك للشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لذلك يعتبر أخطر أنماط الفساد وينتشر على مدى واسع، ويحدث الفساد المالي لعدة دوافع منها:³

- ضخامة الرشاوى حافز لارتكاب الفساد المالي.

- نقص غياب الرقابة والمساءلة أو عدم فاعلية مثل هذه الضوابط تؤدي إلى فرصة لارتكاب الفساد المالي.

- تحجج مبررات منطقية لارتكاب الفساد المالي.

بعد التطرق وعرض أهم التعريفات التي وردت في الفساد المالي كان لازما أن نتحدث عن خصائص الفساد.

¹ - صوني إيمان، قروراب مريم: أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية، وطني، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مرجع سابق.

² - هاشم الشمبري، ايثار الفتلي: مرجع سابق، ص 37.

³ - هاشم الشمبري، ايثار الفتلي، مرجع نفسه، ص 35.

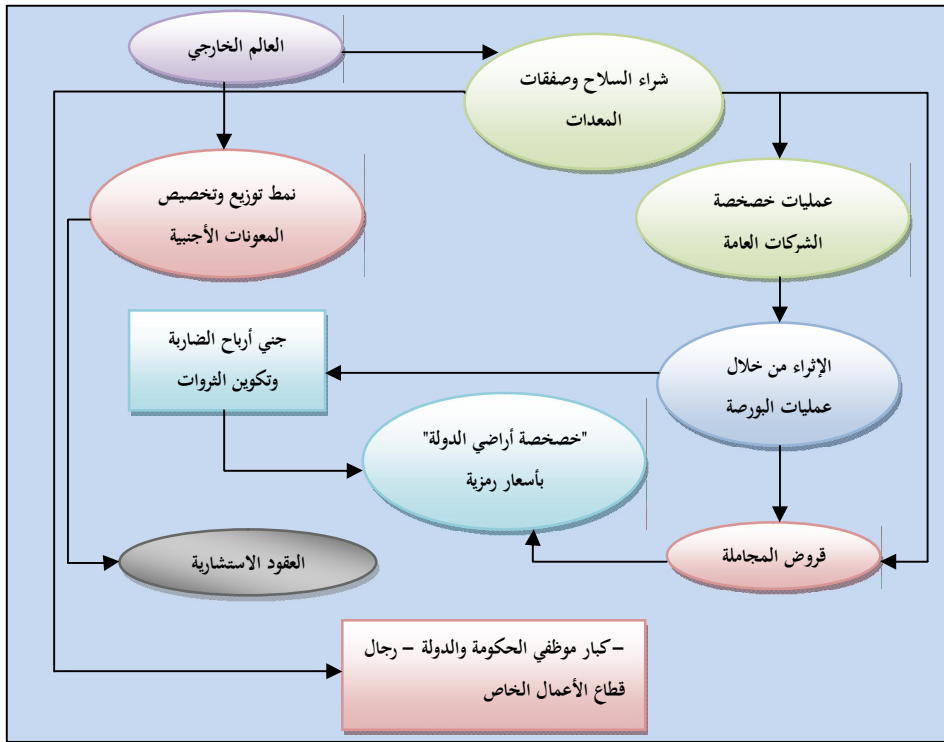
الفصل الثاني مدخل نظري للفساد المالي.

التعريف الرابع: يتمثل بمجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند انجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمة العامة.¹ ويمكن أن نستنتج من التعريف ما يلي:

- مخافة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها.
- الإهمال والتقصير الذي يترتب عليها ضياع حق مالي.
- مخالفة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش.

من خلال ما سبق يمكن التوضيح الترابط والتقاطع بين آليات الفساد المالي من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (12) آليات الفساد المالي.



المصدر: محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعايير، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2004، ص 82.

¹ - بن مسعود أنفال: دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، قسم الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص 25.

II. 2. خصائص الفساد المالي وأشكاله.

يتميز الفساد المالي بالخصائص وأشكال عدة نذكر منها:

A. خصائص الفساد المالي:¹

- 1- السرية: عادة ما تتم أفعال الفساد المالي وترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته بشكل سري، يصعب كشفه، أو ظهوره.
- 2- تعدد الأطراف والوسطاء: اشتراك أكثر من طرف في العملية، وعادة ما تشكل شبكات سرية.
- 3- الالتزام المتبادل: هناك مصلحة مشتركة بين أطرافه ويحقق كل منهم منافع خاصة، حيث يكون مقابل الفعل الفاسد الذي يلتزم به من بيده السلطة التزام آخر على الطرف الآخر بدفع مقابل الفساد.
- 4- خيانة الثقة والإخلال بالواجبات والمسؤوليات واستغلال السلطة العامة من قبل صاحب السلطة العامة.
- 5- الخديعة والتحايل: يتضمن أفعال احتيالية ومخادعة لا تعبر عن الحقيقة.
- 6- التفاعل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشعة لانتشاره.
- 7- تعدد أنماطه وأدواته باختلاف الجهة التي تقوم به (مثلا المؤسسات الخاصة: التهرب الضريبي، المؤسسات العامة، إهدار المال العام).
- 8- تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- 9- الإضرار بالمصالح الاقتصادية: أضرار تلحق بالاقتصاد القومي مثل الإضرار بالعملة الوطنية أو بسوق رأس المال أو البنوك أو الموازنة العامة للدول أو عجزت الهيئات الاقتصادية عند أداء مهامها.
- 10- اختلاف وسائل التستر على الفساد: مثل الادعاءات الكاذبة وكذا استغلال الثغرات الإدارية والقانونية والظروف الاستثنائية أو التستر وراء المصلحة العامة أو الأمن القومي.
- 11- الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية: فهي تعتبر بيئة مواتية للفساد حيث تسوء خلالها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وترتفع الأسعار المحلية والبطالة والفقر ومن ثمة صعوبة مقاومة إغراءات الفساد.

B. أشكال الفساد المالي:

هناك العديد من الأشكال التي يظهر بها الفساد المالي نظرا لطبيعة البيئة الذي نشأ فيها الفساد المالي ومن أهم أشكاله ما يلي:

- 1- الغش (التلاعب): الغش هو أكثر خطورة من الخطأ لأنه ينتج بسبب تحريفات متعمدة مقصودة من أجل التظليل طرف آخر لذلك فوفقا لمعيار المراجعة (ISA 240) فإن العامل الفاصل بين الغش والخطأ هو ما إذا كان التصرف الذي أدى إلى تحريفات في القوائم المالية متعمد أو غير متعمد، ويشمل الغش على اختلاس الأصول أو إعداد تقارير مالية مضللة.

إن اختلاس الأصول هو نوع من الغش يتضمن سرقة بعض أصول الشركة، وفي العديد من الحالات، لا يتضمن الاختلاس مبالغ ذات أثر جوهري على القوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى، فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشرا هاما لوجود قلق الإدارة حول هذه الظاهرة، ويسمى هذا النوع من الغش أحيانا بغش العاملين والموظفين لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي للشركة على الرغم من تورط الإدارة

¹ - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 17-20، بتصرف.

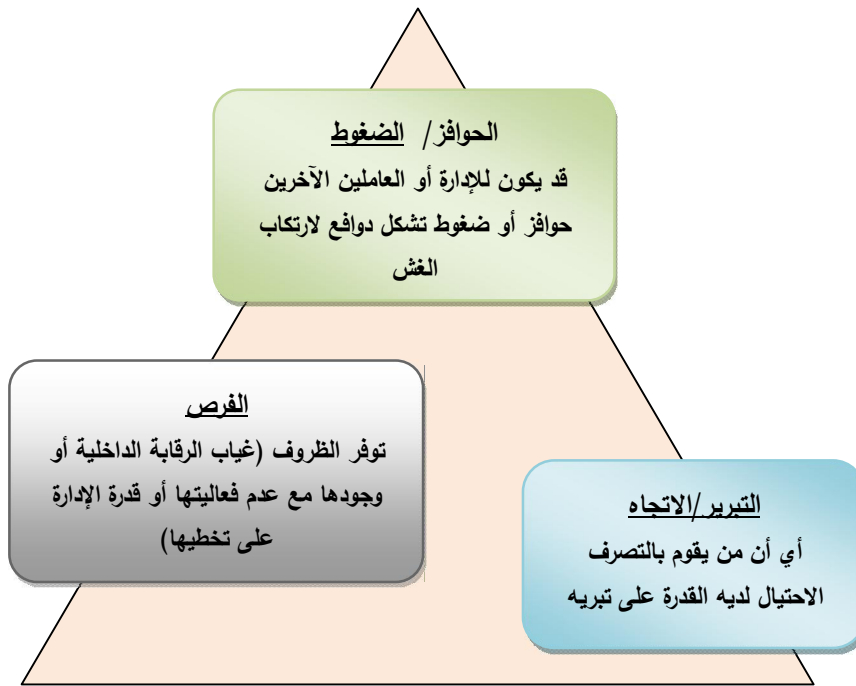
العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش حيث أنها أكثر قدرة من الموظفين على إخفاء تلك الاختلاسات بشكل يصعب اكتشافه.¹

الشيء الملاحظ أن الغش ينشأ للأسباب التالية:

- اختلاس أصول المؤسسة بغير وجه حق.
 - تضليل وتمويه واستغلال ثغرات القانون في معلومات التي يتضمنها البيانات المالية.
- 2- **التلاعب:** يقصد بالتلاعب التمويه في نتائج وعدم التعبير عن نتائج الحقيقية للمؤسسة محل لمراجعة أي القيام بتلاعب في موجودات ومطلوبات في المؤسسة.

هناك ثلاث أسباب يحدث من خلالها التلاعب نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (13) أسباب حدوث التلاعب.



المصدر: بن مسعود أنفال: مرجع سابق، ص 32.

يمكن حدوث التلاعب إذا توفرت ثلاث شروط أو محددات وهي، الدافع، الفرصة، والتبرير بمعنى أنه لوقوع التلاعب يلزم أن يتوفر لدى مرتكبه دافعا أو حافزا لارتكابه أو أنه يتعرض لضغوط تجعله يتجه لارتكاب التلاعب ولكي يتحول هذا الدافع إلى واقع يجب أن تكون هناك إمكانية أو فرصة لذلك، بمعنى أن تكون آليات ووسائل الرقابة الداخلية المطبقة ضعيفة، وأخيرا فإن الفرد الذي يتوافر لديه دافع وفرصة ارتكاب التلاعب إذا ما كان قادرا على تبرير التلاعب، فإنه احتمال أو إمكانية وقوع التلاعب تكون كبيرة ولذلك يمكن صياغة الفرض الأول.²

3- **الابتزاز:** ويقصد به قيام كبار العاملين في قمة الهرم الوظيفي في الأجهزة السياسية أو القضائية أو الاقتصادية وغيرها بالاحتمال لإجبار المتعاملين معهم على تقديم مبالغ نقدية أو أشياء عينية أو غيرها وتهديدهم بأنهم في حالة عدم تقديم ما يطلب منهم يقومون بإيذائهم بدنيا أو نفسيا أو القبض عليهم أو مراقبتهم أو تلفيق

¹ - عبد الوهاب نصر علي: مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، دار الجامعة الإسكندرية، 2011، ص 21 بتصرف.

² - عبد الوهاب نصر علي: مرجع سابق، ص 57، 58.

التهم لهم والإساءة إلى سمعتهم بين الناس وعبر وسائل الإعلام أو إحالتهم إلى التحقيقات الذي يجبر ضحاياهم على الاستجابة لتهديداتهم ودفع أو تقديم المقابل المالي أو العيني.¹

4- الاحتيال الضريبي: ويقصد بهذه الجريمة الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء حقيقة الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في الإقرار الضريبي المتقدم من الممول إلى مصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائياً إلى المصلحة، وذلك بالإضافة إلى اصطناع قوائم مالية.

- يحدث التهرب الضريبي عن طريق رشوة المسؤولين.

- أو تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السلع المستوردة عن طريق تغيير مواصفات.

- أو تقسيم شركات كبيرة إلى شركات صغيرة.²

5- الرشوة: هي فعل يرتكبه موظف عام أو شخص ذو صفة عامة عندما يتاجر بوظيفته أو يستغل السلطات المخولة له، وهي اتفاق بين شخصي هما:

- موظف أو مستخدم بطلب أو يقبل مقابلاً أو وعداً به مقابل قيامه بعمل أو امتناعه عند عمل من أعمال وظيفته ويسمى مرتشياً.³

بالإضافة للأشكال الفساد المالي نجد:⁴

6- الاعتداء على المال العام: هذا الشكل من الفساد المالي يتم خلال الحصول على الإعفاءات ضريبية أو التراخيص لأشخاص أو الشركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق أو أخذ الأموال العامة تحت مسميات إعانات أو المساعدات مباشرة أو غير مباشرة بدون وجه حق.

7- الافتقار لنزاهة والشفافية في التصرفات المالية: قد يتعلق هذا المشكل بعملية إحالة عطاءات حكومية بطرق غير شريفة للشركات أو المنشآت أو الوحدات وأغلبها ترتبط بوجود علاقة بين المسؤولين الكبار في تلك الوحدات أو لأقاربهم أو استخدام وسائل غير القانونية أو الحيل.

8- تهريب الأموال: إن قيام بعض المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني ومن دون وجه حق إلى الخارج.

9- غسل الأموال: إن عمليات غسل الأموال تمثل ظاهرة خطيرة عالمياً كما تمثل جريمة هدفها الأساسي يتعلق بتغيير هوية الأموال بطريقة غير مشروعة، وفحواها يتعلق بطمس مصادر الأموال المكتسبة لجعل تلك الأموال شرعية نظيفة (تحويل أموال قذرة إلى أموال شرعية).

بعد تطرق لأهم أشكال الفساد المالي في المطلب السابق، كان يجب تحدث عن أهم الأسباب التي أدت إلى الفساد المالي والتي ستكون من خلال المطلب الثالث:

¹ - حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص 33.

² - مرجع نفسه، ص 37.

³ - بركات سارة، زايد حسيبة: الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وطني، حوكمة الشركة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

⁴ - فيحاء عبد الخالق البكوع ومنهل مجيد العلي وارسلان إبراهيم الافندير، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي، مجلة البحوث المستقبلية، العدد 25-26، 2009، ص 62.

11. 3. أسباب الفساد المالي.

من خلال هذا المطلب نتطرق لأهم أسباب الفساد المالي من خلال عرض النقاط التالية:

إذ أهم أسباب الفساد المالي هي كالتالي:¹

- 1- غياب القانون وسيادته واحترامه فيما يتعلق بالجانب المالي واستغلال المال العام أو الاعتداء عليه أو تهريبه.
- 2- الاجتهادات الشخصية في تقسيم القوانين المالية والتعليمات المالية وتطبيقها.
- 3- عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي مما أدى إلى اقتصاد المساءلة وبالتالي إلى بروز حالات الضعف والفساد المالي سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى القومي، وكذا خلق الأزمات الاقتصادية الجادة وتكرارها.
- 4- عدم الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية للمحاسبة والشفافية المحاسبية فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية والسجلات المحاسبية وبيان مدى تنفيذ الوحدات لمسؤولياتها الاجتماعية ودورها في القياس والإفصاح عن الظواهر الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة بشكل تقارير كمية ووضعيته لعكس الصورة الحقيقية للوحدة بشكل صادق ودقيق.
- 5- ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية المركزية ودواوين الرقابة المالية وهيئات النزاهة ومفوضيات الرقابة في مختلف البلدان وقلة خبرتها في متابعة وتطوير الأداء المالي ورقابته.
- 6- الفساد المالي والإداري الناتج عن وجود أعداد كبيرة من الموظفين الإداريين والماليين يهتمون فقط بالمصلحة خاصة دون عامة فضلا عن أخذهم الرشاوى والعوائد الشخصية والابتزاز من دون وجه حق. هناك جملة أخرى من الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي نذكرها:²
- 7- العوامل الاقتصادية: تعتبر من عوامل رئيسية المؤدية للفساد المالي وتتمثل فيما يلي:
 - أ- اتساع الدور الاقتصادي للدولة: إن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد المالي، لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة الروتينية، وهناك من المسؤولين من يحقق في رفض تلك الرشاوى، ويظهر التدخل في عدة أشكال منها:
 - 1- السياسات الحمائية: عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية فإنها بذلك تسمح برعاية الفساد المالي لأن القيود التي تفرض على الاستيراد تجعل من تراخيص الاستيراد عملا مربحا بدرجة كبيرة، لذا يهتم أصحاب المشروعات برشوة المسؤولين الحكوميين من أجل الفوز بهذه الرخصة.
 - 2- الإعانات الحكومية: يعتبر منح الإعانات الحكومية مصدرا مهما للبحث عن الربح، إذ تشير الدراسات إلى أن الفساد المالي يجد له موطئ قدم به بل قد يتزعرع في ظل السياسات المالية التي لا تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات، فكلما كانت الإعانات كبيرة ازداد مؤشر الفساد المالي في المجتمع.
 - 3- التحكم في الأسعار: يعد من المصادر المهمة أيضا في البحث عند الربح، فإن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية، من شأنه أن يخلق حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسؤولين وذلك للحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها، وهذا ما ينطبق أيضا على كل من أسعار الصرف المتعددة وحصص الصرف الأجنبي.

¹ - مرجع نفسه، ص 62، 63.

² - هاشم الشمبري - إيثار الفتلي: مرجع سابق، ص 38، 39. نقلا عن:

- مرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (23)، العدد (266)، نيسان/أفريل، 2001، ص 21.

ب- تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها: وفي هذه الحالة تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يعطي لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية وتحديد تلك الضرائب وهذا يفسر تراحم العديد من الأفراد للعمل في مجال الضرائب على الرغم من انخفاض الأجور فيها.

8- العوامل السياسية: تتمثل بما يلي:¹

أ- غياب القدرة السياسية: أي عدم قدرة القيادة السياسيين في محاربة الفساد بصفة خاصة نظرا لتورطهم فيه... بعض من القضايا الفساد المالي أو عدم تفعيلها الإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون.

ب- نقشي البيروقراطية الحكومية.

ج- المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية.

د- ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

9- العوامل الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي:

* نمط العلاقات بين أفراد المجتمع كلما زادت العلاقات زاد الفساد وظهوره بقوة.

* انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبهم القانون بتهمة الفساد المالي على رغم من نقشي هذه الظاهرة ومما سبق يمكن لنا أن نجد أن كل ما ذكره الكتاب والباحثون من أسباب الفساد المالي تدور حول فلكين رئيسيين يتمثلان في الآتي:²

* أسباب متعلقة بالفرد ذاته الذي تحركه ظروفه والبيئة الخاصة المحيطة به، للقيام بممارسات الفساد الإداري ومن بين أهم تلك الأسباب: الطمع، قلة الوعي الثقافي، قلة الوعي الديني، ضعف الأخلاق، ضعف الإحساس بالانتماء للوطن، ضعف الشعور بالمسؤولية، الحاجة والفقير،.... وغيرها.

* أسباب خارجية عن إرادة الفرد والتي تسهل له القيام بممارسات الفساد المالي ومن أهم الأسباب، ضعف القانون، سيادة دور الدولة على القانون، ضعف الرقابة المالية، فساد السلطة، ضعف المحاسبة والإجراءات الرادعة من قبل الهيئات النزاهة والرقابة المالية، احتكار السلطة والمسؤولية الأشخاص مجددين.

كخلاصة للمبحث الثاني إذ بعد نظرت لأهم تعاريف الفساد المالي بالإضافة إلى أشكال وصور الفساد المالي سنتكلم خلال المبحث الثالث عن أهم التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد المالي من خلال النقاط التالية أثار الفساد المالي، بالإضافة إلى الإجراءات تخفيف منه وخاصة الإجراءات مكافحة الفساد في الجزائر.

¹ - هاشم الشميري، إيثار الفتلي، مرجع نفسه، ص ص 42، 43، بتصريف.

² - انصاف محمود رشيد وآخرون: فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق، المجلد 4، العدد 8، 2012، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ص 321.

III. التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد المالي.

الآثار السلبية الناتجة من مظاهر الفساد المالي تفرض إيجاد مخارج تستطيع من خلالها ولو بشكل تدريجي أن تقلل من آثار ومخاطر هذه الظاهرة السلبية والمؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما هذا إلا خلاصة لغياب الرقابة والمساءلة القانونية للمفسدين لذلك سنتكلم في هذا المبحث في النقاط التالية:

- آثار الفساد المالي.
- سبل تخفيف الفساد المالي.
- مؤشرات الفساد العالمية.
- أهم التشريعات الجزائرية ذات صلة بالفساد.

III. 1. آثار الفساد المالي.

من خلال هذا المطلب نتحدث عن أهم آثار الفساد المالي في شكل النقاط التالية:¹

- 1- هدر لطاقات البلد ووضع الشيء في غير موضعه يؤثر على سلامة البني التحتية للبلد فالأموال تنفق على مشاريع مخطط لها أن تكون طويلة الأمد ولكن الفساد الإداري والمالي يجعل تلك المشاريع عرضة للانحيار.
- 2- تعطيل حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 3- يؤثر الفساد المالي على حصيلة الإيرادات وبالتالي يؤدي إلى عجز الموازنة العامة للدولة.
- 4- يؤدي الفساد إلى خلق طبقة الإثراء غير المشروع وبعمق الفوارق بين طبقات المجتمع وتراجع الخدمات العامة (كالصحة والتربية والتعليم) بسبب تسرب الأموال المخصصة للإنفاق العام مجهولة ويتحول المسؤولين المرتشون إلى أصحاب شركات ورجال أعمال.
- 5- يقتل روح الأمانة عند موظف الدولة إذ أن الموظف الفاسد سيجعل من الوظيفة العامة سلعة رخيصة يكتسب من جرائها ويتاجر بمقدارها ويفقد مقابل ذلك يؤدي وسلوكيات الأخلاق الوظيفية.
- 6- انهيار النسيج الأخلاقي وضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- بالإضافة إلى هذه الآثار المترتبة على الفساد المالي هناك آثار أخرى نذكرها.
- 7- ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما زاد الميل نحو الفساد في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على أنشطة التوزيع، وعلى عملية التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحرة في تخصيص الموارد الاقتصادي الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام ممارسات الفساد المتعددة.²

8- سوء توزيع الثروة في المجتمع حيث توجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل، بينما نجد أن الغالبية العظمة من المواطنين في العديد من الدولة النامية عند خط الفقر، وفئة أخرى تحت خط الفقر واختفاء أو ضمور الطبقة الوسطى في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء للأهداف العامة

¹ - شيماء محمد سمير إبراهيم: التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي، بحوث مستقبلية، 2013، كلية الحداثة الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، ص 12.

² - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 54. يتصرف.

ومصلحة المجتمع والتمهيد لسلوكيات فاسدة من جانب بعض العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة فضلا عن سهولة احتراق عصابات الجريمة المنظمة لأجهزة الأمن والعدالة بالإغراءات المالية.¹

9- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر .

10- يؤدي الفساد إلى إجلال المصالح الخاصة بدل المصالح العامة، كما يؤدي أيضا إلى زيادة الصراعات والخلافات في أجهزة مثل هذه المؤسسات، وذلك بين مختلف أعضاء مجالس الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.²

بعد عرض أهم آثار الفساد المالي سنتكلم عن سبل تخفيف هذه الآثار خلال المطلب الثاني.

III.2. سبل تخفيف الفساد المالي.

لم يعد من الممكن التقاضي عن تأثيرات ظاهرة الفساد المالي مهما كانت صغيرة وكبيرة وساء كانت تأثيرها ضارة على الأمد القصيرة أو الأمد الطويل لما لها من دور سلبي على الأفراد أو مستوى التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفقدان ثقة المستثمرين وازدياد المخاطر الرقابية.

وحسب آراء الباحثين فإن أهم سبل تخفيف ظاهرة الفساد المالي يتمثل بالآتي:³

- 1- الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد منها وإعطاء الدور الكبير لمهنة المحاسبة في محاربة الفساد المالي ودعمها لتكون جاهزة للقيام بدورها.
- 2- التمسك بالقواعد والمواثيق الأخلاقية والسلوكية في المهن الإدارية والمحاسبية والرقابية وفي مختلف المجالات والتركيز على البعد الأخلاقي لمحاربة الفساد المالي.
- 3- فهم ماهية الفساد المالي وأشكاله وسبل القضاء عليه من خلال عقد الندوات وإقامة الدورات المستمرة.
- 4- الاهتمام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي والالتزام بها للحد من ظاهرة الفساد المالي وتقليل الأزمات المالية الحادة وربط الشفافية المحاسبية بالمساءلة.
- 5- تقديم الدعم المادي والفني والمساعدة للمنظمات الوطنية والدولية التي تحارب الفساد، والإعلان عند أنشطتها ومقترحاتها.
- 6- تطوير النظام الضريبي بما سيتم بالكفاءة والعدالة لمنع ظهور الاختلافات المسببة لحالات الفساد المالي.
- 7- وضع نظام للمشتريات يتم مراجعة مالية دقيقة باعتماد وسائل تقنية عالية بما يقلل من حالات الطعن بقرارات الشراء أو عقود الشراء وبشكل قانوني.
- 8- اعتماد أنظمة رقابة داخلية فعالة لتقليل حالات الفساد المالي وحالات الاحتيال المالي والتلاعب والغش.
- 9- تفعيل دور وسائل المحاسبة والمساءلة فلا رقابة من دون مساءلة كونها يعنيان بالقدرة على محاسبة ومساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية ثوبا أو عقابا
- 10- تحديث وسائل الرقابة وأساليبها: فمن خلال التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال واستخدامها التقنيات الحديثة وثورة المعطيات تستدعي تطوير أدوات وأساليب الممارسات الرقابية وأساليبها واستخدام البرمجيات الحديثة ووسائل الرقابة التحليلية والأساليب الكمية الحديثة.

¹ - مرجع نفسه، ص 56. بتصرف.

² - عمر شريف، مرجع سابق.

³ - فيحاء عبد الخالق البكوع، مرجع سابق، ص 63، 64.

3. مؤشرات الفساد العالمية.

سنتناول خلال هذا المطلب أهم مؤشرات الفساد العالمية.

1- مؤشر مدركات الفساد: تصدره منظمة الشفافية العالمية، حيث يقوم بدراسة ميدانية على عينة من رجال الأعمال والمستثمرين ومحلي المخاطر، في أكثر من 170 دولة وهو رقم قياسي حيث بدأ المؤشر بـ 50 دولة.¹ ويتشكل المؤشر من عشر نقاط والدولة التي تحصل على عشرة هي دولة تتمتع بالشفافية الكاملة أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة هي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد.

حيث عرض مؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 مستويات الفساد في 176 دولة ويبين أن عدد 123 دولة من أصل 176 بلدا حصلت على أقل من خمس نقاط، كما أن 47 دولة حصلت على أقل من ثلاث نقاط، مما يعني ارتفاع مستوى الفساد في العالم.

حيث كان أفضل أداء في العالم لكل من دانمرك، فنلندا، نيوزلندا، بتسعة من عشرة وأساء أداء في العالم لأفغانستان، كوريا الشمالية، الصومال بصفر فاصلة ثمانية من عشرة وفيما يلي ترتيب الدول العربية وفق منظمة الشفافية الدولية.

الجدول رقم(04):ترتيب الدول العربية وفق منظمة الشفافية الدولية.

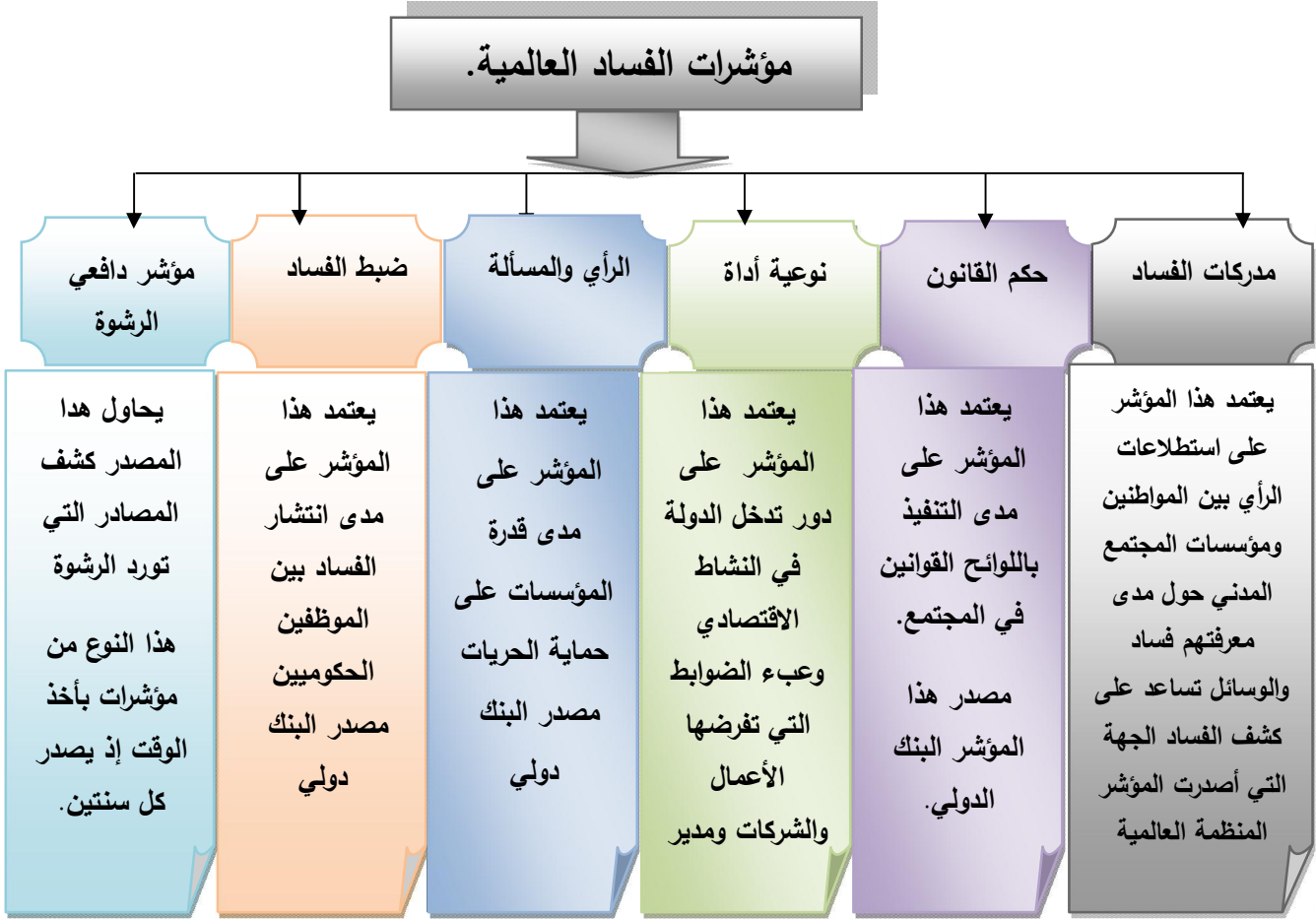
المقارنة بين نقاط سنة 2011 وسنة 2012	2011			2012			
	النقاط	الرتبة عالميا	الرتبة عربيا	النقاط	الرتبة عالميا	الرتبة عربيا	
انخفضت درجتها بـ 0.4	7.2	22	1	6.8	27	1	قطر
—	6.8	28	2	6.8	27	2	الإمارات
—	5.1	46	3	5.1	53	2	البحرين
ارتفعت درجتها بـ 0.3	4.5	56	6	4.8	58	3	الأردن
انخفضت درجتها بـ 0.1	4.8	50	4	4.7	61	4	عمان
انخفضت درجتها بـ 0.2	4.6	54	5	4.4	66	5	الكويت
—	4.4	57	7	4.4	66	5	السعودية
ارتفعت درجتها بـ 0.3	3.8	73	8	4.1	75	6	تونس
ارتفعت درجتها بـ 0.3	3.4	80	9	3.7	88	7	المغرب
ارتفعت درجتها بـ 0.5	2.9	112	10	3.4	1.5	8	الجزائر
ارتفعت درجتها بـ 0.3	2.9	112	10	3.2	118	10	مصر
ارتفعت درجتها بـ 0.5	2.5	134	12	3.0	128	11	لبنان
—	2.6	129	11	2.6	144	12	سوريا
ارتفعت درجتها بـ 0.2	2.1	164	13	2.3	156	13	اليمن
ارتفعت درجتها بـ 0.1	2.0	168	14	2.1	160	14	ليبيا
—	1.8	175	15	1.8	169	15	العراق

للإشارة فإن الدول: جيبوتي، موريتانيا، السودان، الصومال، لم يتم وضعها في الجدول نظرا لعدم توفر معلومات حول سنة 2011.

¹ - بن مسعود أنفال: مرجع سابق، ص ص 21، 22.

- 2- مؤشر دافعي الرشوة: يحاول هذا المؤشر كشف المصادر التي تورد الرشوة، وتعتبر كلفته الأعلى، كما أنه يأخذ وقتاً وجهداً أطول من سابقه، يصدر كل سنتين أو أكثر.¹
- 3- البارومتر العلمي للفساد: ينتمي إلى ما يسمى استطلاع الجمهور بحيث يسأل الناس في البيت، في الشارع، يسأل الكل.²

يمكن تلخيص أهم مؤشرات القياس الفساد العالمية من الشكل التالي:
الشكل رقم (14): مؤشرات الفساد العالمية.



المصدر: إعداد الطالب.³

من خلال هذا الشكل حاولنا تلخيص أهم مؤشرات الفساد العالمية بشرح مختصر من إعطاء تعريف لكل نوع من أنواع مؤشرات الفساد العالمية.
بعد تطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات الفساد العالمية نتحدث في المطلب الرابع عن إجراءات مكافحة الفساد المالي في الجزائر.

¹ - مرجع نفسه، ص 21.

² - مرجع نفسه، ص 21.

4.111 . التشريعات الجزائرية ذات صلة بمكافحة الفساد.

خلال هذا المطلب نتحدث عن أهم التشريعات التي قامت بها الجزائر لمكافحة الفساد، وما الجزائر إلا دولة كباقي الدول التي مسها الفساد وسارعت الجزائر لمكافحته من خلال اتفاقيات وتشريع القوانين:

أ-القوانين لمكافحة الفساد:

1-قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 الذي يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.¹

2- قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته 01/05.

ب- أهم الجهات الرقابية:

1-مجلس المحاسبة: المرسوم التنفيذي 24/11 مؤرخ في 27 يناير 2011 يحدد تشكيلته وتنظيمه وقواعد سيره.²

2 - الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد: المرسوم الرئاسي 413/06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيله الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا تنظيمها وقواعد سيرها.³

ج- الاتفاقيات الدولية والإقليمية الموقع عليها الخاصة بمكافحة الفساد:

1-اتفاقية الأمم المتحدة: تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بتحفظ وذلك في المرسوم الرئاسي 128/04 المؤرخ في 19/04/2004.⁴

2- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد: حيث جاء في المرسوم الرئاسي 137/06 المؤرخ في 10/04/2006

التصديق على اتفاقية اتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد التي تم اعتمادها في بامبوتر في 11 جويلية.⁵

بعد التطرق لآثار الفساد المالي التخفيف منه بالإضافة إلى أهم تشريعات والاتفاقيات والقوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد المالي الآن نتحدث عن الإطار العام لرقابة على المال العام خلال المبحث الرابع.

¹ - جريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 14، يوم: 08/03/2006، ص 4.

² - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 7، يوم 2 فيفري 2001، ص 04.

³ - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 74، 22 نوفمبر 2006، ص 17.

⁴ - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 26، يوم 25/04/2004، ص 12.

⁵ - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 24، يوم 06/04/2004، ص 4.

IV. الإطار المفاهيمي للرقابة على مال العام.

الرقابة عملية مهمة لأنه من خلالها نستطيع أن نحكم على مدى نجاح سياسات المسطرة من قبل الإدارة ومدى تنفيذها لتحقيق الأهداف المسطرة ومن هذا فالرقابة أداة تهدف إلى تطبيق حالات الهدر والإسراف والتلاعب وحالات الغش والفساد إلى أدنى حد ممكن. ولهذا نسلط الضوء على النقاط التالية:

- مفهوم الرقابة على المال العام.
- أهمية الرقابة على المال العام.
- أسس الرقابة المالية.
- أنواع الرقابة المالية ذات صلة بتشريع الجزائري.

IV. 1. مفهوم الرقابة على المال العام.

من خلال هذا المطلب نتطرق لأهم مفاهيم الرقابة على المال العام:

التعريف الأول: مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تطبق لضمان والتأكد من أن الوحدات التنظيمية الحكومية تقوم بتنفيذ أنشطتها المخططة في حدود بنود الميزانية العامة كما سبق اعتمادها، لتحقيق أهدافها بأقصى كفاية وفعالية ممكنين.¹

التعريف الثاني: الرقابة على المال العام تلك التي تتم من قبل جهة مستقلة وتستهدف ضمان سلامة التصرفات الإدارية، والتأكد من مشروعية النفقة واتفاقها مع الأحكام والقوانين الناقدة، ومقارنة نتائج التنفيذ بالخطط الموضوعية وقياس مستوى نتائج الأعمال بما كان مستهدفا تحقيقه بالاستناد إلى معدلات الأداء ودراسة أسباب الانحراف ومعالجتها.²

وتتضمن الخصائص التالية:

- وظيفة من وظائف المحاسبة الحكومية.
- تقوم بهذه الوظيفة وحدات حكومية أو غير حكومية.
- هدف الرقابة هو تتبع المال العام وحراسته وحفظه.
- تتكفل الرقابة بتتبع المال العام ابتداء من وضع تقديراته إلى حراسته وحفظه وذلك قبل التنفيذ وبعد وأثناء الرقابة عليه.

- لا بد من وجود تشريع يعتمد عليه كمرجعية للرقابة على المال العام.

التعريف الثالث: يمكن تعريف الرقابة بصفة عامة من خلال أنها وظيفة إدارية منظمة ومستمرة تهدف إلى تقديم درجة تأكيد معقولة بأنه قد تم إنجاز الأهداف حسب ما تم تحديده لهذه الأهداف. وتعتبر نظم الرقابة الداخلية النظام الرئيسي لتمكين وظيفة الرقابة بالمنشأة.³ ومن خلال التعريف نفهم أن الرقابة بصفة عامة تهدف إلى:

- قابلية الاعتماد على التقارير المالية.
- فعالية وكفاءة العمليات.
- الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها.

¹- رشوان جعيج، مرجع سابق، ص 107.

²- بن مسعود أنفال، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

³- يحي سعيدي: محاضرات التدقيق المبني على المخاطر، قسم علوم التجارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، 2014، ص 7.

بعد معرفة أهم تعاريف الرقابة على المال العام ورقابة بصفة عامة، نتحدث خلال المطلب الثاني عن أهمية على المال العام.

IV. 2. أهمية الرقابة على المال العام.

نتحدث خلال هذا المطلب عن أهمية الرقابة على المال العام كما يلي:
تبرز أهمية الرقابة المالية من أهمية الحفاظ على المال العام بما ينعكس على عدة نواحي منها السياسة المتمثلة بالدولة لمراقبة أداء الوزارات والدوائر الحكومية ومعرفة توجهاتها ومدى التزامها بالقرارات والقوانين الصادرة عنها، ومن الناحية الحسابية والمالية من جدية العمل لمنسوبي الدولة في تحصيل الإيرادات وضمان التصرف بالتخصيصات المالية دون إسراف أو تبذير، كما تتجسد أهمية الرقابة المالية من الناحية الاقتصادية في متابعة تنفيذ المشاريع والتأكد من أوجه الصرف وفقاً لما خصص لتلك المشاريع وكفاءة الإنفاق ومن الناحية القانونية بما يحدد جسامه الخطأ وتأثيره على المال العام ومسؤولية مرتكبي الأخطاء أو التلاعب والغش والاحتيال والعقوبات المفروضة على تلك الأخطاء وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات أما أهميتها من الناحية الاجتماعية فإنه الوسيلة الأهم في الحد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة كانتشار ثقافة الفساد واستباحة المال العام.

كما أن للرقابة المالية والرقابة بشكل عام أهمية خاصة في عمليات تقييم وتحديد نقاط القوة والضعف في المنشأة أو المؤسسة المعينة والتي بدورها تقترح الحلول المناسبة لنقاط الضعف بعد دراستها وتحليل مسبباتها لتجاوز تلك النقاط، فضلاً عن تصميم نقاط القوة في نشاط وعمل تلك المؤسسات من خلال نقل تلك التجارب الناجحة إلى كافة دوائر الدولة ومؤسساتها لضمان حسن الأداء والحفاظ على ممتلكاته.¹
بعد التعرف على أهمية الرقابة على المال العام يجب معرفة الأسس التي تقوم عليها والتي يجب الأخذ بها عند إجراء الرقابة على المال وهذا خلال المطلب الثالث.

IV. 3. أسس الرقابة المالية.

خلال هذا المطلب نتحدث عن أهم أسس والقواعد التي تقوم عليها الرقابة على المال العام من خلال:²
1. أسس رسمية للرقابة: ونعني أن تكون للرقابة صفة رسمية، تكفل للمراقب الاطلاع على جميع المعلومات الضرورية التي تقتضيها طبيعة هذا العمل ويكفل هذا الأساس إمكانية متابعة اتخاذ القرارات الفورية لتعديل أو تغيير أو إزالة حالات التجاوز أو الضرر أو البرامج والأنشطة أو التشريع، هذا وتسمح رسمية الرقابة أو تتخذ قرارات شخصية بحق المخالفين تتضمن فرض عقوبات مادية وانضباطية وتسريح من الخدمة أو إحالة للقضاء، وبالمقابل أن تتضمن المكافأة والتحفيز والترقية وغيرها.
2. أسس تخطيطية وبرمجية للرقابة: ويحقق ذلك نجاح الرقابة وضمان اقتصاديتها وبعدها عن التخبط والعشوائية، ويكون ذلك بمراعاة توجيه الرقابة نحو القضايا الحساسة والهامة وتلك المشكوك فيها والمنفذ بصورة مستعجلة أو بقرارات انفرادية أو التي تتضمن مخالقات للتشريعات، وتنفذ بإتباع الطرق الإحصائية

¹ - انصاف محمود رشيد وآخرون، مرجع سابق، ص 327.

² - خالد راقب الخطيب: مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، دار النشر مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 196، 197.

والتحليلية، وتؤدي برمجة الرقابة إلى تقليل الكلف فيما لو تناولت جميع التفاصيل بغض النظر عن أهميتها.

3. أساس تنسيق الرقابة بين الجهات التي تنفذها وقت إجرائها: بما يؤمن تفادي الازدواجية والتكرار في أعمال الرقابة، ويفيد في ذلك تبادل المعلومات بين تلك الجهات وإطلاع كل منها على تقارير أخرى قدر الإمكان.

4. أسس الدقة في الرقابة: وذلك لأن أي خطأ في إجراءاتها أو نتائجها يمكن أن يؤثر على قيمة الرقابة بأكملها، وذلك أن إصدار تقارير رقابية خاطئة يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أو إدارية أو حتى قضائية خاطئة، مما يؤدي إلى عدم الثقة في التقارير الرقابية وكفاءة أجهزتها.

5. أساس السرعة في إجراء الدقة: وذلك لأن إجراء الرقابة المتأخرة يضعف من أهميتها وغالبا تكون إجراءات معالجة الخطأ أو الانحراف أو الخلل المكتشفة غير ممكنة أو صعبة لفوات الأوان أو لتغيير الأشخاص أو الحصول كثير من المتغيرات والتقلبات وغيرها.

6. أساس التعاون بين المراقب والمراقب عليه: إذ يعتمد نجاح الرقابة إلى حد كبير على تعاون المراقب عليه مع المراقب، ويتحقق التعاون إذا تفهم المراقب ظروف الطرف الآخر والوقت المناسب لتنفيذ الرقابة، واستخدام الأساليب الودية التي من شأنها أن تجعل المراقب عليه متفهما لطبيعة عمل المراقب ومن ثم قبولها والتعاون معها.

7. أساس تنظيم التقارير الرقابية: إذ يجب تدوين أنشطة المراقب وعدم الاعتماد على الملاحظات الشخصية أو الشفوية في كثير من الحالات، وتكون التقارير الرقابية المدونة خير دليل لتثبيت محصلة أنشطة الرقابة من ناحية، ومتابعة إزالة الخلل والمخالفة من جهة أخرى، وهي في نفس الوقت سنداً قانونياً واضحاً على مستوى كفاءة الأداء في الوحدات موضع المراقبة وموافقتها للتشريعات.

فيما يلي نتحدث عن أنواع الرقابة المالية حسب التشريع الجزائري وهذا من خلال المطلب الرابع:

IV. 4. أنواع الرقابة المالية ذات التشريع الجزائري.

هناك نوعين من الأنظمة الرقابية المعتمدة في الجزائر، وهي نظام الرقابة الداخلية، ونظام الرقابة الخارجية، واللذين سنتطرق لهما بالتفصيل فيما يلي:¹

1- نظام الرقابة الداخلية: وتشمل مختلف مراحل عمليات النفقات وعمليات الإيرادات، إلا أنها تهتم أكثر بالنفقات لأنها تتعرض أكثر للتبذير، وهي مجموعة الإجراءات والوسائل المستعملة داخل الهيئات الإدارية العمومية كالتحليلات وتقارير الأداء، ليتم التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية ومختلف التقارير ومدى احترام وتطبيق السياسات الإدارية، وتشمل على:

* رقابة المراقب المالي: وهو شخص تابع لوزارة المالية يتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري يمضيه المكلف بالميزانية، ويكون مقره الوزارة المعين بها أو على مستوى الولاية ويعمل بمساعدة مساعدين يعينان بموجب قرار وزاري، ووفقاً لنص المادة 02 من مرسوم التنفيذ 114/92 فإن للمراقب المالي رقابة على النفقات التي يلتزم بها على عدة ميزانيات وهي كالاتي:

- ميزانيات المؤسسة والإدارات التابعة للدولة.

¹ - بن مسعود أنفال، مرجع سابق، ص 74، 77.

- الميزانيات الملحقة.
 - النفقات الملتزم بها والمتعلقة بالحسابات الخاصة بالخرينة.
 - نفقات ميزانية الولاية.
 - نفقات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- * رقابة المحاسب العمومي: يقصد به الشخص المعين بمقتضى قرار وزاري صادر عن الوزير المكلف بالمالية، ووفق نص المادة 33 من قانون المحاسبة العمومية 21/90 فإنه يعد محاسبا عموميا كل شخص يقوم بالعمليات التالية:
- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات كمرحلة محاسبية.
 - ضمان حراسة الأموال والوثائق والسندات وكل القيم والموارد التي كلف بمراقبتها والمحافظة عليها.
 - يعين من قبل الوزير المكلف بالمالية.
- * رقابة مندوب الحسابات: يعد محافظ حسابات كل شخص يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.
- 2- نظام الرقابة الخارجية: وهي الرقابة الإدارية أو الوصايا التي تمارسها السلطة الوصية على المؤسسات العمومية أو الهيئة التي تقع تحت مسؤوليتها.
- * رقابة مجلس المحاسبة: تم إنشاء مجلس المحاسبة بموجب القانون رقم 05/08 المؤرخ في 02 مارس 1980، وتم تعديل مهامه وتشكيله عدة مرات، وآخر تعديل جاء به المرسوم التنفيذي رقم 24/11 المؤرخ في 27 يناير 2011، حيث جاء فيه تشكيلته وتنظيمه وقواعد سيره وطبقا للمادة 04 من القانون 01/10 المؤرخ في 29 يناير 2010 فإن مهامه تتمثل في:
- مهام الاعتماد. المحاسبي.
 - تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.
- * الرقابة الشعبية السياسية: تنص المادة 159 من التعديل الدستوري لسنة 1996 والتي تنص على أن المجالس المنتخبة تضطلع بوظيفة الرقابة في مدلولها الشعبي ويعد مجلس الشعبي الولائي قاعدة هذه المجالس المنتخبة.
- * رقابة لجان الصفقات العمومية: نظرا لخصوصية الصفقات العمومية ولأهميتها في الاقتصاد الوطني فهي تخضع لرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ وأثناء تنفيذها وبعده.
- وبهذا نجد أن هناك ثلاث لجان مختلفة تتولى التحضير لصفقات العمومية وإتمام ترتيبها وبالتالي الرقابة التامة لها، وتتمثل هذه اللجان في:
- اللجنة الوطنية لمراقبة الصفقات العمومية.
 - اللجنة الوزارية.
 - لجنة البلدية.
 - لجنة المصلحة المتعاقدة.

خاتمة:

على ضوء ما سبق نستنتج أن الفساد بصفة عامة مر بعدة مراحل نتيجة تعاقب الحضارات وتضارب مصالح بين أفراد المجتمع الواحد، إذ حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء لمحة عن الفساد بصفة عامة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث جاء في المبحث لمحة تاريخية عن الفساد بصفة عامة من خلال إعطاء أهم الحضارات التي ظهر بها الفساد وأهم الحضارات التي ظهر بها والتعاريف التي عرف بها ثم استنتاج أهم الخصائص وأشكال الفساد التي ظهر بها أما في المبحث الثاني حاولنا إعطاء مدخل نظري للفساد المالي من خلال عرض أهم تعاريف الفساد المالي ثم أشكال وخصائص الفساد المالي بعد ذلك تحدثنا عن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الفساد المالي وهذا ما أدى بنا على التحدث عن التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد المالي من خلال الآثار المترتبة وسبل تخفيف آثار الفساد المالي بعد ذلك تحدثنا عن أهم مؤشرات الفساد بالإضافة إلى التشريعات الجزائية ذات الصلة بالفساد المالي أما المبحث الأخير تم التحدث عن أهم الهيئات المشرفة عن الرقابة على المال العام.

إن الجزائر التي تعاني من الإهدار المال العام والفساد المالي ويعود سبب ذلك إلى ضعف القوانين التي سنتها بالإضافة إلى غياب المساءلة المحاسبية وهذا ما أدى إلى زيادة الفساد المالي في المؤسسات بكل أنواعها وأشكالها هذا ما أرغم الجزائر إلى تفعيل دور الذي تقوم به الهيئات الرقابية لتحقيق الأهداف لذلك لابد من لجوء إلى إجراءات واقية وقوانين ملزمة وأفكار مدروسة حيث أصبح لا يمكن إنكار دور الذي يقوم به محافظ الحسابات في المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثالث : دور

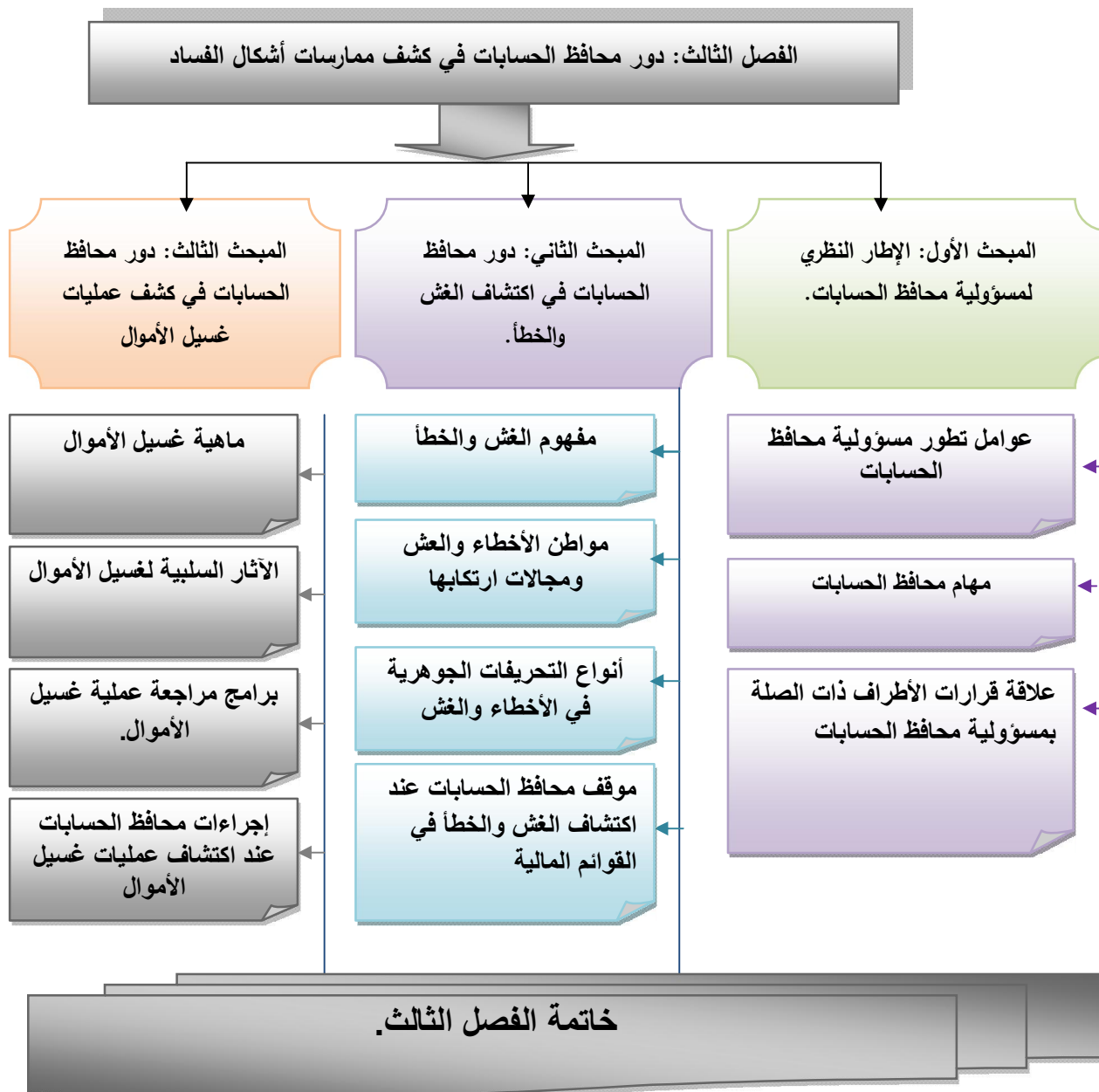
محافظ الحسابات في

كشف ممارسات

أشكال الفساد المالي

تمهيد:

يعتبر محافظ الحسابات كجهة رقابية أحد ركائز ومقومات حفاظ على استمرارية المؤسسة وبمثابة الدواء المضاد للفساد المالي نظرا لإضافته نوعا من الشفافية والمصداقية على القوائم المالية خدمة لحقوق أطراف ذات الصلة تتبع دقة من هذه المسؤوليات التي تلقى على عاتقه والتي تطورت عبر الزمن من خلال توسع خدمات محافظ الحسابات ومن خلال هذا وجب تسليط الضوء على النقاط التالية الموضحة في الشكل التالي:



أ. الإطار النظري لمسؤولية محافظ الحسابات.

منذ أن وجدت مهنة محافظ الحسابات، كان من الطبيعي أن يكون محافظ الحسابات مسئول اتجاه الكيان والأطراف ذات الصلة أي طالبي خدمة محافظ الحسابات، حيث مع تطور المهنة ازدادت خدمات محافظ الحسابات أكثر حيث أصبح يقوم بتدقيق القوائم المالية، تقديم استشارات جيائية، لمعرفة جوانب من مسؤولية محافظ الحسابات بجب تسليط الضوء على النقاط التالية والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

أ.1. عوامل تطور مسؤولية محافظ الحسابات.

من خلال هذا المطلب نتعرف على أهم النقاط التي أدت إلى تطور المسؤولية محافظ الحسابات: يدور نقاش مستمر حول طبيعة مسؤوليات محافظ الحسابات ومدى تحمله للمسؤولية الملقاة على عاتقه والتي عادة ما تكون ذات علاقة بالبيئة التي يعمل بها محافظ الحسابات أما بالنسبة للبيئة التي يعمل بها محافظ الحسابات فان مسؤولية محافظ الحسابات تتأثر بظهور حالات فشل مؤسسي، إلى جانب نظرة المجتمع لعملية محافظ الحسابات والمسؤوليات الجسام التي يتوقعها المجتمع من محافظي الحسابات ومنظمي المهنة، فبينما نجد محافظ الحسابات والمهنة يقفون موقف مدافع عن محافظ الحسابات حول مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات كما يتصورونها ويفهمونها، غير أن ذلك يخالف وجهة النظر المهنية و التي تعتبر مسؤولية محافظ الحسابات و القيام بإجراء الفحص لانتقادي المنظم للبيانات المالية بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدي دلالة وعدالة هذه البيانات وتمثيلها للوضع الحقيقية للمؤسسة ويعتبر هذا الرأي حصيلته ما توصل إليه، وله آثار على كافة الأطراف ذات العلاقة التي تأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها المالية خاصة ما إذا قام باختبارات وإجراءات التدقيق بما يتفق مع القواعد المهنية المتعارف عليها وبذل العناية المهنية الكافية وضمن تقريره للحقائق والنتائج التي توصل إليها وبالتالي قد يكون قد قام بواجباته على الوجه السليم وأعفى نفسه من المسؤولية.¹

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر التي أدت إلى تطور مسؤولية محافظ الحسابات نذكر العوامل التالية:²

1) حتمية تطور مسؤوليات محافظ الحسابات:

يمكن إيجاز أسباب التطور الحتمي على النحو التالي:

- إن مسألة محافظ الحسابات سواء على جودة عملية محافظ الحسابات نفسها أو عن كشف أي تحريفات في القوائم المالية أو أية خروج عن القوانين واللوائح كان لها مردودها الايجابي دوما على مستخدمي القوائم المالية وتقريره أصحاب المصلحة في المشروع.
- إن الطلب المتنامي على خدماته المهنية أدى إلى توسيع النطاق تشكيلة هذه الخدمات فأصبحت لا تقتصر على محافظ الحسابات التقليدية بل تشمل أيضا خدمات تقليدية مثل خدمات التوليد المهني و يترتب عن ذلك زيادة مسؤولياته بالطبع.
- أن أداء محافظ الحسابات لخدمات أخرى بخلاف محافظ الحسابات التقليدية تبعة بالضرورة حتمية تحمله لمسؤولياته خاصة بهذه الخدمات الجديدة الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق مسؤولياته بالطبع.

¹ شيرين مصطفى الحلو: المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في الحاسبة و التمويل، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، 1433، ص 28.

² عبد الوهاب نصر على، مرجع سابق، ص ص 10-13.

- أن عولمة و تدويل الأعمال صاحبه عولمة و تدويل بعض الخدمات المهنية لمحافظ الحسابات الأمر الذي أدى الطبع إلى توسيع نطاق مسؤولياته.
- أن حوكمة الأعمال انسحبت على حوكمة مهنة المحاسبة نفسها مما أدى إلى تفعيل مساءلة محافظ الحسابات الخاصة من جانب المسؤولين عن حوكمة المهنة خاصة الدولة والسلطة التشريعية والمنظمات المهنية.

(2) استعداد مراقب الحسابات لتطوير مسؤولياته:

إن محافظ الحسابات لديه الدافعية والاستعداد الإيجابي لاختياري لتطور مسؤولياته المهنية والقانونية والأخلاقية في مواجهة أهم متغيرات البيئة الممارسة المهنية خاصة ما يتعلق منها بالحاجة لتوسيع نطاق مسؤولياته لتشمل الكشف والتقرير عن الغش والفساد وغسل الأموال. ولتوضيح ذلك نركز على النقاط التالية:

- أن يدرك أنه يمارس مهنة يجب أن يكون لها مردود اقتصادي واجتماعي بمعنى أنها يجب أن تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع ولن يتحقق ذلك إلا من خلال قبوله لتحديات توسيع نطاق مسؤولياته لتشمل الكشف والتقرير عن الفساد وغسل الأموال.
- أنه يدرك جيدا أن قراره بقبول هذه المسؤوليات الجديدة له تكاليف ومنافعه، وأن هذه المنافع تفوق كثيرا تلك التكاليف الآن هذه المنافع ليست اقتصادية وإنما تشمل منافع نوعية لها مردودها المالي وعليه في أجل طويل بلا شك.
- أنه يدرك أن هناك منافسين له في هذا المجال سوف يقتحمون مجال تخصصه المهني ومن هؤلاء المنافسون المحامون بالطبع خاصة من كانوا يشتغلون قبل المحاماة مناصب قانونية، رجال الشرطة مثل مباحث الأموال العامة أو كانوا ممن يتولون مناصب بالرقابة الإدارية.
- أنه سبق له وأن قبل المساءلة عن كشف الغش كاستعداد طبيعي لنجاحه في المسائلة عن كشف الأخطاء ونجح في ذلك أيما نجاح ولذلك فهل عليه الآن أن يقتحم مجال المسائلة عن جرائم الفساد.

(3) مستقبل مسؤولية محافظ الحسابات.

إن محافظ الحسابات دائما لديه دوافع لتوسيع نطاق مسؤولياته وذلك إذا أخذنا في الحسبان النقاط التالية:
لأنه أنه محافظ الحسابات سوف يسأل عن إعداد تقرير منفصل عن حالات جرائم الفساد التي يراها مهمة جدا وأنه لا يكفي الإشارة لأثارها على التقارير المالية من خلال تقريره عن مواجهة القوائم المالية كما هو الآن.

لأنه سوف يسأل محافظ الحسابات عن كشف حالات الفساد المالي الجوهرية أما في سياق مراجعته للقوائم المالية أو من خلا لتكليف أصحاب المصالح المساهمون، المستثمرون، الدائنون، له بصفته محاسبا قانونيا.

لأنه سوف يسأل محافظ الحسابات عن كشف عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية سواء بنوك. بعد التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المسؤوليات محافظ الحسابات تأتي الآن إلى لمعرفة أهم المهام التي من خلالها يمكن لمحافظ الحسابات تحمل المسؤولية حالة عدم بذل العناية المهنية هذا من خلال المطلب الثاني.

أ.2. مهام محافظ الحسابات¹

إن مهنة محافظ الحسابات بصفقتها مهنة حرة و منظمة وقانونية فان لها طابع المصلحة العامة في مراقبة الحسابات الاجتماعية للمهنيّات حيث تمارس هذه المهنة في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة وحتى في القطاع الغير الاقتصادي وترتبط هذه المهنة بالمساهمة في جودة وشفافية المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات، و التي تستعمل من طرف العديد من الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات ونذكر منها الإدارة، المساهمين، الموظفين، العملاء حيث يمكن تقسيم مهام محافظ الحسابات إلى مهام دائمة و مهام خاصة.

أ.1.2. المهام الدائمة.

- تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات دون أي تدخل في التسيير و فحص القيم ووثائق الشركة أو الهيئة محل محافظ الحسابات ومراقبة مدى مطابقتها للقواعد المحاسبية المعمول بها وتشمل هذه المهام ما يلي:
- ✳ المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للشركة وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية وممتلكات الشركة في نهاية السنة.
- ✳ احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.
- ✳ التحقق من صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التقييم الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص الوقاية من صعوبات التي تواجهها المؤسسات في نطاق إجراءات.
- ✳ الكشف لوكيل الجمهورية عن الأفعال الغير الشرعية التي يعمل بها.
- ✳ إصدار شهادات وتقارير عن مختلف الأحداث التي يعيشها في المؤسسة.
- ملاحظة:** حالة انجاز الشركة لحسابات المدعمة فان محافظ الحسابات يشهد بأن الوثائق صحيحة من خلال ما يترتب عن المهمة الدائمة وإعداد محافظ الحسابات للتقارير وفق ما نصت عليه المادة 25 من القانون 10-01 المنظم لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر²
- ✳ تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وعكسها للوضعية الحقيقية للمؤسسة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.
- ✳ تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء.
- ✳ تقرير خاص حول اتفاقيات المنظمة.
- ✳ تقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- ✳ تقرير حول تطور النتيجة للسنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم وحسب الحصص الاجتماعية.
- ✳ تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- ✳ تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار استغلال.

¹ شرفي عمر : مسؤولية محافظ الحسابات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1 ، العدد 12، 2012، ص ص 94-95.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد 42، مرجع سابق، ص 07.

أ.2.2. المهام الخاصة:¹

يقوم محافظ الحسابات أيضا بمهام خاصة أو المؤقتة و تتمثل و تتمثل فيما يلي:

- قرار الشركة بزيادة أو بخفض رأس المال.
- الإصدار عن طريق اللجوء العلني للإدخار خاصة فيما يخص تحديد سعر الإصدار القيم المنقولة.
- إنشاء شهادات استثمار وشهادات الحق في التصويت.
- إصدار السندات الاستحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم.
- عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج والميزانية تحويل الشركة.
- مشروع الاندماج.

ملاحظة: إن مسؤوليات محافظ الحسابات أثناء تأدية لمهامه تقسم إلى ثلاث أشكال ثم تم ذكرها في الفصل الأول بالتفصيل.

بعد عرض أهم المهام محافظ الحسابات خلال المطالب السابق أما من خلال المطالب القادم تهدف إلى توضيح العلاقة بين مسؤوليات محافظ الحسابات وترشيد قرارات أطراف ذات الصلة.

أ.3. علاقة قرارات أطراف ذات الصلة بمسؤوليات محافظ الحسابات:

الشيء المعروف أن لأصحاب المصالح في المؤسسة هو مستخدمو مخرجات المحافظ الحسابات حسب

المسؤولية لان الأطراف ذات الصلة بحاجة لهذه المخرجات يدفعون تكلفة من أجلها من أجل نقاط التالية:²

- حاجة أصحاب المصالح في المؤسسات لهم أهدافهم، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فهم معنيون باتخاذ القرارات لان هذا الرشد ينعكس ايجابيا على عوائد القرارات ومن ثم تحقيق أهدافهم.
 - أثر وفاء محافظ الحسابات بمسؤولياته على ترشيد القرارات أصحاب المصالح.
 - مما لاشك فيه أن نجاح محافظ الحسابات في القيام بمسؤولياته ينعكس ايجابا في ترشيد قرارات أصحاب المصالح و أن نعرض بعض أمثلة على الأدلة.
 - أن نجاح محافظ الحسابات في كشف حالات الغش الجوهري سواء كانت في صورة تزييف القوائم المالية أو الاختلاس الأصول، من شأنه أن يطمئن أصحاب المصالح إلى صدق القوائم المالية وإمكانية الاعتماد على ما تم توصيله من معلومات في اتخاذ قرارات سليمة لأم نخذ قرار سيواجه الحد الأدنى من خطر المعلومات.
 - إن اقتحام محافظ الحسابات لمجال مسؤوليات عن كشف الفساد المالي ونجاحه في الوفاء بهذه المسؤولية من شأنه أن يطمأن أصحاب المصالح على نزاهة الإدارة وبعدها عن سلوك غير سوي الأمر الذي ينعكس ايجابا على ثقتهم في الاستثمار في أصول الشركة أو إقراضها وبالطبع الاعتماد على محتوى المعلومات للقوائم المالية والتقارير المالية التي يعدها.
 - إن نجاح محافظ الحسابات في كشف عمليات غسيل الأموال من شأنه أن يطمأن أصحاب المصالح على نظافة معاملات المؤسسة ودقة التزامها بالقوانين واللوائح.
- حاولنا من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مسؤولية محافظ الحسابات والعوامل التي أدت إلى تطورها بالإضافة إلى العلاقة بين مسؤولية محافظ الحسابات والقرارات المتخذة من طرف الأطراف ذات الصلة.

¹ شريفي عمر، مرجع سابق، ص 95.

² عبد الوهاب نصر على، مرجع سابق، ص 14 15 بتصرف.

حاولنا خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مسؤولية محافظ الحسابات، والعوامل التي أدت إلى تطورها، بالإضافة إلى العلاقة بين مسؤولية محافظ الحسابات والقرارات المتخذة من طرف الأطراف ذات صلة من المساهمين، المستثمرين،... الخ.

II. دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ.

II.1. مفهوم الغش والخطأ.

نهدف من خلال هذا المطلب إلى معرفة كل من الغش والخطأ.

II.1.1. تعريف الغش:

أشار المعيار الدولي للتدقيق 240 إلى أن الغش يعني "فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة وأولئك المكفون بالرقابة والموظفون، أو الأطراف الخارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والتي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية"¹. بعد تعرف على الغش لابد معرفة الخطأ للفرقة بينهما.

II.1.2. تعريف الخطأ:

أشار معيار محافظ الحسابات الدولي 240 إلى أن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية مثل الخطأ في جمع البيانات أو في معالجته أو في تقرير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تقييم خاطئ للحقائق، أو الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف.² من خلال ما سبق نفهم ما يلي:

وقوع الخطأ نتيجة للسهو أي غير متعمد أما حالة وقوع الأخطاء المعتمدة فيصبح في هذه الحالة غش بعد تعريف كل من الغش والخطأ ومحاولة التفرقة بينها تأتي خلال المطلب الثاني لمعرفة أنواع التحريفات الجوهرية.

II.2. مواطن الأخطاء و الغش و مجالات ارتكابها :³

إن دراية و إلمام محافظ الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله.

حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها والمراحل هي:

1. مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى: يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها (المدين و الدائن)، ويتم الخطأ (أو الغش) إما في التوجيه المحاسبي أي قيد العمليات الرأسمالية على أنها إيرادات أو العكس أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو صادراً عن عمد وغش وتلاعب بسوء نية.

¹ - شرين مصطفى الحلو، مرجع سابق، ص 19.

² - حسين أحمد دحدوح: مسؤولية مراجع المحاسبات عن اكتشاف التزوير في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، جامعة دمشق، ص 178.

³ شيرين مصطفى الحلو: مرجع سابق، ص 21، 20

2. **مرحلة الترحيل والتجميع:** ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية ترحيل من اليومية وفي ميزان المراجعة أو إعداد قوائم الجرد، تكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو عن طريق الغش والتلاعب، وهذا يتوقف على طبيعة ونوع الخطأ المرتكب.

3. **في مرحلة إعداد القوائم المالية:** تتوع الأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكثر من قيمتها الحقيقية أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لحساب الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته، وعدم التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عدم التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية.

|| 3. أنواع التحريفات الجوهرية في الأخطاء والغش.

الشيء الأكيد أن تحتوي مخرجات المؤسسة التي يقوم محافظ الحسابات بمراجعتها على جملة من التحريفات ناتجة عن الأخطاء والغش ومحافظ الحسابات يتحمل جزء من المسؤولية عن اكتشاف هذه الأمور والتقارير عنها، لذلك يجب تفرقة بين التحريفات الناتجة عن الأخطاء أو الغش كما يلي:

(1) **الأخطاء:**¹ هي تحريفات غير متعددة بصفة، وتنقسم إلى أخطاء حذف أي استبعاد عمليات أو أرصدة من القوائم المالية، وأخطاء الارتكاب مثل اشتغال القوائم المالية على الأرصدة/ أو العمليات الخاطئة. عند فحص أخطاء الحذف يكون محافظ الحسابات متهما بتأكيد الاكتمال أما أخطاء الارتكاب فإنها ترتبط بتأكيد الوجود أو الحدث وقد تنتج الأخطاء بسبب ما يلي:

- عدم تسجيل بعض العمليات.
- تسجيل العمليات بقيم خاطئة.
- تسجيل بعض العمليات في فترة محاسبية غير الصحيحة.
- التغاضي عن بعض الحقائق أو سوء تفسيرها مما يتسبب في تقديرات محاسبية غير الصحيحة، عدم تطبيق لمبادئ المحاسبة المتعلقة بالتقييم والتصنيف.

(2) **الغش:** هو أكثر خطورة من الخطأ لأنه ينتج بسبب تحريفات معتمدة مقصودة.

وفق ما نص عليه معيار محافظ الحسابات **ISA 240**، فإن العامل الفاصل بين الغش والخطأ هو إذا كان التصرف الذي أدى إلى تحريفات في القوائم المالية معتمد أو غير معتمد ويشمل الغش على اختلاس الأصول أو إعداد تقارير مالية مضللة.²

يمكن أن يرتكب الغش عن طريق:³

1- **التلاعب** في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو الاختلاس أو بقصد إساءة استعمال أحد الموجودات ومن أمثلة هذا النوع:

¹ - عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 20.

² مرجع نفسه، ص 21.

³ - شربين مصطفى الحلو، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

- إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس خزينة المؤسسة كإضافة أسماء وهمية إلى كشف الأجور.
- عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدامها لتغطية الاختلاس السابق.
- عدم إثبات البضائع الواردة بسجلات المستودعات واختلاسها أو استخدامها في تغطية اختلاسات سابقة في المستودعات.

2- التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

ويحدث هذا الأمر بالإدارة لتحقيق الأهداف والأغراض ومنها التهرب من الضريبة، طلب الإعانة.

بعد التعرف عن أهم التحريفات التي تقع نتيجة الغش والخطأ سنتعرف الآن على مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش من خلال المطلب الموالي.

|| 4. موقف محافظ الحسابات في كشف ممارسات الغش و الخطأ في القوائم المالية.

|| 1.4.1. إجراءات محافظ الحسابات عند اكتشاف الخطأ و الغش في القوائم المالية¹.

- عندما يواجه ظروفًا من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية، فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرقة ماديًا. ويعتمد على التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد الواجب تنفيذها على:
- حكم محافظ الحسابات فيما يتعلق بنوع الغش والخطأ أو التصرفات غير القانونية التي تشير إليها الظروف.
 - احتمال حدوث هذا الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.
 - احتمال تأثير هذا الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.
 - لا يمكن أن يفترض محافظ الحسابات أن حالة الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية هي حدث منفصل.

|| 1.1.4.1. حصول محافظ الحسابات على إقرارات من الإدارة.

على محافظ الحسابات أن يحصل على إقرارات مكتوبة من إدارة المؤسسة بخصوص أنها:

1. تعترف بمسؤولياتها في انجاز وتشغيل نظم المحاسبة والضبط الداخلي مصممة واكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية.
2. تعتقد أن آثار التحريفات في القوائم المالية غير المصححة التي تم تجميعها من قبل محافظ الحسابات خلال عملية محافظ الحسابات هي غير مادية على القوائم المالية.
3. قمت بالإفصاح للمراجع عن كامل الحقائق الهامة ذات العلاقة بأي حالات الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية أو حالات مشبوهة معروفة لدى الإدارة والتي من الممكن أنها أثرت على القوائم.
4. أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها لخطر أن تكون القوائم المالية قد تحتوي على تحريف مادي كنتيجة للغش، ومسؤولية محافظ الحسابات الإبلاغ عن اكتشاف الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية، و

¹ سميحة غلوس: مسؤوليات محافظ الحسابات الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص ص 7-9.

كذلك عندما يكتشف محافظ الحسابات تحريفا ماديا ناتجا عن غش أو الاشتباه بوجود غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية يتوجب عليه الإبلاغ عن ذلك:

- 1) إدارة المؤسسة.
- 2) الأفراد المخولون بإدارة و حكم المؤسسة.
- 3) في بعض الحالات الإبلاغ للسلطات المنظمة و المنفذة للقوانين.

|| 2.1.4. التبلغ عن نقاط الضعف المادي في الضبط الداخلي:

يجب على محافظ الحسابات أن يبلغ إدارة المؤسسة عن أي نقاط ضعف مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الخطأ أو التصرفات غير القانونية والتي ظهرت للمراجع كنتيجة لإجراءات محافظ الحسابات التي قام بها، وكما يجب أن يكون محافظ الحسابات على قناعة أنه قد تم إبلاغ الأفراد المخولين بحكم المؤسسة عن أية ملاحظات مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الغش والتي ظهرت للمراجع سواء عن طريق الإدارة أو اكتشافها من قبل محافظ الحسابات خلال تنفيذ عملية المراجعة. إذا كانت أمانة ونزاهة الإدارة والأفراد المخولين بحكم المؤسسة مشكوك فيها فان محافظ الحسابات عادة يدرس أخذ استشارة قانونية لمساعدته في تحديد الإجراء الملائم لاتخاذ.

|| 3.1.4. السلطات المنظمة والمنفذة للقانون:

- ⊗ إن الواجبات المهنية لمحافظ الحسابات تحتم عليه المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالعميل، وفي العادة يمنع الإبلاغ عن الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية لطرف خارج منشأة العميل.
- ⊗ إن مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية حول الإبلاغ تختلف من بلد لآخر و في ظروف معينة فان يجب محافظ الحسابات المحافظة على السرية و يقطع بالقانون أو قرارات المحاكم.
- ⊗ في بعض البلدان على محافظ الحسابات المؤسسات المالية واجب قانوني للإبلاغ عن حدوث الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية المادية للسلطات الإشرافية.
- ⊗ عندما تكون هناك متطلبات قانونية بالإبلاغ عن الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية فعلى محافظ الحسابات الالتزام بها أو أخذ استشارات قانونية بخصوصها.

|| 4.1.4. عدم قدرة محافظ الحسابات على استكمال عملية المراجعة.

قد يرى محافظ الحسابات أنه من الضروري الانسحاب من عملية محافظ الحسابات عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية والتي يرى محافظ الحسابات أنها ضرورية في ظل الظروف حتى لو لم يكن للخطأ والغش والتصرفات غير القانونية تأثير مادي على القوائم المالية. ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأى محافظ الحسابات وجود أدلة تورط أعلى سلطة في المؤسسة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية إقرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية علاقة محافظ الحسابات الذي يسعى عادة للحصول على استشارة قانونية عند الوصول إلى مثل هذه القرار.

|| 2.4. مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش.

إن مجال تحديد مسؤولية المحافظ في اكتشاف الأخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، لكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الداخلية وتحديد الإجراءات

والاختبارات اللازمة وتوقيتها وبرنامج عمل محافظ الحسابات شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع محافظ الحسابات وجود تحريف مادي في الدفاتر.¹

مسؤولية محافظ الحسابات تنحصر في الحصول على تأكيد معقول أن القوائم المالية في جميع جوانبها الهامة خالية من التحريفات (الأخطار) الجوهرية سواء بسبب الخطأ أو الغش أو التلاعب بشكل العام، إن الخطر الناتج عن عدم اكتشاف محافظ الحسابات للتحريفات الناتجة عن الغش والتلاعب من قبل الإدارة يفوق الخطر الناتج عن عدم اكتشاف الغش والتلاعب.²

في حالة اكتشاف محافظ الحسابات الغش والأخطاء القيام ما يلي:³

- أن يطلب من إدارة المؤسسة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية.
- القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقرير بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها.
- إذا كان من المنتظر إصدار القوائم المالية مرحلية عن فترة التالية مصحوبة بتقرير من محافظ الحسابات في الوقت القريب، فيجوز لمحافظ الحسابات أن يفحص عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في القوائم المالية بدلاً من إصدار القوائم المالية المعدلة.
- يجب على محافظ الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب.
- يجب على محافظ الحسابات عند التخطيط لإجراءات محافظ الحسابات وتنفيذها، وعند تقييم النتائج والإبلاغ عنها أن يأخذ في الاعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الأخطاء والتصرفات غير القانونية ومنها:⁴

1. تساؤلات حول استقامة و كفاءة إدارة المؤسسة و نزاهتها.

2. حالات الاحتيال و الغش المتورطة فيها الإدارة.

3. التحريفات المادية الناتجة عن الأخطاء و التصرفات غير القانونية

4. التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمنا تصميم و

تشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة

ملاحظة: محافظوا الحسابات لا يصونون دقة القوائم المالية دائماً بل بيدون برأيهم فقط في عدالة القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن محافظ الحسابات لا يقوم بمراجعة تفصيلية كاملة، حيث عندما يقوم محافظ الحسابات بالفحص وفقاً لمعايير محافظ الحسابات إلى قبول عام لا يكون محافظ الحسابات مسؤول عن إخفاقه في اكتشاف الغش والخطأ خلال عملية الفحص.

يعتبر محافظ الحسابات مسؤول في الحالات التالية:⁵

¹- شرين مصطفى الحلو، مرجع سابق، ص ص 36. يتصرف.

²- عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 23.

³- شرين مصطفى الحلو، مرجع سابق، ص ص 36-37.

⁴ سميحة غلوس، مرجع سابق، ص 7

⁵- حسين أحمد دحوح، حسين يوسف القاضي: مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والاجراءات العلمية، ط1، دار الثقافة، 2009،

عمان، ص 184-185.

- (1) **الإهمال العادي:** يتمثل بعدم مراعاة العناية المهنية اللازمة عند تنفيذ محافظ الحسابات المهمات المهنية دون أية محاولة للخداع أو الارتكاب بالاحتيال وتتضمن العناية المهنية اللازمة استخدام المعرفة والمهارة والحكم التي يمتلكها عادة الممارسون في ظروف الممارسة المماثلة.
 - (2) **الإهمال الجسيم:** يعد الإهمال الجسيم أكثر خطورة من إهمال العادي وأقل خطورة من احتيال وباللامبالاة والخروج عن معيار العناية الواجبة والكفاءة عند تنفيذ الواجبات وإخفاق محافظ الحسابات في مراجعة عدة حسابات هامة ويسمى هذا عادة بالاحتيال الضمني.
 - (3) **الاحتيال:** هو الأكثر خطورة من إهمال العادي والإهمال الجسيم ويظهر الاحتيال عندما يصدر محافظ الحسابات تقرير غير متحفظ عن القوائم المالية وهو على علم بأنها محرفة.
- ملاحظة:** بعد تحديد الفرق بين كل من الغش والخطأ في القوائم المالية وتحديد مسؤولية محافظ الحسابات في كشف هذه التحريفات التي يمكن أن تقع في القوائم المالية، أن سنعرف خلال المبحث التالي عن مشكلة جرائم المترتبة عن غسيل الأموال.

|| 3.4. درجة التزام محافظ الحسابات بعد صدور تقريره:¹

- لا يوجد إلزام قانوني على محافظ الحسابات القيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة بأن تلك القوائم تأثرت بالأخطاء والغش الجوهري ولو أنه علم قبل إصدار تقريره لأثرت على القرار الذي سيبيده عن تلك القوائم وفي هذه الحالة يجب على محافظ الحسابات القيام بما يلي:
- ★ أن يطلب من الإدارة المؤسسة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية.
 - ★ القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها.
 - ★ إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من محافظ الحسابات في وقت قريب فيجوز لمحافظ الحسابات أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلا من إصدار قوائم مالية معدلة.
 - ★ إخطار إدارة المؤسسة بأنه لا يجب من الآن فصاعدا الربط بين تقرير محافظ الحسابات والقوائم المالية.
 - ★ إخطار الجهات الرقابية التي تخضع لها إدارة المؤسسة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير محافظ الحسابات مستقبلا.
 - ★ إخطار كل شخص يعلم محافظ الحسابات بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجود عدم الاعتماد على تقريره مستقبلا.

¹ هدى خليل ابراهيم حسني، مسؤولية مراقب الحسابات ، متوفر على الرابط : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=53402> ص

III. دور محافظ الحسابات في كشف عمليات غسيل الأموال.

تعتبر جريمة غسيل الأموال من أقدم الظواهر التي عرفت البشرية وقد اختلفت أساليبه وسائله بحسب التغيرات التي حدثت على المجتمعات والدول وكذا تنوع العوامل المؤدية إليها.

III.1. ماهية غسيل الأموال.

إن لظاهرة غسيل الأموال لها تاريخ تطورت من خلاله وأخذت عدة أشكال وأساليب، إذ خلال هذا المطلب نتطرق إلى التطور التاريخي لظاهرة غسيل الأموال بالإضافة مفاهيمه:

III.1.1. التطور التاريخي لظاهرة غسيل الأموال.

إن الدارس للأصول التاريخية لغسيل الأموال يجد أنها ليست ظاهرة وليدة القرن الماضي، بل أنها ظهرت قبل ذلك بكثير ولكن باختلاف الغاية والأسلوب، حيث لا يمكن تحديد متى حدثت أول العملية غسيل الأموال تشير بعض الحضارات القديمة عرفت هذه الظاهرة حيث كان التجار إبان الإمبراطورية الصينية يلجأون لهذه الظاهرة لإخفاء أموالهم عن طريق استثمارها بمناطق بعيدة خشية أن يتم مصادرتها من قبل الحكام كما ظهر في أوروبا في العصور الوسطى، وظهر أيضا في الهند في القرن التاسع العاشر.¹ بعد لمحة تاريخية مختصرة عن التطور التاريخي لغسيل الأموال نأتي الآن لتعرف عن أهم تعاريف غسيل الأموال.

III.1.2. مفهوم غسيل الأموال.

لقد تعدد وجهات النظر بشأن تعريف غسيل الأموال، يرجع الاختلاف إلى المنظور الذي يرى منه كل جانب: مفهوم غسيل الأموال: هو عبارة عن مجموعة عمليات تحويل المال الذي يكون مصدره من اقتصاد غير مشروع بحيث عند إدماجه في اقتصاد شرعي لا يمكن تمييزه من بين المصادر الشرعية الأخرى ومن ثمة يكون قد بني تعريفه على معيار مادي بحيث يتمثل في عملية الإدماج.²

III.1.3. خصائص جريمة غسيل الأموال.³

تحتوي جريمة غسيل الأموال على ثلاث خصائص نذكرها:

- غسيل الأموال جريمة عالمية هي من الجرائم التي يستفيد منها غاسلو الأموال من الحدود المفتوحة بين الدول بفعل تطور الحاصل في مجال التكنولوجيا.
- غسيل الأموال جريمة منظمة يجب توفر شرطين أساسيين هما:
 - تعدد المشتركين حيث تتخذ إدارة مجموعة من الأفراد لارتكاب الجريمة مهما كان الدور الذي يلعبه كل طرف.
 - وحدة الجريمة: بحيث تشمل هذه الوحدة كل من الوحدة المادية المتمثلة في السلوك المادي الذي يؤدي إلى نسخة الواحدة وليس إلى النتائج المختلفة.

¹ - أمجد سعود الخريشة: جريمة غسيل الأموال، ط1، دار الثقافية، 2009، الأردن، ص 33.

² - علي لعشب: الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائر، ص 25.

³ علي لعشب، مرجع سابق، ص ص 26- 28. بتصرف

ملاحظة: إن جريمة غسل الأموال لا يمكن تصور ارتكابها من قبل فرد واحد بل يتطلب شبكة متصلة من أفراد المنظمات مختصا في هذا المجال.

غسل الأموال جريمة اقتصادية والتي تعتبر من الجرائم الاقتصادية التي تمس اقتصاد بصفة مباشرة وتهدد المؤسسات بالانهيار وزوال وظهور قوى اقتصادية غير مشروعة تتحكم في السياسة الاقتصادية للمؤسسات بعد التعرف عن أهم الآثار الناجمة عن غسل الأموال في المطلب المالي نتعرف عن أهم الآثار الناجمة عن غسل الأموال.

III.2. الآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال.¹

يمكن تقسيم الآثار الناجمة عن ظاهرة غسل الأموال إلى ثلاث جوانب متعددة منها على سبيل المال لا الحصر نذكر:

III.2.1. الآثار الاجتماعية:

- زيادة عمليات غسل الأموال تؤدي إلى زيادة الأموال الملوثة والتي يتم غسلها من طرف أفراد المجتمع.
- يؤدي انتشار أشكال الأخرى للفساد المالي منها جرائم الرشوة و الاختلاس و غيرها.
- زيادة الصراع بين طبقات المجتمع الواحد.
- زيادة الفقر و البطالة بين أفراد المجتمع.

III.2.2. الآثار الاقتصادية:

انهيار الاقتصاديات نتيجة غسل الأموال و النهب من طرف المؤسسات الاقتصادية لغسيل الأموال أضرار كبيرة على عملية المنافسة الحرة حيث هذه الأموال الغير الشرعية تؤدي إلى التضخم.

III.2.3. الآثار السياسية:

- يؤدي الثراء الذي يتمتع به غاسلو الأموال أثر نجاح عمليات الغسيل التي يقومون بها التي تحولهم إلى قوة اقتصادية داخل الدولة تتدخل في توجيه القرارات السياسية والاقتصادية لخدمة مصالحهم وعملياتهم غير المشروعة.
- عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي والأمني.
- إضافة إلى الآثار السابقة الذكر هناك آثار أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:²
- ✳ إضعاف مؤسسات المالية في عمليات غسل الأموال وتمويل المشاريع الغير مشروعة سوف تؤثر على استقرار المؤسسات المالية.
- ✳ فقدان الرقابة والخطأ في مخرجات المؤسسة يؤدي إلى فقدان مصداقية القوائم المالية ومدى عكسها للوضع الحقيقية للمؤسسة.
- ✳ إن المخاطر الجوهرية لغسيل الأموال تؤدي إلى إضعاف المؤسسات الاقتصادية حيث أن الأموال التي تم غسلها يتم استثمارها في مشاريع أو ممارسات فاسدة.

¹ أمحمد سعود خريشة، مرجع سابق، ص ص 55، 56، بتصرف.

² عبد الوهاب نصر على : مرجع سابق ، ص ص 250، 251.

❖ بعد التعرف عن أهم الآثار الناجمة عن ظاهرة غسل الأموال كان الأمن معرفة الجهة المسؤولة عن هذه الظاهرة.

III.3. برامج مراجعة عملية غسل الأموال.

في هذه النقطة سوف نسعى لوضع الخطوط العريضة لبرنامج محافظ الحسابات وفحص آليات الرقابة وإجراءات في الحد من جرائم الغسيل الأموال في المؤسسات وبناء على ذلك سوف يتم تقسيم تلك النقاط على ما يلي:

III.3.1. طبيعة ونطاق مراجعة عمليات غسل الأموال.

نظرا للطبيعة الخاصة للفساد وغسيل الأموال وسعى المشاركين فيه نحو محاولة إخفائه، وهو الأمر الذي يصعب مهمة محافظ الحسابات لعدم توفر الأدلة المستندية التي يعتمد عليها عادة إلى جانب عدم وضوح مسار محافظ الحسابات ويكون أكبر الأثر لكي تتركز مراجعة وغسيل الأموال ليس الكشف عن كل حالات غسل الأموال وتمويل المشاريع غير المشروعة ولكن على كشف عن فرص ارتكاب تلك الجرائم نتيجة لقصور آليات الرقابة الداخلية خاصة بمحاربة ظاهرة غسل الأموال.

يقوم محافظ الحسابات تأكيد على مدى كفاية آليات الرقابة وإجراءات محاربة الفساد غسل الأموال في الحد من فرص ارتكاب تلك الجرائم وذلك في شكل تقرير مستقل يقدم لك الأطراف ذات الصلة، مرفق بتأكيد الإدارة حول كفاية تلك الآليات والإجراءات إلى جانب ذلك فإنه يمكن أن يتم تقديم تلك المهمة في إطار مراجعة القوائم المالية بحيث تقدم مراجعة الفساد وغسيل الأموال معلومات عن فرص ارتكاب تلك الجرائم وهو الأمر الذي بدوره قد يفيد في تخطيط عملية محافظ الحسابات لتحديد مناطق التي تحتاج للمزيد من الاهتمام من جانب محافظ الحسابات.

III.3.2. خطة محافظ الحسابات المقترحة لمراجعة جرائم الفساد:

يتم تحديد الأهداف عملية محافظ الحسابات وذلك على النحو التالي:

الأهداف من تخطيط محافظ الحسابات لجرائم الفساد: يجب ألا يبدأ التخطيط بالفشل في الوقوع الفساد وبالتالي فإنه في مرحلة التأقلم مع المؤسسة محل محافظ الحسابات فإنه يجب أن بنتيه لفرص ارتكاب الجرائم الفساد، في إطار عملية التخطيط التقليدية للمراجعة من خلال فحص القوانين والتعليمات إلى جانب مقابلة الأطراف الرئيسية ذات الصلة لتحديد فرص جرائم الفساد.

III.3.2.1. خطة مراجعة جرائم الفساد.

تمر هذه الخطة بنفس المراحل التقليدية لتخطيط عملية محافظ الحسابات ولها نفس السمات. إن الخطة الكاملة لمراجعة الفساد يجب أن تشمل على ما يلي:

❖ معرفة الموضوع محل محافظ الحسابات (وحدة محافظ الحسابات).

❖ وضع معيار محافظ الحسابات.

❖ وضع أو تكوين مخزون من فرص ارتكاب الفساد.

❖ تطبيق أو تنفيذ وتطوير اختبار فرص الفساد.

❖ توثيق خطة مراجعة الفساد ونتائجها.

4. إجراءات محافظ الحسابات في كشف عمليات غسل الأموال.

1.4. تحديد مواطن عمليات غسيل الأموال.

تتعلق وتهتم متطلبات محاربة غسيل الأموال بالأمر الإجرامية والتي تؤدي إلى عقوبات جنائية لمخالفتها للقانون الجنائي وهناك تصرفات أخرى تعد غير قانونية ولكنها ليست جنائية تخالف القانون المدني وليس الجنائي، وعند التحري عن الأمور المتعلقة بغسيل الأموال يجب الاهتمام بكل من:

✍ التصرف أو السلوك الجنائي.

✍ الممتلكات و الأصول الجنائية.

✍ وهي المنافع المتولدة من النشاطات الإجرامية عنصر النية الجنائية أو الإجرامية.

2.4. تقارير غسل الأموال.

إن دور المدير المسؤول عن التقارير المتعلقة بغسيل الأموال يعد خطيرا لذلك يجب أن يقوم به شخص ذو خبرة في مستوى إداري وتقع ويكون له القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة ويكون لديه معرفة تسمح له بالقيام بدوره. يتم إعفاء المستشار المتخصص أو المهني من تقديم تقرير عن غسيل الأموال إذا كان لديه قناعة بأن هناك نشاط أو شخص مشتبته فيه بوجود علاقة بغسيل الأموال حيث يتولد لديه الشك في ظروف وحالات خاصة. رغم التأكيد على أهمية إعداد التقرير عن غسيل الأموال إلا أن القواعد المتعلقة بغسيل الأموال أكدت أيضا على أهمية الحفاظ على سرية أو الخصوصية المؤسسة، ومن قام بالإبلاغ عن النشاط المشتبته فيه لذلك فان من يعد تقارير عن غسيل الأموال يجب أن يراعي عدم ذكر أسماء الأطراف التي أعدت التقارير الداخلية¹

¹ عبد الوهاب نصر على: مرجع سابق ص ص 244، 245.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا أن نبين الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في حماية الاقتصاد الوطني من خلال محاربة أشكال الفساد وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في إضفاء الثقة في المعلومات الصادرة عن المؤسسة والتي ألزمها القانون بتعيين محافظ الحسابات للمصادقة على حساباتها السنوية وفق معايير مهنية متعارف عليها إذ أن حاجة الأطراف ذات الصلة للمعلومات المالية والمحاسبية أكثر صدقا وشفافية هو من زاد من شفافية محافظ الحسابات باعتبارها تخدم المصلحة العامة من خلال فرض الرقابة على المؤسسة عن طريق كشف جميع ممارسات أشكال الفساد المالي المتمثلة في كشف التلاعبات الغش وغسيل الأموال المتضمن أشكال أخرى للفساد المالي، تبييض الأموال الرشوة، التهرب الضريبي إذ أن أشكال سابقة الذكر تهدد استمرارية المؤسسة.

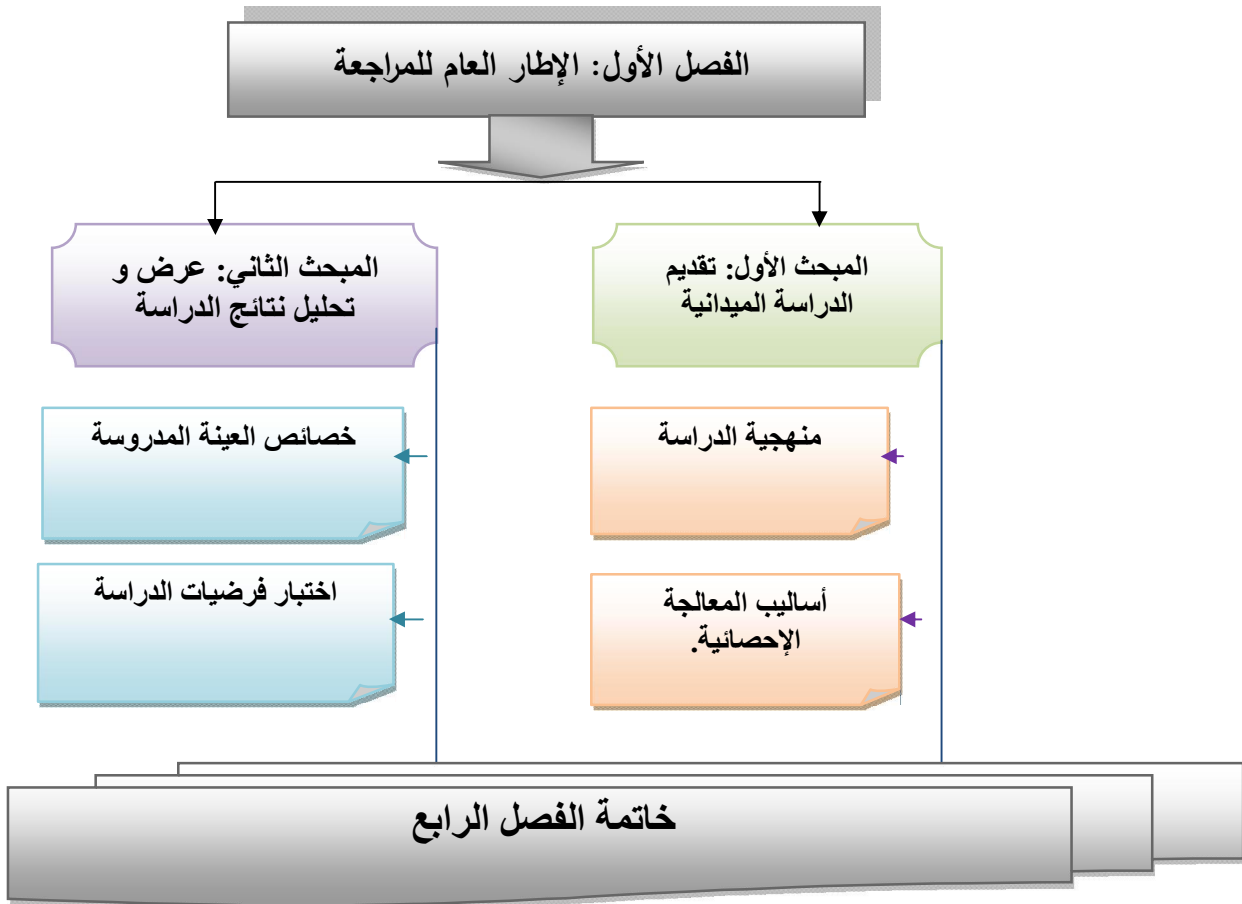
الفصل الرابع:

الدراسة

التطبيقية

تمهيد:

من خلال الفصول السابقة تم التعرض للأطر النظرية التي تقوم عليها المراجعة بصفة عامة ومهنة المراجعة الحسابات بصفة خاصة، إذ تخضع مهنة محافظ الحسابات في الجزائر لتنظيم القانون 10.01 حيث يضم كل الإجراءات المتعلقة بالمهنة المحافظ الحسابات إذ تعتبر من بين احد الميادين الواسعة التي شهدت تطورا كبيرا بشكل ملحوظ للأهمية البالغة في ترشيد القرارات، فقد حضت باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة مراقبة أعمال المسيرين، يلجأ إليها أصحاب المال والمساهمين ومختلف الهيئات التي تستخدم القوائم المالية كالبنوك، ومصالح الضرائب، ضمان لحقوقهم و حماية ممتلكاتهم وهذه الوسيلة تهدف أساسا لإبداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية خاصة بالمؤسسة محل المراجعة لذلك خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من الدراسة التطبيقية التي تناولنا فيها النقاط الموضحة في الشكل التالي :



1. تقديم الدراسة الميدانية:

بعد عرض الجانب النظري المتعلق بمهنة المراجعة ومحافظ الحسابات في الجزائر خلال الفصول السابقة سوف نعرض خلال هذا المبحث التمهيدي الأداة المستخدمة في تنفيذ أداة الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة و العينة الاختبارية.

1.1 منهجية الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب الميداني والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، من أجل اختبار الفرضيات الموضوعية حيث نتكلم خلال هذا المطلب على منهجية الدراسة التي تضمنت أساليب جمع البيانات والمجتمع وعينة الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.

1.1.1 أداة جمع البيانات.

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

1- تصميم أدوات البحث.

الجدول رقم(05): استبيان الدراسة.

العدد	ما تضمنه المحور		
	مقدمة كخطاب موجه للفئة المستهدفة و الذي يوضح فيه موضوع البحث و أهميته و قيمة الإجابة على الأسئلة الواردة فيه على سبيل المساهمة في استكمال البحث و تعزيز نتائجه.	الاستبيان واجهة	القسم 01
(06) أسئلة	تضمن هذا المحور على الأسئلة الديموغرافية والمعلومات الشخصية لأفراد العينة تحت الدراسة بداية من تحديد الجنس و العمر للمستجوب، و المؤهل العلمي و الوظيفي و عد سنوات الخبرة، إضافة إلى ذلك سؤال حول الوظيفة التي يمتنها المستجوب.	المعلومات العامة	القسم 02
(10) أسئلة	اشتمل هذا المحور على مجموعة من الأسئلة و التي هدف إلى معرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.	المحور الأول	القسم الثالث
(12) سؤال	تناول هذا المحور مجموعة من الأسئلة و التي تسعى إلى معرفة أثر مصادقة محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية	المحور الثاني	
(10) أسئلة	تناول هذا المحور مجموعة من الأسئلة و التي تعلقت بشخصية محافظ الحسابات و مدى كفاءة و خبرة محافظي الحسابات و مدى مساهمتها في اكتشاف مختلف ممارسات الفساد المالي	المحور الثالث	

2- خطوات إعداد و تنفيذ الاستبيان

تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع المعلومات عن موضوع الدراسة، بعد إعداد استبيان أولى و الذي تم عرضه على مجموعة من المختصين من أساتذة جامعيين و مهنيين مختصين بغرض تحكيم هذا الأخير حيث احتوى الشكل النهائي للاستبيان على (32)، كما هي موضحة في الملحق
كما أن الاستبيان المصمم يتلاءم مع متطلبات مقياس ليكرت الخماسي، أي أن الإجابات تتراوح كما يلي:

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الرقم	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

أما بالنسبة للمقابلات فقد تم إجرائها مع مجموعة من محافظي الحسابات في ولاية المسيلة والتي كان لها دور كبير في إثراء الموضوع مع أهل التخصص في الميدان.

3- تجريب الاستبيان.

بعد إعداد الاستبيان الأولي وتحكيمه من طرف المهنيين والأكاديميين، تم تجريب الاستبيان على عينة أولية تكونت من (39) فرد مستجوب بغرض معرفة مدى فهم ودلالة الأسئلة بالنسبة لهم. وحرصا من الطالب على أن تكون النتائج أكثر مصداقية وموثوقية تم عرض الاستبيان الأولي و تجربته على عينة متفاوتة في التأهيل العلمي و كذا التوزيع الجغرافي لها والجدول التالي يوضح التوزيع عينة الدراسة التجريبية حسب المؤهل العلمي و توزيعهم الجغرافي.

الجدول رقم (06):التوزيع الجغرافي و المؤهل العلمي للعينة الاختبارية.

	المؤهل				المجموع
	شهادة مهنية	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	
برج بوعريج	0	5	1	2	8
المسيلة	2	13	4	12	31
Total	2	18	5	14	39

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

وخلال تجريب الاستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار التنوع في عينة الدراسة من حيث وظيفة المستجوبين، خصوصا المهنيين منهم حيث تنوعت المهن المحاسبية كما هي موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (07):توزيع العينة الاختبارية حسب الوظيفة و التوزيع الجغرافي للعينة الاختبارية.

					Total
	محاسبي خبير	حسابات محافظ	معتمد محاسب	جامعي أستاذ	
برج بوعريج	0	2	5	1	8
المسيلة	1	9	8	13	31
	1	11	13	14	39

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

2.1.1 مجتمع الدراسة.

اقتصرت مجتمع الدراسة على فئة المهنيين و الأكاديميين ممن يمتنون مهنة المراجعة فقط وذلك راجع إلى طبيعة الموضوع الدراسة لأنه يتطلب آراء من هم في ميدان حتى يمكن الوصول إلى الأهداف المرغوبة.

1- عينة الدراسة:

يتكون الفئة الدراسية من ممارسين لمهنة المراجعة، حيث بلغ عدد الاستثمارات الموزعة 90 و قد عمل الطالب على الحصول على نسبة استجابة عالية و ذلك من خلال الاتصال المباشر ببعض الزملاء وإرسال تلك الاستثمارة عن طريق البريد الإلكتروني، وبعد عملية دراسة الاستثمارات المسترجعة والتي بلغ عددها 88 تم إلغاء استثمارتين منهم لعدم صلاحيتهم للدراسة والجدول التالي يوضح الإحصائيات للاستثمارات الموزعة والضائعة والمسترجعة:

الجدول رقم (08): إحصائيات الاستثمارة.

النسبة	العدد	
100%	80	الاستثمارات الموزعة
2.5%	02	الاستثمارات الضائعة
97.5%	78	الاستثمارات المسترجعة
2.5%	02	الاستثمارات الملغية
95%	76	الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق تتمثل عينة الدراسة التي تكونت من 86 فرد وهي التي تمثل الاستثمارات التي تم إدخال بياناتها إلى البرنامج الإحصائي بهدف معالجتها وتحليل ومناقشة ما جاء فيها من معلومات حول عينة الدراسة.

2.1.2 أساليب المعالجة الإحصائية.

خلال الدراسة و بعد عملية جمع البيانات تم الاعتماد في تحليل تلك البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية SPSS الإصدار 22، و الذي يعد الأكثر استخداما في كافة مجالات البحث العلمية والاجتماعية لما له من مميزات وخصائص.

إن طبيعة المعالجة الإحصائية للبيانات تختلف من بيانات إلى أخرى، وخلال الدراسة تم استخدام عدة أساليب إحصائية استعملت بما يتوافق مع طبيعة تلك البيانات والغرض منها.

1.2.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و تحليل نتائج الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (statistical package for social sciences version 22)، وهو البرنامج الأكثر استعمالا في العلوم الاجتماعية و كافة مجالات البحوث العلمية، وهذا للخصائص التي يحتوي عليها البرنامج من سهولة و شمولية. ويرجع اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم في تحليل البيانات إلى نوعية البيانات المتوفرة والغاية المنوط الوصول إليها من خلال هذا التحليل، و لقد تم استخدام في دراستنا عدة أساليب من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض هذا البحث والتي نذكرها فيما يلي:

1) الأساليب الإحصائية الوصفية:

إن الإحصاء الوصفي هو مجموعة الطرائق لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة بيانات كمية باستخدام الجداول والمخططات البيانية، أي أنه يستخدم في تلخيص و تبويب قواعد البيانات المتوفرة بطرق تساعد على وصفها، فالأساليب الوصفية يتم استخدامها عموماً للحصول على الملامح و المعالم الرئيسة لمجتمعات الدراسة و المقارنة بينها و بين مجتمعات أخرى و تضمن الأساليب الإحصائية الوصفية ما يلي:

- النسب المئوية.

- مقاييس النزعة المركزية.

- مقاييس التشتت.

- التوزيع التكراري.

هذه الأساليب و التي تم استخدامها مثلاً في حساب المتوسط المرجح و الرتب لتحليل إجابات أفراد العينة عن الأسئلة المطروحة في الاستمارة وذلك باستخدام سلم ليكرت الخماسي، ويتم حساب المتوسط كمرجعية أو معيار لقياس الوزن النسبي أو الأهمية النسبية لمضمون كل فقرة من الفقرات التي تشتملها أسئلة الاستمارة، كما تم استخدام تلك الأساليب في عمل جداول تكرارية بسيطة تشمل التكرارات و النسب المئوية لأسئلة الأجزاء الثلاثة من بيانات الاستمارة.

2) أساليب إحصائية أخرى:

بعد تجميع البيانات المحصل عليها من خلال المستجوبين، تبدأ مرحلة التحليل الإحصائي لتلك البيانات والتي تعد من أهم وأصعب المراحل التي تواجه الطالب، وهذا لكثرة وتعدد الطرق الإحصائية المستعملة، و هذا كله يمكن التغلب عليه من خلال الإلمام بالطرق الإحصائية التي تتلاءم مع البيانات المجمعة، أي الطرق العملية أو الطرق اللامعلمية، وهذا أخذاً بعين الاعتبار مجموعة من المعايير تتمثل فيما يلي:¹

- طبيعة توزيع متغيرات الدراسة في المجتمع الذي اختيرت منه العينة.

- نوعية مستوى القياس المستخدم.

- تصميم البحث من حيث عدد العينات و نوعها و حجمها.

- قوة الاختبار.

- الهدف من البحث أي هدف فروض وتساؤلات البحث هل هو اختبار فروق بين العينات، أو اختبار فرضيات صفرية بشأن العلاقة بين المتغيرات.

و على هذا الأساس فقد تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام ما يلي:

1) اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test: حيث يستخدم لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بقبولها أو رفضها.

2) اختبار (Kolmogrov-Smirnov): للتأكد من اعتمادية البيانات، أي التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بالشكل الذي يمكن من تطبيق الاختبارات الإحصائية.

3) اختبار الثبات: و ذلك من خلال معرفة صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين، الذين أبدوا مجموعة من الملاحظات، وتم التأكد من ثبات أداة الدراسة عن طريق الاتساق الداخلي بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

¹ سارة بودربالة، مرجع سابق، ص 232.

2.2. إجراء اختبارات الاعتمادية وصدق و ثبات أداة الدراسة.

1.2.2. اختبار الاعتمادية(الخضوع إلى التوزيع الطبيعي) Kolmogrov-Smirnov

من أجل التأكد من مدى ملائمة البيانات فقد تم استخدام اختبار Kolmogrov-Smirnov ، للعينة محل الدراسة وذلك لمعرفة إذا كانت إجابات أفراد العينة الدراسة على أسئلة الاستبيان والمقدر عددها 32 عبارة، تتبع التوزيع الطبيعي، الجداول التالية توضح ذلك:

✪ اختبار كولموجروف للمحور الأول:

الجدول رقم (09): اختبار كولموجروف للمحور الأول.

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon								
	N	Paramètres normaux ^{a,b}		Différences les plus extrêmes			Statistiques de test	Sig. asymptotique (bilatérale)
		Moyenne	Ecart type	Absolute	Positif	Négatif		
q1	76	4,28	,602	,335	,335	-,271	,335	,000 ^c
q2	76	4,37	,650	,280	,280	-,269	,280	,000 ^c
q3	76	3,45	1,038	,203	,167	-,203	,203	,000 ^c
q4	76	3,42	,970	,247	,247	-,161	,247	,000 ^c
q5	76	4,26	,640	,291	,291	-,244	,291	,000 ^c
q6	76	3,50	1,149	,247	,167	-,247	,247	,000 ^c
q7	76	4,14	,795	,309	,243	-,309	,309	,000 ^c
q8	76	3,78	,932	,292	,195	-,292	,292	,000 ^c
q9	76	3,29	1,004	,219	,219	-,155	,219	,000 ^c
q10	76	3,92	1,068	,253	,156	-,253	,253	,000 ^c

✪ اختبار كولموجروف للمحور الثاني:

الجدول رقم (10): اختبار كولموجروف للمحور الثاني.

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon								
	N	Paramètres normaux ^{a,b}		Différences les plus extrêmes			Statistiques de test	Sig. asymptotique (bilatérale)
		Moyenne	Ecart type	Absolute	Positif	Négatif		
q11	76	4,51	,554	,350	,284	-,350	,350	,000 ^c
q12	76	4,37	,629	,290	,274	-,290	,290	,000 ^c
q13	76	4,08	,762	,216	,212	-,216	,216	,000 ^c
q14	76	4,16	,694	,274	,274	-,265	,274	,000 ^c
q15	76	4,26	,755	,257	,215	-,257	,257	,000 ^c
q16	76	4,26	,661	,286	,286	-,253	,286	,000 ^c
q17	76	4,07	,754	,268	,245	-,268	,268	,000 ^c
q18	76	3,84	,967	,223	,150	-,223	,223	,000 ^c
q19	76	3,82	,890	,240	,181	-,240	,240	,000 ^c
q20	76	2,53	1,000	,267	,267	-,181	,267	,000 ^c
q21	76	3,33	1,204	,198	,168	-,198	,198	,000 ^c
q22	76	3,55	,755	,249	,241	-,249	,249	,000 ^c

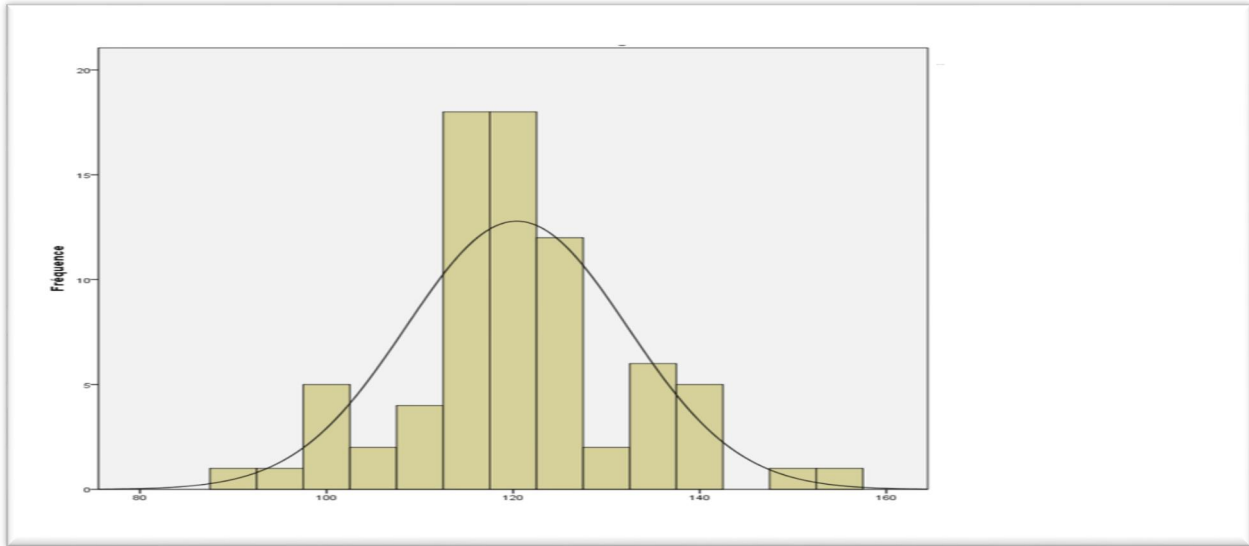
✪ اختبار كولموجروف للمحور الثالث:

الجدول رقم (11): اختبار كولموجروف للمحور الأول.

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon								
	N	Paramètres normaux ^{a,b}		Différences les plus extrêmes			Statistiques de test	Sig. asymptotique (bilatérale)
		Moyenne	Ecart type	Absolute	Positif	Négatif		
q23	76	2,72	,888	,273	,273	-,227	,273	,000 ^c
q24	76	3,91	,769	,324	,268	-,324	,324	,000 ^c
q25	76	4,18	,559	,366	,366	-,292	,366	,000 ^c
q26	76	3,55	,823	,299	,214	-,299	,299	,000 ^c
q27	76	4,21	,699	,290	,289	-,290	,290	,000 ^c
q28	76	4,07	,736	,233	,233	-,228	,233	,000 ^c
q29	76	3,95	,798	,263	,224	-,263	,263	,000 ^c
q30	76	4,26	,737	,249	,232	-,249	,249	,000 ^c
q31	76	4,12	,765	,267	,246	-,267	,267	,000 ^c
q32	76	4,08	,726	,259	,254	-,259	,259	,000 ^c

والمحنى البياني التالي بين نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمحاور الثالث:

الشكل رقم (15): منحنى التوزيع الطبيعي.



المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

II.2.2.2 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة Cronbach Alpha.

إن عملية قياس الصدق و الثبات من العمليات المهمة التي يضعها الطالب في الحسبان عندما يقوم بعملية جمع البيانات حول أداة البحث ولعل الخطوات التي يقوم بها الطالب عرض الأداة على فئة متخصصة في المجال للأخذ بأرائهم حول أداة البحث مدى تحقيقها للهدف المراد تحقيقه كما يقصد به اختبار مدى خلو الاستبيان من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس فالثبات يعني دقة البيانات لهذا أخذ الطالب بعين

الفصل الرابع..... الدراسة التطبيقية.....

الاعتبار درجة الموثوقية والثبات للاستبيان و حرصا من الطالب على الموثوقية في العمل قام الطالب باختبار بواسطة معامل ألفا كرونباخ حيث يأخذ هذا الأخير قيم تتراوح بين 0 و 1 حيث إذا زاد عن 0,6 يعتبر مؤشر جيد و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): اختبار كرونباخ للمحاور الثلاثة.

معامل الصدق	معامل ألفا كرونباخ	المحور
0.912	0.832	المحور الأول
0,958	0.919	المحور الثاني
0,962	0.926	المحور الثالث

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق و الذي يبين فيه معاملات ألفا كرونباخ للمحاور الثلاث للاستبيان حيث سجلنا أن قيمه كانت أكبر من 0.6 و التي تمثل القيمة المرجعية لمعامل ألفا كرونباخ وهذا يدل على أن عبارات المحاور ثابتة و مستقلة.

II. عرض و تحليل نتائج الدراسة.

من خلال هذا المبحث سيتم تناول النقاط المتعلقة بخصائص العينة محل الدراسة، من خلال تحليل خصائص العينة محل الدراسة و إسقاط الضوء على مختلف الخصائص الديموغرافية ، مثل الجنس، العمر،.... الخ و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): خصائص متغيرات الدراسة.

Statistiques							
		الجنس	العمر	المؤهل	الخبرة	الوظيفة	wilaya
N	Valide	76	76	76	76	76	76
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,118	2,0789	2,908	2,382	2,026	
Médiane		1,000	2,0000	3,000	2,000	2,000	
Mode		1,0	2,00	2,0	2,0	1,0	
Ecart type		,3253	,94887	,8971	1,3853	,9794	
Variance		,106	,900	,805	1,919	,959	
Minimum		1,0	1,00	1,0	,0	1,0	
Maximum		2,0	4,00	4,0	7,0	4,0	
Somme		85,0	158,00	221,0	181,0	154,0	
Percentiles	25	1,000	1,0000	2,000	1,000	1,000	
	50	1,000	2,0000	3,000	2,000	2,000	
	75	1,000	3,0000	4,000	4,000	3,000	

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

1.11 تحليل خصائص العينة.

يتعلق هذا المطلب بعرض أهم خصائص العينة المستهدفة من خلال عرض وصفي لعينة الدراسة، وتبويب البيانات المتحصل عليها من أدوات الدراسة.

1) تحليل خصائص العينة حسب الجنس:

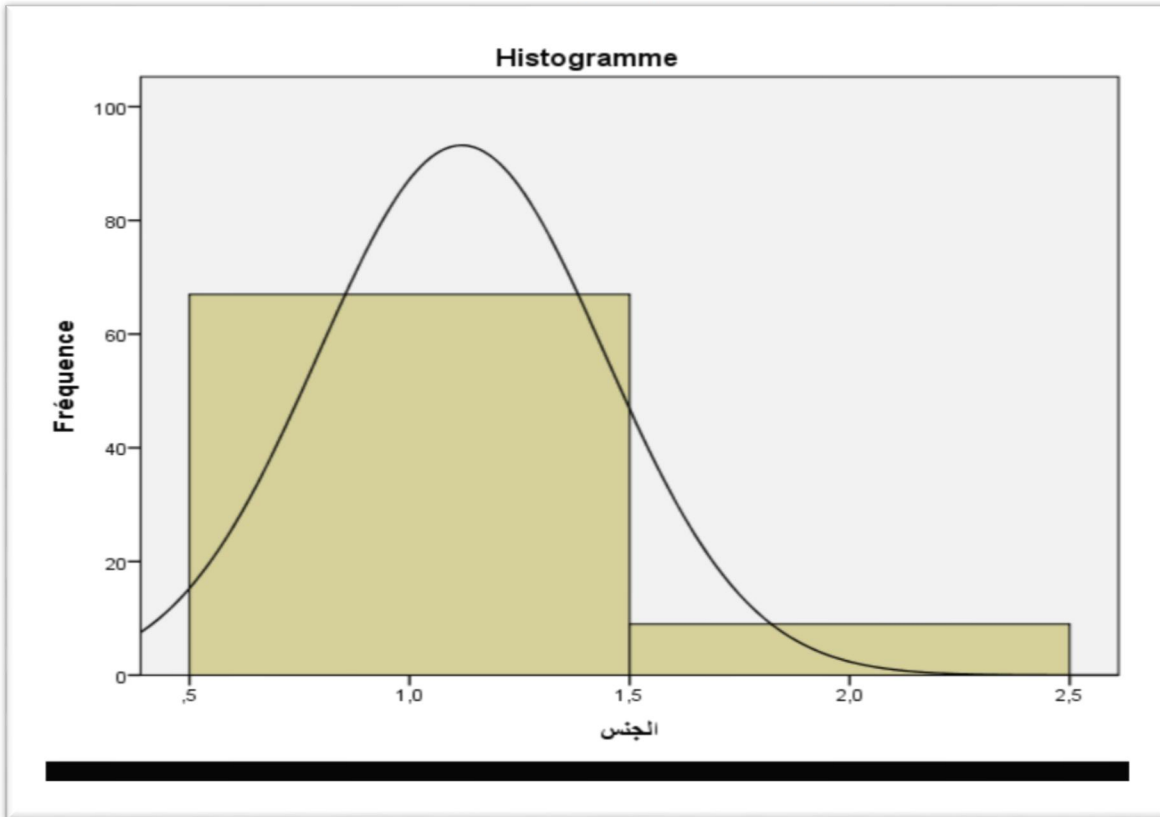
الجدول رقم (14) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	67	88,2%
أنثي	9	11,8%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المستجوبين من الذكور أكبر من حيث بلغ عدد المستجوبين من الذكور 67 أي بنسبة 88.2%، في حين بلغ عدد المستجوبين من الإناث 09 أي بنسبة 11.8، و يرجع الاختلاف في هذه النسبة إلى طبيعة العينة المستجوبة وكذلك إلى طبيعة المهنة التي لا يحبها العنصر النسوي و كذلك طبيعة عادات و تقاليد المجتمع.

و المنحنى البياني التالي يعزز إجابتنا والذي يظهر فيه اتجاه المنحنى إلى جهة الذكور. الشكل رقم (16): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس.



(2) تحليل خصائص العينة حسب العمر:

الجدول رقم (15): توزيع العينة حسب العمر.

الفئة	العدد	النسبة
سنة 30 من أقل	25	32,9
40 إلى 30 من	26	34,2
50 إلى 41 من	19	25,0
50 من أكبر	6	7,9
Total	76	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلا الجدول السابق و الذي يبين فيه تحليل خصائص العينة المدروسة حسب الفئة العمرية، و الذي يظهر فيه أن الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة سجلت فيها أكبر نسبة مشاركة حيث بلغت 34.2 % بما يعادل 26 مستجوب، وتليها الفئة الثانية الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة مشاركة 32.2 % بما يعادل 25 مستجوب، لتليها فيما بعد الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 41 و 50 بنسبة 25% بما يعادل 19 فرد و في الأخير نجد الفئة العمرية التي تتجاوز أعمارهم 50 سنة بستة أفراد مستجوبين بما يعادل 7.9 %، و يرجع هذا التفاوت في النسب إلى التنوع في العينة المدروسة.

(3) التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة

تنوعت عينة الدراسة على بعض الولايات الوطن للحصول على نتائج أكثر موضوعية وموثوقية، حيث تم الاتصال بالفئة المستجوبة في الولايات الأخرى (خارج المسيلة) بإرسال الاستبيان الالكتروني إلى الأكاديميين والمهنيين والجدول التالي يوضح توزيع العينة جغرافيا كما يلي:

الجدول رقم (16): التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة.

الولاية	Nombre	Nb.colonnes (%)
الجزائر	5	6,6%
الجلفة	2	2,6%
المسيلة	41	53,9%
باتنة	4	5,3%
بوعرييج برج	10	13,2%
بسكرة	2	2,6%
سطيف	4	5,3%
عناية	3	3,9%
مستغانم	3	3,9%
ورقلة	2	2,6%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق والذي يبين توزيع العينة حسب ولايات الوطن، حيث نلاحظ أن أكبر ولاية سجل بها عدد المستجوبين هي ولاية المسيلة حيث بلغ عدد المستجوبين 41 مستجوب بما يعادل نسبة 53.9%، ثم تليها ولاية برج بوعرييج ب 10 مستجوبين بما يعادل نسبة 13.2% و يرجع الارتفاع في ولاية المسيلة باعتبارها موطن الدراسة وولاية برج بوعرييج إلى القرب الجغرافي لولاية المسيلة، ثم تليهم كل من الولايات المتبقية بنسب لا تتجاوز 5,3%، و يعود الانخفاض في هذه الولايات إلى طبيعة الاستبيان المرسل (الاستبيان الالكتروني) والذي لا يمكن للباحث فيه الإصرار والإلحاح على المبحوث على الإجابة. أما بالنسبة للمبحوثين أنفسهم فقد تنوعت

الفصل الرابع.....الدراسة التطبيقية.

مهن المستجوبين بين المهن المحاسبية والأساتذة الجامعيين، والجدول التالي يوضح تنوع المهن للعينة المستجوبة حسب الولايات كما يلي:

الجدول رقم (17): توزيع العينة حسب المهنة والولاية:

	الوظيفة				Total
	محاسبي خبير	حسابات محافظ	معتمد محاسب	جامعي أستاذ	
الجزائر	1	2	0	2	5
الجلفة	0	1	0	1	2
المسيلة	1	9	11	20	41
باتنة	0	0	0	4	4
برج بوعريج	1	3	5	1	10
بسكرة	0	0	0	2	2
سطيف	0	2	2	0	4
عنابة	0	3	0	0	3
مستغانم	2	1	0	0	3
ورقلة	0	1	1	0	2
المجموع	5	22	19	30	76

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

(4) تحليل النتائج حسب المؤهل العلمي:

توزعت عينة الدراسة على المبحوثين من حيث المؤهل المهني حيث نجد أن أكبر نسبة سجلت كانت لحملة شهادة الليسانس ب: 25 بما يعادل نسبة 32.5% ثم يليها حملة كل من شهادتي الماجستير والدكتوراه ب: 25 فرد بنسبة 31.6% و في المرتبة الأخيرة حملة الشهادة المهنية ب: 3 أفراد بنسبة 3.9% ويرجع هذا الاختلاف إلى التنوع في عينة الدراسة من حيث الشهادات المهنية المحمولة عندهم.

الجدول رقم (18): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل	Fréquence	Pourcentage
مهنية شهادة	3	3,9
ليسانس	25	32,9
ماجستير	24	31,6
الدكتوراه	24	31,6
Total	76	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

أما بالنسبة لتنوع العينة من حيث المؤهل العلمي والتنوع الجغرافي لهم فقد جاء كما هو موضح في الجدول الموالي والذي يبين ارتفاع النسبة لكل من ولايتي المسيلة و برج بوعريج وهذا راجع إلى الأسباب السابقة الذكر: الجدول رقم (19): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي وتوزيعهم الجغرافي.

	المؤهل				Total
	شهادة مهنية	ليسانس	ماجستير	دكتور	
الجزائر	0	3	0	2	5
الجلفة	0	0	2	0	2
المسيلة	3	16	8	14	41
باتنة	0	0	4	0	4
بوعريج برج	0	6	2	2	10
بسكرة	0	0	0	2	2
سطيف	0	0	4	0	4
عنابة	0	0	1	2	3
مستغانم	0	0	3	0	3
ورقلة	0	0	0	2	2
Total	3	25	24	24	76

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

(5) تحليل النتائج حسب الوظيفة:

لقد اختلفت عينة الدراسة وتتنوع الوظيفة للعينة المدروسة لكل ما بين المهنيين والأكاديميين كما هو موضح في الجدول الذي يبين أن أكبر نسبة سجلت للأكاديميين الممثلين بالأساتذة الجامعيين ب: 30 فرد بما يعادل نسبة 39,5 % ثم تليها مهنة محافظة الحسابات ب: 22 فرد بما يعادل نسبة 28,9% ثم تلتها مهنة المحاسبين المعتمدين ب: 19% أي بنسبة 25%, لتأتي في الأخير ب خمسة أفراد مستجوبين بنسبة 6,6 % والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (20): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

	Fréquence	Pourcentage
جامعي أستاذ	30	39,5
معتمد محاسب	19	25,0
حسابات محافظ	22	28,9
محاسبي خبير	5	6,6
Total	76	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

أما بالنسبة لتنوع المهن للعينة المدروسة حسب التوزيع الجغرافي فقد جاءت متنوعة كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (21): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة وتوزيعهم الجغرافي.

	الوظيفة				Total
	محاسبي خبير	حسابات محافظ	معتمد محاسب	جامعي أستاذ	
الجزائر	1	2	0	2	5
الجلفة	0	1	0	1	2
المسيلة	1	9	11	20	41
باتنة	0	0	0	4	4
برج بوعريج	1	3	5	1	10
بسكرة	0	0	0	2	2
سطيف	0	2	2	0	4
عناينة	0	3	0	0	3
مستغانم	2	1	0	0	3
ورقلة	0	1	1	0	2
المجموع	5	22	19	30	76

(6) المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

(7) تحليل النتائج حسب عدد سنوات الخبرة:

لقد اختلفت عينة الدراسة ودرجة الخبرة للعينة المدروسة لكل ما بين المهنيين والأكاديميين كما هو موضح في الجدول الذي يبين أن أكبر نسبة سجلت للفئة الذين تتراوح خبرتهم ما بين 5 وعشر سنوات خبرة، بما يعادل نسبة 35,5 % ثم تليها الفئة التي تقل خبرتهم عن 5 سنوات، بما يعادل نسبة 28,9% ثم تلتها الفئة التي تتراوح خبرتهم من 1 إلى 15 سنة بنسبة 11,8% لتأتي في الأخير الفئة التي تجاوزت خبرتهم أكثر من 15 سنة بنسبة 23,7% والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (22): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة:

الخبرة	Nombre	Nb.colonnes (%)
أقل من 5 سنوات	22	28,9%
من 5 إلى 10 سنوات	27	35,5%
من 11 إلى 15 سنة	9	11,8%
أكثر من 15	18	23,7%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

أما بالنسبة لتوزيع العينة من حيث الخبرة وتوزيعها الجغرافي فيمكن توضيحه بالجدول التالي والذي يبين ارتفاع النسبة لكل من ولايتي المسيلة و برج بوعرريج وهذا راجع إلى الأسباب السابقة الذكر:
الجدول رقم (23): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة وتوزيعهم الجغرافي.

	الخبرة				Total
	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 15	
الجزائر	1	3	1	0	5
الجلفة	2	0	0	0	2
المسيلة	11	14	2	14	41
باتنة	1	2	1	0	4
برج بوعرريج	2	4	1	3	10
بسكرة	1	1	0	0	2
سطيف	1	2	1	0	4
عنابة	0	0	2	1	3
مستغانم	1	1	1	0	3
ورقلة	2	0	0	0	2
المجموع	22	27	9	18	76

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

2.1.1. تحليل نتائج الدراسة:

1. المحور الأول:

الجدول رقم (24): عرض إجابات العينة حول المحور الأول.

Sig. asymptotique	Khi-deux	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
,000	71,474 ^a	60.5	63	3.9	1.3		Q1
,000	65,789 ^a	52.6	54.3	1.3	2.6		Q2
,000	26,237 ^b	34.2	59.8	32.9	13.2	3.9	Q3
,010	11,368 ^a	25	55.4	40.8	17.1		Q4
,000	20,632 ^c	52.6	46.7	10.5			Q5
,000	23,474 ^b	36.8	46.7	15.8	23.7	2.6	Q6
,000	51,895 ^a	55.3	57.6	5.3	6.6		Q7
,000	23,684 ^a	48.7	51.1	17.1	13.2		Q8
,081	6,737 ^a	25	62	35.5	25		Q9
,000	19,053 ^a	30	57	21.1		6.6	Q10
0.000.	45.68	35.46	41.35	15.527	6.54	1.10	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين إجابات أفراد العينة حول مساهمة تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، و نسجل من خلال الجدول أن 41.35% من أفراد العينة يوافقون مساهمة تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، في حين نجد أن 35.46% من أفراد العينة يؤكدون بموافقة شديدة على مساهمة تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.

في حين نجد أن 6.54% من أفراد العينة المدروسة لا يوافقون بأن لتقارير محافظ الحسابات مساهمة في الحد من الفساد المالي، إذن فتقارير محافظ الحسابات حسب العينة المدروسة تساهم في الحد من الفساد المالي، ومن خلال الجدول كذلك يتبين لنا أن قيمة كا² المحسوبة للمحور ككل تقدر ب: 45.68 وهي دالة إحصائياً بمستوى دلالة 0.000، والنسبة لكل عبارة على حده كانت قيم كا² كلها دالة إحصائياً باستثناء العبارة التاسعة والمتعلقة بفترة المراجعة وكفايتها لمحافظ الحسابات من أجل اكتشاف كل أنواع الفساد المالي.

2. المحور الثاني:

الجدول رقم (25): عرض إجابات العينة حول المحور الثاني.

Sig. asymptotique	Chi-deux	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
,000	33,500 ^a	53.9	2.6	1.3			Q11
,000	22,211 ^a	44.7	7.9	32.9			Q12
,188	3,342 ^a	32.9	25	40.8			Q13
,000	48,105 ^b	31.6	13.2	10.5	1.3		Q14
,000	42,316 ^b	42.1	10.5	15.8	2.6		Q15
,000	55,684 ^b	36.8	7.9	5.3	1.3		Q16
,000	38,632 ^b	28.9	17.1	17.1	2.6		Q17
,011	11,158 ^b	28.9	23.7	35.5	10.5		Q18
,000	17,895 ^b	23.7	26.3	16	7.9		Q19
,000	38,868 ^c	3.9	26.3	3.9	44.7	11.8	Q20
,015	12,289 ^c	19.7	21.1		25	5.3	Q21
,000	35,789 ^b	9.2	40.8		6.6		Q22
0.000	41.00	45.18	19.85	20.17	12.67	2.11	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه و الذي يبين إجابات أفراد العينة حول كون مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها، ونسجل من خلال الجدول أن 45.18% من أفراد العينة يوافقون وبشدة أن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها، في حين نجد أن 19.85% من أفراد العينة يوافقون مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.

في حين نجد أن 12.67% من أفراد العينة المدروسة لا يوافقون بأن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.

من خلال الإجابات السابقة سجلنا أن هناك توافق كبير في إجابة عينة الدراسة بأن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.

ومن خلال الجدول كذلك يتبين لنا أن قيم كا² كلها دالة إحصائياً باستثناء العبارة رقم 13 و المتعلقة بتطبيق معايير إعداد تقارير محافظ الحسابات تضمن إعطاء رأي فني محايد.
3. المحور الثالث:

الجدول رقم (26): عرض إجابات العينة حول المحور الثالث

Sig. asymptotique	Khi-deux	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
.000	66,763 ^a	6.6	3.9	50	34.2		Q23
.000	83,342 ^a	18.4	59.2	18.4	2.6		Q24
.000	39,895 ^b	26.3	65.8	7.9			Q25
.000	64,526 ^a	7.9	51.3	30.3	9.2		Q26
.000	60,737 ^c		32.9	57.9	7.9		Q27
.049	6,026 ^b	30.3	46.1	23.7			Q28
.000	30,737 ^c	25	48.7	22.4	3.9		Q29
.000	45,579 ^c	40.8	47.4	9.2	2.6		Q30
.000	42,000 ^c	31.6	51.3	15.8			Q31
.000	39,895 ^c	28.9	51.3	18.4	1.3	11.8	Q32
0.000	32.26	22.68	48.13	21.44	6.48	1.24	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه و الذي يبين إجابات أفراد العينة حول كفاءة وخبرة محافظي الحسابات ومساهمتها في اكتشاف مختلف ممارسات الفساد المالي، ونسجل من خلال الجدول أن 48.13% من أفراد العينة يوافقون على أن كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد، في حين نجد أن 22.68% من أفراد العينة يؤكدون بموافقة شديدة على إدراك أن كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي.

في حين نجد أن 6.48 و 1.24% من أفراد العينة المدروسة لا يوافقون بأن كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي، إذن من خلال اتجاه إجابة العينة ككل فكفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي.

ومن خلال الجدول كذلك يتبين لنا أن قيمة كا² المحسوبة للمحور ككل تقدر ب: 32.26 و هي دالة إحصائياً، بمستوى دلالة 0.000، والنسبة لكل عبارة على حده كانت قيم كا² كلها دالة إحصائياً باعتبار كل القيم أقل أو تساوي الصفر أي أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في آراء العينة المدروسة حول مدى كفاءة وخبرة محافظي الحسابات ومساهمتها في اكتشافه لمختلف ممارسات الفساد المالي.

2.111 اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال هذا العنصر نهتم بتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتحصل عليها من أدوات الدراسة، وسنحاول تقييم الفرضيات الموضوعية أول البحث من أجل إثباتها أو نفيها.

1.2.111 اختبار الفرضية الأولى:

تساهم تقارير محافظ الحسابات من الحد من الفساد المالي

يمكن تلخيص نتائج المحور الأول، في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نتائج المحور الأول.

العبارة	المتوسط	الانحراف	درجة الأهمية*
1. يعتبر وجود محافظ الحسابات في المؤسسة بمثابة الترياق المضاد للفساد المالي أثناء فترة المراجعة	4,28	0,602	هام جدا
2. تأكد محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بالشفافية والإفصاح يساعد على الوقاية من الفساد المالي.	4,37	0,650	هام جدا
3. محافظ الحسابات هو المسؤول على حماية أموال المؤسسة من الاحتيال والاختلاس ، السرقة...الخ.	3,45	1,038	هام
4. يتعرض محافظ الحسابات للمساومة في حالة اكتشاف أي نوع من أنواع الفساد المالي.	3,42	0,970	هام
5. قيام محافظ الحسابات بمهمته وفق شروط العمل المتعارف عليها أحد الأسباب المساهمة في الحد من الفساد المالي.	4,26	0,640	هام جدا
6. التزام محافظ الحسابات بالسر المهني يمنعه من إفشاء معلومات حول الفساد المالي في المؤسسة.	3,50	1,149	هام
7. تقيد محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يفرض عليه القيام بالدور المنوط به بكل فعالية.	4,24	0,795	هام جدا
8. يحرص محافظ الحسابات على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء والغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره.	3,78	0,932	هام
9. فترة المراجعة كافية ل محافظ الحسابات من أجل اكتشاف كل أنواع الفساد المالي.	3,29	1,004	هام
10. يتضمن تقرير محافظ الحسابات معلومات تفيد بوجود فساد مالي في المؤسسة محل المراجعة في حالة اكتشافها.	3,92	1,068	هام
	3,841	3,756	هام

من خلال الجدول رقم (27) والذي يبين متوسط عبارات المحور الأول والانحراف المعياري لكل منها. من خلال قراءة الجدول أن متوسط العبارات ككل و المقدر (3.84) بأن مساهمة تقارير محافظ الحسابات لهما أهمية واضحة في الحد من الفساد المالي، وان دراسة عبارات المحور نجد أن هناك تفاوت بين وجهات النظر لأفراد العينة المدروسة حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي و التي كانت كما يلي:

* تم تحديد درجة الأهمية و فق المتوسط المرجح، أنظر الملحق رقم (04)

تحصلت (4) عوامل فقط على تأييد قوي من قبل أفراد العينة المدروسة حول مدى مساهمة تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، حيث يزيد متوسط حسابها عن (4.14) وفقا لسلم ليكرت، شملت العوامل (1,2,5,7) كانت الأفضلية من بين لهذه العوامل للفقرة الثانية في مدى تأكد محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بالشفافية والإفصاح يساعد على الوقاية من الفساد المالي حيث بلغ متوسط الحسابي لها (4,37)، ثم تليها الفقرة الأولى التي تعتبر وجود محافظ الحسابات في المؤسسة بمثابة الترياق المضاد للفساد المالي أثناء فترة المراجعة حيث بلغ متوسط الحسابي لها (4.28)، ثم الفقرة الخامسة التي تتمحور حول قيام محافظ الحسابات بمهمته وفق شروط العمل المتعارف عليها أحد الأسباب المساهمة في الحد من الفساد المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4,26)، لتأتي في الأخير العبارة السابعة و التي تتمحور حول تقيد محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يفرض عليه القيام بالدور المنوط به بكل فعالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.14).

بينما تحصلت باقي العوامل على تأييد متوسط الأهمية من قبل أفراد العينة المدروسة حيث يزيد تراوح متوسطها الحسابي ما بين (3.29_3.78) من قبل أفراد العينة المدروسة وفقا لسلم ليكرت والتي شملت العوامل (3,4,6,8,9,10) كانت الأفضلية من بين لهذه العوامل للفقرة العاشرة والتي تتمحور حول مدى ضمان تقرير محافظ الحسابات معلومات تفيد بوجود فساد مالي في المؤسسة محل المراجعة في حالة اكتشافها حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.92)، ثم تلتها الفقرة الثامنة والتي تتمحور حول حرص محافظ الحسابات على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء والغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.78)، ثم الفقرة السادسة حول مدى التزام محافظ الحسابات بالسرية المهنية يمنعه من إفشاء معلومات حول الفساد المالي في المؤسسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,50) ثم تلتها الفقرة الثالثة والتي حملت محافظ الحسابات المسؤولية على حماية أموال المؤسسة من الاحتيال والاختلاس والسرقية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,45)، لتأتي فيما بعد الفقرة الرابعة والتي تحدثت حول تعرض محافظ الحسابات للمساومة في حالة اكتشاف أي نوع من أنواع الفساد المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,42)، لنجد في الأخير العبارة التاسعة حول فترة المراجعة الكافية لمحافظ الحسابات من أجل اكتشاف كل أنواع الفساد المالي بمتوسط حسابي بلغ (3,29).

كما أن الانحراف المعياري للعبارات المدروسة والذي تراوح ما بين 0.602-1.068 على وجود اتفاق عام بين أفراد عينة البحث حول أهمية تقارير محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.

ولاختبار صحة الفرضية الأولى من خطئها، تم إجراء الاختبار التائي للعينة الواحدة (one simple t-test)

لاختبار صحة الفرضية الأولى والتي تتمحور كما يلي:

تساهم تقارير محافظ الحسابات من الحد من الفساد المالي.

ويقوم هذا الاختبار بمقارنة متوسط كل محور بقيمة افتراضية (03)، و عند مستوى دلالة $\alpha = 5\%$ و تكون

قاعدة اتخاذ القرار بالشكل التالي:

- رفض H_0 (الفرضية الصفرية) و قبول H_1 (الفرضية البديلة) إذا كانت القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ل (t) أو إذا كانت $\alpha \leq 0.05$
- قبول H_0 (الفرضية الصفرية) و رفض H_1 (الفرضية البديلة) إذا كانت القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ل (t) أو إذا كانت $0.05 \geq \alpha$.

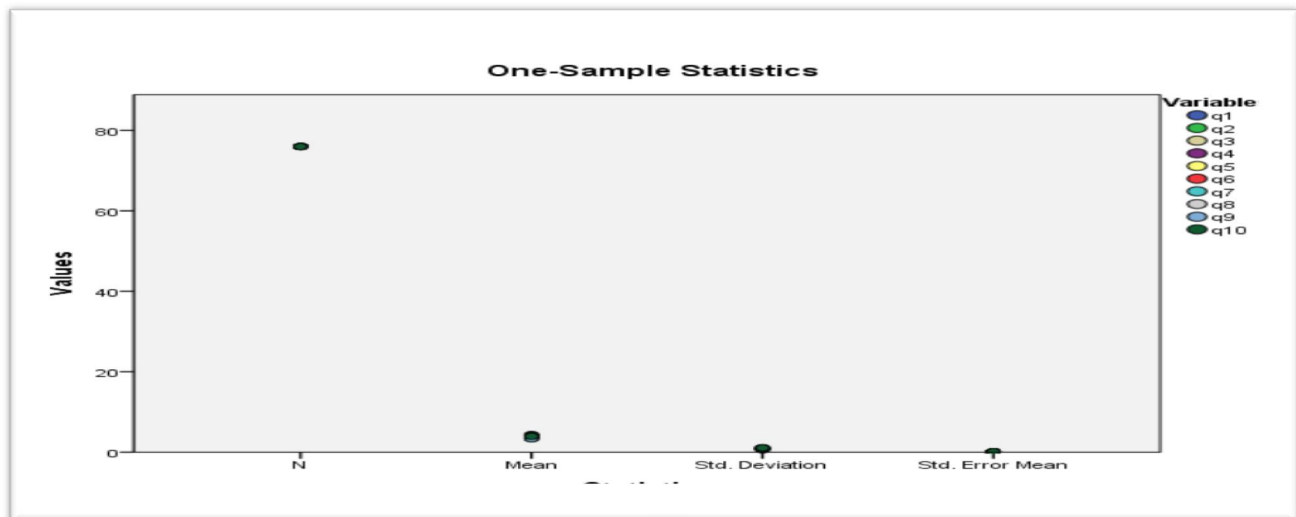
وتقدر القيمة (t) عند مستوى الدلالة 5% و درجة حرية 91 ب (1.9861) و لقد كانت النتائج هذا الاختبار كما

هي في الجدول التالي:

الجدول رقم (28):نتائج اختبار الفرضية الأولى.

القرار	الدالة	Sig	t	المتوسط	العبارة
دال	,000	18,477	1,276	11. يعتبر وجود محافظ الحسابات في المؤسسة بمثابة الترياق المضاد للفساد المالي أثناء فترة المراجعة.	
دال	,000	18,354	1,368	12. تأكد محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بالشفافية والإفصاح يساعد على الوقاية من الفساد المالي.	
دال	,000	3,758	,447	13. محافظ الحسابات هو المسؤول على حماية أموال المؤسسة من الاحتيال والاختلاس ، السرقة...الخ.	
دال	,000	3,785	,421	14. يتعرض محافظ الحسابات للمساومة في حالة اكتشاف أي نوع من أنواع الفساد المالي.	
دال	,000	17,201	1,263	15. قيام محافظ الحسابات بمهمته وفق شروط العمل المتعارف عليها أحد الأسباب المساهمة في الحد من الفساد المالي.	
دال	,000	3,794	,500	16. التزام محافظ الحسابات بالسر المهني يمنعه من إفشاء معلومات حول الفساد المالي في المؤسسة.	
دال	,000	12,552	1,145	17. تقيد محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يفرض عليه القيام بالدور المنوط به بكل فعالية.	
دال	,000	7,259	,776	18. يحرص محافظ الحسابات على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء والغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره.	
دال	,014	2,513	,289	19. فترة المراجعة كافية لمحافظ الحسابات من أجل اكتشاف كل أنواع الفساد المالي.	
دال	,000	7,519	,921	20. يتضمن تقرير محافظ الحسابات معلومات تفيد بوجود فساد مالي في المؤسسة محل المراجعة في حالة اكتشافها.	

الشكل رقم (17):التمثيل النقطي لنتائج اختبار الفرضية الأولى.



من خلال الجدول السابق والتمثيل النقطي والذي قد بين نتائج التحليل الإحصائية باستخدام اختبار (t) فان أساليب المعاينة الإحصائية لها أهمية بارزة من وجهة نظر المراجع الخارجي حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية $0.05 > sig$ والقيمة المطلقة ل (t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.98)، وقد فاقت القيم المطلقة لاختبار t القيم الجدولية، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 > sig$ و حسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه تساهم تقارير محافظ الحسابات من الحد من الفساد المالي.

III. 2.2 اختبار الفرضية الثانية:

مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضي عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها. يمكن تلخيص نتائج المحور الثاني المتضمن عبارات الفرضية الثانية، والتي تضمنتها محاور الاستبيان في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): نتائج المحور الثاني.

العبارة	المتوسط	القيمة	الأهمية
1. إن توافر الاستقلالية و الحياد يعزز الثقة في التقارير التي يعدها محافظ الحسابات.	4,51	0,554	هام جدا
2. الالتزام بالأسس و المبادئ التي تحكم ممارسة مهنة محافظ الحسابات تعطي مصداقية للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة.	4,37	0,629	هام جدا
3. تطبيق معايير إعداد تقارير محافظ الحسابات تضمن إعطاء رأي فني محايد.	4,08	0,762	هام
4. المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات تلزمه على بذل العناية اللازمة لحماية أموال المؤسسة.	4,16	0,694	هام
5. بذل العناية المهنية الملائمة لمحافظ الحسابات تمكنه من إعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة	4,26	0,755	هام جدا
6. المراجعة الداخلية مساعدة لعمل محافظ الحسابات	4,26	0,661	هام جدا
7. مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية دليل على حسن سير المؤسسة وحرصها على الحفاظ على سمعتها.	4,07	0,754	هام
8. تأكيد محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية دليل على عدم وجود أي شكل من أشكال الفساد المالي.	3,84	0,967	هام
9. يقدم محافظ الحسابات تقارير عن حدوث أي تجاوزات في القوائم المالية وقت حدوثها.	3,82	0,890	هام
10. لا يهتم المستثمرون بما يرد في تقرير محافظ الحسابات.	2,53	1,000	غير هام
11. نظرة المستثمرين الحاليين أو الجدد إلى المؤسسة في حالة وجود فساد مالي تكون سلبية جدا.	3,33	1,204	متوسط الأهمية
12. يطلب المستثمرون الجدد معلومات حول رأي محافظ الحسابات في قوائم المؤسسة قبل الانضمام.	3,55	0,755	هام
	4.67	1.62	

من خلال الجدول رقم () و الذي يبين متوسط عبارات المحور الثاني و الانحراف المعياري لكل منها. من خلال قراءة الجدول أن متوسط العبارات ككل والمقدر (4.67) نستدل بأن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضي عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها حسب رأي أفراد العينة المستجوبة، ومن دراسة عبارات

المحور نجد أن هناك تفاوت بين وجهات النظر لأفراد العينة المدروسة حول مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية و ما يعطيه من ثقة للمستخدمين والتي كانت كما يلي:

تحصلت (4) عوامل فقط على تأييد قوي من قبل أفراد العينة المدروسة بدرجة أهمية (هام جدا)، للمصادقية التي يضيفها محافظ الحسابات على القوائم المالية لدى المستخدمين، شملت العبارات (1،2،5،6) بمتوسطات حسابية تتراوح بين 4.26-4.51، وكانت الأفضلية بين هذه العوامل للعبارة الأولى التي تمحورت حول توافر الاستقلالية و الحياد للمراجع ومما يعزز الثقة في التقارير التي يعدها محافظ الحسابات بمتوسط حسابي 4.51، ثم تلتها العبارة الثانية حول الالتزام بالأسس والمبادئ التي تحكم ممارسة مهنة محافظ الحسابات تعطى مصادقية للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة بمتوسط حسابي 4.37.

ولقد تحصلت باقي العبارات على درجة أهمية (هام) من قبل عينة البحث، بمتوسطات حسابية تتراوح ما بين 2.5-4.08 وفقا لسلم لكرت، شملت باقي العبارات كانت الأفضلية من بين لهذه العوامل للفقرة الثالثة حول تطبيق معايير إعداد تقارير محافظ الحسابات وما يتضمنه من إعطاء رأي فني محايد حيث بلغ متوسط الحسابي لها (4.08)، ثم تليها الفقرة السابعة بتعبير مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية دليل على حسن سير المؤسسة وحرصها على الحفاظ على سمعتها. والتي تحصلت على متوسط حسابي 4.07 لتتوالى بعدها باقي العبارات بمتوسطات متقاربة

كما أن الانحراف المعياري للعبارات المدروسة والذي تراوح ما بين 0.554-1.204 على وجود اتفاق عام بين أفراد عينة البحث على أن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضيف عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.

لاختبار صحة الفرضية الأولى من خطئها، تم إجراء الاختبار التائي للعينة الواحدة (one simple t-test) لاختبار صحة الفرضية الأولى والتي تتمحور كما يلي:

تساهم تقارير محافظ الحسابات من الحد من الفساد المالي.

يقوم هذا الاختبار بمقارنة متوسط كل محور بقيمة افتراضية (03)، و عند مستوى دلالة $\alpha = 5\%$ و تكون قاعدة اتخاذ القرار بالشكل التالي:

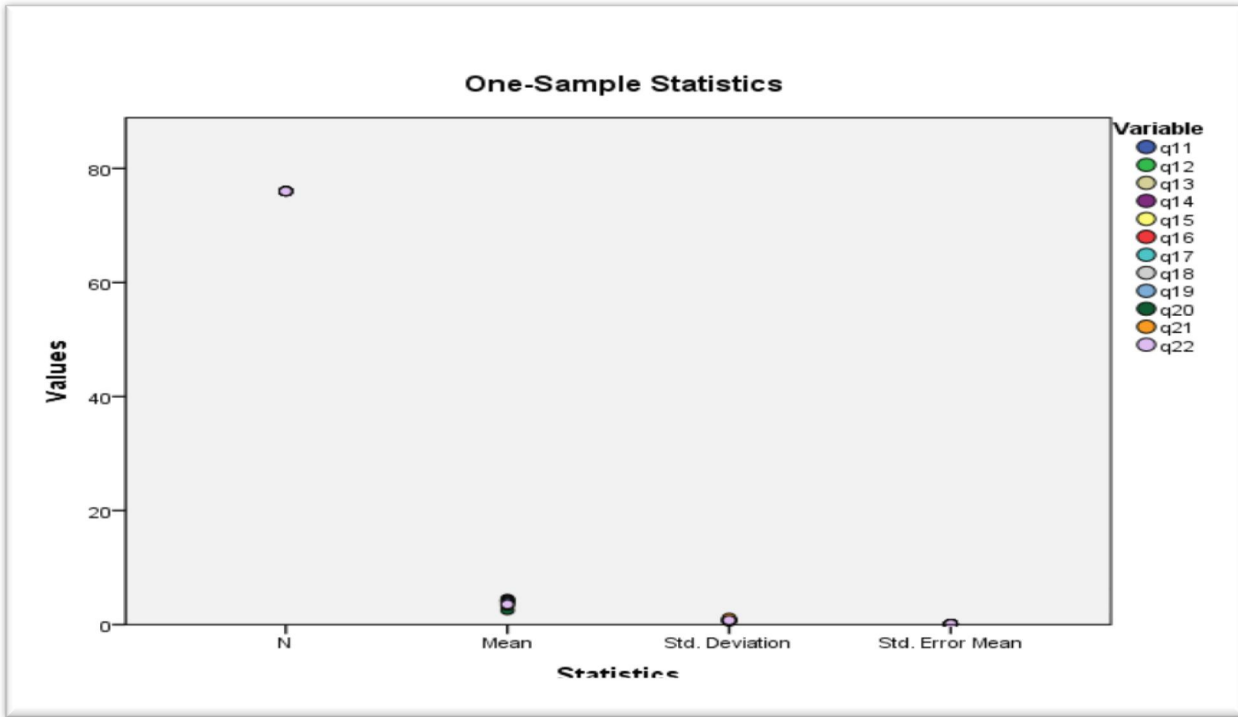
- رفض H_0 (الفرضية الصفرية) و قبول H_1 (الفرضية البديلة) اذا كانت القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ل (t) او اذا كانت $\alpha \leq 0.05$
- قبول H_0 (الفرضية الصفرية) و رفض H_1 (الفرضية البديلة) اذا كانت القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ل (t) او اذا كانت $\alpha \geq 0.05$.

وتقدر القيمة (t) عند مستوى الدلالة 5% و درجة حرية 91 ب (1.9861) و لقد كانت النتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار الفرضية الثانية.

القرار	الدلالة	Sig	t	المتوسط	العبارة
قبول	دال	,000	23,8 ^{٢٨}	4,51	1. إن توافر الاستقلالية و الحياد يعزز الثقة في التقارير التي يعدها محافظ الحسابات.
	دال	,000	18,962	4,37	2. الالتزام بالأسس و المبادئ التي تحكم ممارسة مهنة محافظ الحسابات تعطي مصداقية للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة.
	دال	,000	12,347	4,08	3. تطبيق معايير إعداد تقارير محافظ الحسابات تضمن إعطاء رأي فني محايد.
	دال	,000	14,549	4,16	4. المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات تلزمه على بذل العناية اللازمة لحماية أموال المؤسسة.
	دال	,000	14,588	4,26	5. بذل العناية المهنية الملائمة لمحافظ الحسابات تمكنه من إعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة
	دال	,000	16,6 ^{٦٨}	4,26	6. المراجعة الداخلية مساعدة لعمل محافظ الحسابات
	دال	,000	12,318	4,07	7. مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية دليل على حسن سير المؤسسة وحرصها على الحفاظ على سمعتها.
	دال	,000	7,593	3,84	8. تأكيد محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية دليل على عدم وجود أي شكل من أشكال الفساد المالي.
	دال	,000	7,990	3,82	9. يقدم محافظ الحسابات تقارير عن حدوث أي تجاوزات في القوائم المالية وقت حدوثها.
	دال	,000	-	2,53 ^{١١٣}	10. لا يهتم المستثمرون بما يرد في تقرير محافظ الحسابات.
	دال	,020	2,38 ¹	3,33	11. نظرة المستثمرين الحاليين أو الجدد إلى المؤسسة في حالة وجود فساد مالي تكون سلبية جدا.
	دال	,000	6,378	3,55	12. يطلب المستثمرون الجدد معلومات حول رأي محافظ الحسابات في قوائم المؤسسة قبل الانضمام.

الشكل رقم (19): التمثيل النقطي لنتائج الفرضية الثانية.



من خلال الجدول السابق و التمثيل النقطي والذي قد بين نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (t) فان مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضي عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها، حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية $0.05 > sig$ والقيمة المطلقة ل (t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.98)، وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الثاني (73.189) وهي أكبر من القيمة الجدولية، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 > sig$ وحسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه:

مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يضي عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.

3.2.11 اختبار الفرضية الثالثة:

كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي

يمكن تلخيص نتائج المحور الثالث في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): نتائج المحور الثالث.

العبارة	المتوسط	الانحراف	درجة الأهمية
1. ممارسي الفساد المالي أكثر ذكاء من محافظي الحسابات.	2,72	,888	متوسط الأهمية
2. قيام محافظ الحسابات بتنظيم عملية المراجعة والاستعانة بالمساعدين ذوي الخبرة من شأنه المساهمة في اكتشاف ممارسات الفساد المالي.	3,91	,769	هام
3. كثرة عمليات المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات توفر لديه خبرة كافية تساهم في اكتشاف الفساد المالي.	4,2	,559	جدا هام
4. الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات له دور مهم في اكتشاف الفساد المالي.	3,55	,823	هام
5. يأخذ محافظ الحسابات بمبدأ الحيطة و الحذر في التقصي عن ممارسات الفساد المالي.	4,21	,699	جدا هام
6. قيام محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة أثناء عملية المراجعة يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في القوائم المالية.	4,07	,736	هام
7. الاطلاع الكافي على معايير المراجعة الدولية يؤدي لاكتشاف أشكال الفساد المالي.	3,95	,798	هام
8. وجود دورات تدريبية حول الفساد المالي من شأنه زيادة خبرة محافظ الحسابات في اكتشاف أشكال الفساد المالي.	4,26	,737	جدا هام
9. تمنح استقلالية محافظ الحسابات و فريق عمله القدرة على تحديد مواطن الفساد المالي.	4,12	,765	هام
10. التكامل وعلاقات التعاون بين زملاء المهنة في مختلف المناطق يزيد من فرص اكتشاف الفساد المالي.	4,08	,726	هام
	3.905	69.38	

من خلال الجدول رقم (31) و الذي يبين متوسط عبارات المحور الثالث والانحراف المعياري لكل منها. من خلال قراءة الجدول أن متوسط العبارات ككل و المقدر (3.905) نستدل بأن كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي، ومن دراسة عبارات المحور نجد أن هناك تفاوت بين وجهات النظر لأفراد العينة المدروسة حول مدى مساهمة محافظ الحسابات بكفاءته وخبرته في الحد من الفساد المالي والتي كانت كما يلي:

تحصلت (3) عوامل فقط على تأييد قوي من قبل أفراد العينة المدروسة بأن كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي، حيث يزيد متوسط حسابها عن (4.17) وفقاً لسلم ليكرت، شملت العوامل (3،5،8) كانت الأفضلية من بين لهذه العوامل للفقرة الثامنة والتي تمحورت فيما لو وجدت دورات تدريبية حول الفساد المالي وما يخلفه من زيادة في خبرة محافظ الحسابات في اكتشاف الفساد المالي وهذا بمتوسط حسابي يقدر ب4.26، لتليها العبارة الخامسة والتي أخذت بعين الاعتبار أخذ محافظ الحسابات بمبدأ الحيطة والحذر في التقصي عن ممارسات الفساد المالي بمتوسط حسابي قدر ب 4.21، ثم جاءت بعدهم العبارة الثالثة بنسبة قدر ب 4.2 والتي تحدثت عن كثرة عمليات المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات توفر لديه خبرة كافية تساهم في اكتشاف الفساد المالي.

ولقد حصلت باقي العبارات على تأييد من قبل عينة البحث بدرجة أهمية - هام - إذ تراوحت متوسطاتها ما بين 3.2-4.2 من قبل أفراد العينة المدروسة وفقاً لسلم ليكرت التي شملت العبارات المتبقية، كانت الأفضلية من بين لهذه العبارة التاسعة حول منح استقلالية محافظ الحسابات وفريق عمله القدرة على تحديد مواطن الفساد المالي بمتوسط حسابي قدر ب 4.12.

كما أن الانحراف المعياري للعبارات المدروسة و الذي تراوح ما بين 0.554-1.204 على وجود اتفاق عام بين أفراد عينة البحث على أن كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي. لاختبار صحة الفرضية الأولى من خطئها، تم إجراء الاختبار التائي للعينة الواحدة (one simple t-test) لاختبار صحة الفرضية الأولى والتي تتمحور كما يلي:

كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي و يقوم هذا الاختبار بمقارنة متوسط كل محور بقيمة افتراضية (03)، وعند مستوى دلالة $\alpha = 5\%$ و تكون قاعدة اتخاذ القرار بالشكل التالي:

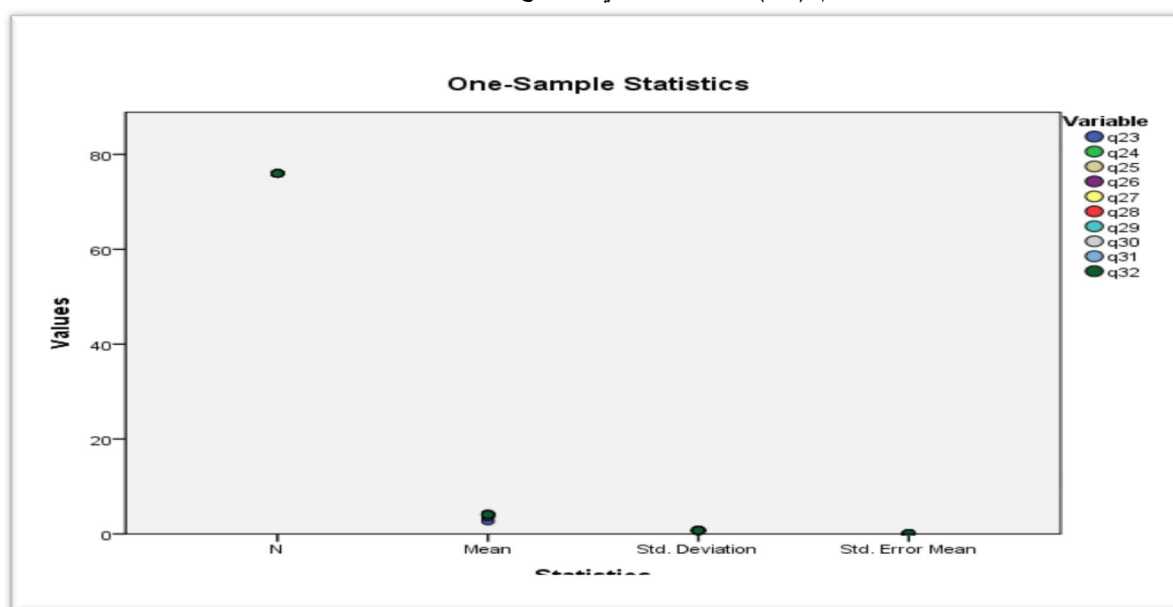
- رفض H_0 (الفرضية الصفرية) و قبول H_1 (الفرضية البديلة) إذا كانت القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ل (t) أو إذا كانت $\alpha \leq 0.05$.
- قبول H_0 (الفرضية الصفرية) و رفض H_1 (الفرضية البديلة) إذا كانت القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ل (t) أو إذا كانت $\alpha \geq 0.05$.

وتقدر القيمة (t) عند مستوى الدلالة 5% و درجة حرية 91 ب (1.9861) و لقد كانت النتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول التالي:

الجدول رقم (32):نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

القرار	الدلالة	Sig	t	المتوسط	المحور
		,008	-2,711	3,91	11. ممارسي الفساد المالي أكثر ذكاء من محافظي الحسابات.
	دال	,000	10,292	4,18	12. قيام محافظ الحسابات بتنظيم عملية المراجعة والاستعانة بالمساعدين ذوي الخبرة من شأنه المساهمة في اكتشاف ممارسات الفساد المالي.
	دال	,000	18,474	3,55	13. كثرة عمليات المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات توفر لديه خبرة كافية تساهم في اكتشاف الفساد المالي.
	دال	,000	5,854	4,21	14. الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات له دور مهم في اكتشاف الفساد المالي.
	دال	,000	15,100	4,07	15. يأخذ محافظ الحسابات بمبدأ الحيطة و الحذر في التقصي عن ممارسات الفساد المالي.
	دال	,000	12,617	3,95	16. قيام محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة أثناء عملية المراجعة يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في القوائم المالية.
	دال	,000	10,346	4,26	17. الاطلاع الكافي على معايير المراجعة الدولية يؤدي لاكتشاف أشكال الفساد المالي.
	دال	,000	14,942	4,12	18. وجود دورات تدريبية حول الفساد المالي من شأنه زيادة خبرة محافظ الحسابات في اكتشاف أشكال الفساد المالي.
	دال	,000	12,739	4,08	19. تمنح استقلالية محافظ الحسابات و فريق عمله القدرة على تحديد مواطن الفساد المالي.
	دال	,000	12,957	2,72	20. التكامل وعلاقات التعاون بين زملاء المهنة في مختلف المناطق يزيد من فرص اكتشاف الفساد المالي.
			69.388		21.

الشكل رقم (20):التمثيل النقطي لنتائج الفرضية الثالثة.



من خلال الجدول السابق والتمثيل النقطي والذي قد بين نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (t) فان كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي، حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية $0.05 > sig$ والقيمة المطلقة ل (t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.98)، وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الأول (69.388) وهي أكبر من القيمة الجدولية، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 > sig$ وحسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أن: كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي

II. 2.4. الفرضية الرابعة

لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة)

1. لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي و فق متغير الجنس.

من خلال المقارنة بين المتوسطات الذكور والإناث، نجد أنهما متقاربان، حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي، ومن أجل معرفة مدى جوهرية هذا الفرق قمنا بإجراء اختبار t والموضح في الجدول:

الجدول رقم (33): اختبار الفروق ANOVA لمتغير الجنس.

		Equal variances assumed	Equal variances not assumed	
		T3	T3	
Levene's Test for Equality of Variances	F	1.359		
	Sig.	.247		
t-test for Equality of Means	t	.856	1.205	
	df	74	14.063	
	Sig. (2-tailed)	.395	.248	
	Mean Difference	1.53566	1.53566	
	Std. Error Difference	1.79321	1.27405	
	95% Confidence Interval of the Difference	Lower	-2.03739-	-1.19576-
		Upper	5.10870	4.26707

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال نتائج الجدول السابق و التي تبين أن $sig = 0.0395$ أكبر من 0.05 و بالتالي فإننا نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود اختلافات جوهرية بين متوسطي كل من الذكور والإناث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي.

2. لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي و فق متغير العمر.

من خلال المقارنة بين المتوسطات لأعمار العينة المدروسة، نجد أنها متقاربة و لمعرفة إذا كانت هذه الاختلافات جوهرية بين هذه المتوسطات نقوم بالاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): اختبار ANOVA لمتغير العمر

ANOVA					
العمر	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	18.218	16	1.139	1.362	.193
Within Groups	49.309	59	.836		
Total	67.526	75			

من خلال اختبار one way anova نجد أن قيمة sig=1.362 وهي أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود اختلافات جوهرية.

لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي و فق متغير العمر .

3. لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي و فق متغير الوظيفة.

من خلال المقارنة بين متوسطات وظائف العينة المدروسة، نجد أنها متقاربة و لمعرفة إذا كانت هذه الاختلافات جوهرية بين هذه المتوسطات نقوم بالاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): اختبار ANOVA لمتغير الوظيفة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	9.083	16	.568	.533	.918
Within Groups	62.864	59	1.065		
Total	71.947	75			

من خلال اختبار one way anova نجد أن قيمة sig=0.533 و هي أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود اختلافات جوهرية.

لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي وفق متغير الوظيفة.

4. لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي و فق متغير الخبرة

من خلال المقارنة بين متوسطات مستويات الخبرة للعينة المدروسة، نجد أنها متقاربة ولمعرفة إذا كانت هذه الاختلافات جوهرية بين هذه المتوسطات نقوم بالاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): اختبار ANOVA لمتغير الخبرة

ANOVA					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	30.735	16	1.921	1.053	.418
Within Groups	107.621	59	1.824		
Total	138.355	75			

من خلال اختبار one way anova نجد أن قيمة sig=1.053 وهي أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود اختلافات جوهرية. لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي و فق متغير الخبرة.

5. لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي و فق متغير المؤهل العلمي

من خلال المقارنة بين متوسطات مستويات التأهيل العلمي للعينة المدروسة، نجد أنها متقاربة ولمعرفة إذا كانت هذه الاختلافات جوهرية بين هذه المتوسطات نقوم بالاختبار الموضح في الجدول التالي:

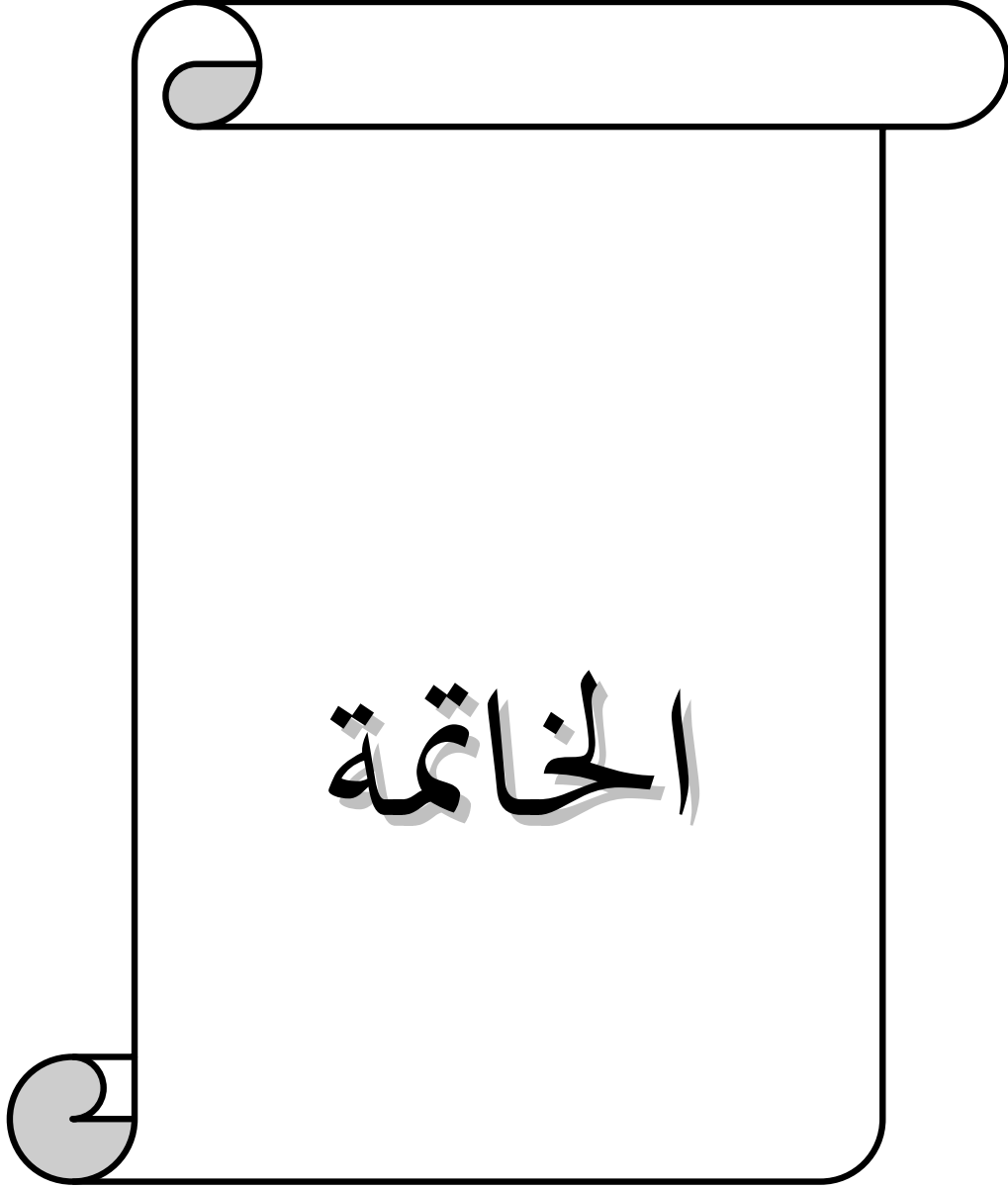
الجدول رقم (37): اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	15.313	16	.957	1.254	.257
Within Groups	45.042	59	.763		
Total	60.355	75			

من خلال اختبار one way anova نجد أن قيمة sig=1.254 وهي أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود اختلافات جوهرية. لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة البحث حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي وفق متغير التأهيل العلمي.

خاتمة الفصل

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على دور محافظ الحسابات في كشف كل أشكال الفساد المالي وزيادة الثقة في مخرجات المؤسسات من خلال فحص القوائم المالية التي تعدها المؤسسة محل المراجعة من خلال فحص القوائم المالية التي تعدها المؤسسة محل المراجعة من خلال ابداء الرأي فني محايد حولها من خلال التأكد من مطابقتها للمبادئ المحاسبية المعمول بها والمقبولة وتعبيرها عن الوضعية المالية للمؤسسة. قمنا بالدراسة عن طريق جمع المعلومات من خلال استبيان وزع على عينة الدراسة، حيث شملت الدراسة أكاديميين ومهنيين من أصحاب التخصص في مجال المحاسبة والتدقيق هذا على اختلاف أعمارهم وخبراتهم ومؤهلاتهم حيث تم التعرف من خلال هذه الدراسة على أن لمحافظ الحسابات دور كبير في الكشف والوقاية من كل التلاعبات التي يمكن أن تقع وبالتالي الأخذ برأيه وهذا يعني أن الرأي الذي يبديه محافظ الحسابات يعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.



إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي من خلال الرأي الفني المحايد حول صدق القوائم المالية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة وفقا لمعايير المتعارف عليها حيث تظهر أهمية محافظ في كونه وسيلة تخدم الأطراف الخارجية عن المؤسسة والتي هي بدورها تعتمد على نتائج أعمال المؤسسات حيث نذكر أهم أطراف المستخدمة للتقارير محافظ الحسابات لإدارة المؤسسة، الجهات الحكومية، مصلحة الضرائب المسيرين، المساهمين، حيث أن هذه الأطراف تسعى وراء معلومات تتصف بالمصداقية و التعبير العادل عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

إن ظهور تيار العولمة وتحرير التجارة الخارجية قد أثر على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات كبيرة في بيئة الاقتصادية، كما تلاشت الحواجز السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدول الشيء الذي أدى إلى تطور مهنة المراجعة عبر التاريخ حيث أصبح الاعتماد على مهنة المراجعة الحسابات كمهنة ضرورية لهذه المرحلة الانتقالية و للتعرف على مهنة محافظ الحسابات سلطنا الضوء على الإطار النظري لمراجعة الحسابات وهذا من أجل تحديد الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات محل المراجعة.

حيث عولجت الإشكالية عبر أربعة فصول رئيسية من أجل تحديد الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي في الجزائر محاولا الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات التي تم طرحها وهذا انطلاقا من القوانين التي نظمت المهنة في الجزائر منذ الاستقلال.

تطرقنا في الفصل الأول للمراجعة بصفة عامة حيث تم تتبع تاريخيا مهنة المراجعة من خلال المبحث الأول أما في المبحث الثاني تناولنا خلاله مدخل نظري لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر، أما في المبحث الثاني تناولنا خلاله المدخل النظري لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر وهذا من خلال التركيز على مجموعة من النقاط التي تزيل الإبهام عن مهنة محافظ الحسابات في الجزائر وفي المبحث الثالث تناولنا مهنة محافظ الحسابات وفق ما نصت عليه القوانين ففي الجزائر أما في المبحث الرابع فقد تناولنا تقارير محافظ الحسابات التي من خلالها يمكن لمحافظ الحسابات و دورها في زيادة الثقة في الأطراف مخرجات المؤسسة.

أما ففي الفصل الثاني تم التركيز على الفساد المالي من خلال أربع مباحث حيث تم توضيح النقاط التالية حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى الإطار العام للفساد من خلال لمحة تاريخية عن الفساد من خلال الحضارات التي ظهر بها محاولين إعطاء تعاريف خاصة بالفساد حيث واجهتنا صعوبات في تحديد تعريف الفساد نتيجة الاختلاف في تعريف موحد للفساد المالي بين الباحثين والمفكرين ومن التعاريف تم استخلاص أهم الخصائص وأنواع الفساد، أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للفساد المالي من خلال تسليط الضوء على تعريف الفساد المالي واستخلاص أهم الخصائص والأشكال التي ظهر بها الفساد المالي بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إليه أما في المبحث الثالث تم تناول تأثيرات والتكاليف الناتجة عن الفساد المالي من خلال النقاط التالية:

الآثار المترتبة عن الفساد المالي ثم التعرف على سبل التخفيف من الفساد المالي أما في المبحث الرابع تم التعرض إلى الإطار المفاهيمي للرقابة على المال العام.

أما في الفصل الثالث تم التعرف على الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في كشف الفساد المالي محاولة منا في إظهار دور محافظ الحسابات في حماية الاقتصاد الوطني عن طريق جملة من الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات.

النتائج و اختبار الفرضيات:

أولا نتائج البحث:

- (1) العمل الذي يقوم به محافظ الحسابات هادف حيث يهدف من خلاله إلى إبداء الرأي الفني المحايد على القوائم المالية خاصة بالمؤسسة محل المراجعة مع ضرورة إيصال الرأي إلى الأطراف ذات الصلة.
- (2) مهمة محافظ الحسابات هي عملية منهجية ومنظمة تقوم على تخطيط مسبق من طرف شخص مؤهل يكون على علم للقيام بمهمته على أحسن وجه.
- (3) لا يمكن العمل بمخرجات المؤسسة إلا إذا تم معالجتها من قبل محافظ الحسابات الذي يقوم بإعطاء الرأي حول مصداقية.
- (4) هناك جملة من تقارير محافظ الحسابات لكل منها دور في قراراته.
- (5) استقلالية محافظ الحسابات من العوامل التي تؤدي إلى جودة المراجعة إذ تعتبر العمود الفقري لمحاربة كل أشكال التجاوزات التي تقع في المؤسسة محل المراجعة.
- (6) يعتبر كل من التأهيل العلمي والعملية والمعرفة بمعايير المراجعة المتعارف عليها نقاط إيجابية في كفاءة محافظ الحسابات.

(7) إصدار تقارير محافظ الحسابات وفق المعايير المتعارف عليها هذا يعني أنها تتصف بالمصداقية المطلوبة.

النتائج التطبيقية:

- (1) في الجزائر لا يتم التقيد بمعايير المراجعة التي تنظم المهنة فحسب بل يتم تطبيق المعايير المتعارف عليها.
- (2) المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات ذات مصداقية وطلب أكثر من المراجعة الداخلية.
- (3) يقوم محافظ الحسابات في المؤسسة بمهمته كمراجع فقط ولا يتعدى حدود ذلك إلى تصحيح الأخطاء المكتشفة بل يكتفي بالتبليغ عنها فقط.
- (4) لاحظنا أن هناك تحسن فيما يخص تنظيم هذه المهنة من خلال القوانين التي تسنها الجزائر من الناحية التطبيقية.
- (5) إن قيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية يعزز الثقة أنها خالية من الأخطاء وتحديد مواطن الخطأ وحالات الغش كوجود أخطاء دفترية في السجلات المحاسبية.

النتائج و اختبار الفرضيات:

أولا نتائج البحث:

- (6) العمل الذي يقوم به محافظ الحسابات هادف حيث يهدف من خلاله إلى إبداء الرأي الفني المحايد على القوائم المالية خاصة بالمؤسسة محل المراجعة مع ضرورة إيصال الرأي إلى الأطراف ذات الصلة
- (7) مهمة محافظ الحسابات هي عملية منهجية ومنظمة تقوم على تخطيط مسبق من طرف شخص مؤهل يكون على علم للقيام بمهمته على أحسن وجه.

- 8) لا يمكن العمل بمخرجات المؤسسة إلا إذا تم معالجتها من قبل محافظ الحسابات الذي يقوم بإعطاء الرأي حول مصداقية هذه المخرجات.
- 9) هناك جملة من تقارير محافظ الحسابات لكل منها دور في قرارات الأطراف ذات الصلة.
- 10) استقلالية محافظ الحسابات من العوامل التي تؤدي إلى جودة المراجعة إذ تعتبر العمود الفقري لمحاربة كل أشكال التجاوزات التي تقع في المؤسسة محل المراجعة.
- 11) يعتبر كل من التأهيل العلمي والعملية والمعرفة بمعايير المراجعة المتعارف عليها نقاط إيجابية في كفاءة محافظ الحسابات
- 12) إصدار تقارير محافظ الحسابات وفق المعايير المتعارف عليها هذا يعني أنها تتصف بالمصداقية المطلوبة.

النتائج التطبيقية:

- 1) المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات ذات مصداقية وطلب أكثر من المراجعة الداخلية.
- 2) يقوم محافظ الحسابات في المؤسسة بمهمته كمراجع فقط ولا يتعدى حدود ذلك إلى تصحيح الأخطاء المكتشفة بل يكتفي بالتبليغ عنها فقط.
- 3) لاحظنا أن هناك تحسن فيما يخص تنظيم هذه المهنة من خلال القوانين التي تسنها الجزائر من الناحية التطبيقية.
- 4) في الجزائر لا يتم التقيد بمعايير المنظمة للمهنة والقوانين والمراسيم فحسب.
- 5) إن قيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية يعزز الثقة أنها خالية من الأخطاء وتحديد مواطن الخطأ وحالات الغش كوجود أخطاء دفترية في السجلات المحاسبية.

الاقتراحات:

- يمكن طرح بعض المواضيع التي من شأنها أن تساهم في إثراء هذا الموضوع ومن بينها نذكر:
- ☞ أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي في الوقاية من الفساد المالي.
 - ☞ نحو إستراتيجية محكمة لمحاربة الفساد المالي.
 - ☞ مسؤولية المراجعة في حماية الاقتصاد الوطني من كافة ممارسات الفساد المالي.
 - ☞ مدى نجاعة مهنة التدقيق في مواجهة خطر الفساد المالي.
 - ☞ تقييم مخاطر الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - ☞ ضرورة تبني معايير المراجعة الدولية وأثره في مكافحة الفساد المالي.
 - ☞ أشكال الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر
 - ☞ الأساليب الحديثة في اكتشاف الفساد المالي.
 - ☞ مهنة المراجعة وتحديات الفساد المالي.
 - ☞ مكافحة الفساد المالي في الجزائر بين الإطار القانوني والواقع الميداني.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولا اللغة العربية:

أ. الكتب

- (1) أمجد سعود الخريشة: جريمة غسل الأموال، ط1، دار الثقافة، 2009، الأردن.
- (2) حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي: مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والاجراءات العلمية، ط1، دار الثقافة، 2009، عمان.
- (3) حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، دار النشر الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- (4) خالد أمين:م. أعلم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان 1980.
- (5) خالد أمين: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الطبعة 1، دار وائل للنشر،الأردن،1999.
- (6) خالد راقب الخطيب: مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، دار النشر مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- (7) زاهرة توفيق سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
- (8) الصبان م س والفيومي م: المراجعة بين النظر والتطبيق، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990.
- (9) صديقي مسعود، أحمد نفاز: المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2010.
- (10) طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود: المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- (11) عبد الوهاب نصر علي: خدمات مراقب الحسابات لسوق المال -المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- (12) عبد الوهاب نصر علي: مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، دار الجامعية الإسكندرية، 2011.
- (13) علي لعشب: الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائر.
- (14) كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا: المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، 2001، بيروت، لبنان.
- (15) لؤي أديب العيسى: الفساد الإداري والبطالة، دار المندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
- (16) لبيب ع والفيومي م: أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية 1998.
- (17) محمد السيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
- (18) محمد سمير الصبان وعبد الله عبد العظيم هلال: الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- (19) محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية -المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- (20) محمد سمير صبان: نظرية المراجعة وآلية التطبيق، الدار الجامعية، 2002-2003، الإسكندرية، مصر.

- (21) أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث للتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الصفا، عمان، 2000.
 - (22) نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الفساد الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2013.
 - (23) هادي التميمي: مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
 - (24) هاشم الشمبري، إيثار الفتلي: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
 - (25) وليام توماس، امرسون هنكي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ، 1997، المملكة العربية السعودية.
- ب-المذكرات:**
- (1) حكيمة مناعي: تقرير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
 - (2) بن مسعود أنفال: دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، قسم الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.
 - (3) حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون عام، قسم حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
 - (4) شيرين مصطفى الحلو: المسئولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في الحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، 1433.
 - (5) صديقي مسعود: نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2004.
 - (6) سارة حدة بودريالة، محاولة تحديد العوامل التي تتحكم في جودة المراجعة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي بالأغواط.
 - (7) عبد الكريم مقراني: انسجام معايير المراجعة، أطروحة دكتوراه دولة، المدرسة العليا للتجارة، 2007.
 - (8) سميحة غلوس: مسؤوليات محافظ الحسابات الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
 - (9) محمد مفلح جعافرة: مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فعالية التدقيق الخارجي لشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

ج. الملتقيات والمقالات:

- (1) بركات سارة، زايدي حسبية: الحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملتقى وطني، حوكمة الشركة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
- (2) انصاف محمود رشيد وآخرون: فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق، المجلد 4، العدد 8، 2012، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
- (3) حسين أحمد دحدوح: مسؤولية مراجع المحاسبات عن اكتشاف التظليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، جامعة دمشق.
- (4) نغماري سفيان: الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، ملتقى وطني، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
- (5) صوني إيمان، قورارب مريم: أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية، وطني، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.
- (6) عمر شريف: التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة، ملتقى وطني، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012.
- (7) عبد العالي محمدي: دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2012.
- (8) مرسي السيد حجازي، (التكاليف الاجتماعية للفساد)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (23)، العدد (266)، نيسان/أفريل، 2001.
- (9) فيحاء عبد الخالق وآخرون: دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي، مجلة البحوث المستقبلية، العدد 25-26، 2009.

د. القوانين:

1. جريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 14، يوم: 2006/03/08.
2. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 24، يوم 2004/04/6.
3. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 26، يوم 2004/04/25.
4. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 7، يوم 2 فيفري 2001.
5. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 74، 22 نوفمبر 2006.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 42.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، المؤرخة في 2011/07/01.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخ في 2010/06/11، المادة 22.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادرة في 2011/02/02.

10. القانون التجاري، الجزائر، 2007.

هـ مجلات ومحاضرات:

1. بلقاسم سعودي، محاضرات التدقيق ومحافظ الحسابات، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012-2013.
2. شريفي عمر: مسؤولية محافظ الحسابات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، العدد 12، 2012.
3. شيماء محمد سمير إبراهيم: التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي، بحوث مستقبلية، 2013، كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية.
4. يحي سعدي: محاضرات التدقيق المبني على المخاطر، قسم علوم التجارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، 2014.
5. يحي سعدي: محاضرات منهجية التدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013.

ز المواقع الإلكترونية:

هدى خليل ابراهيم حسني، مسؤولية مراقب الحسابات، متوفر على

الرابط: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=53402>.

<http://www.kantakji.com/media/2321/0m026.pdf>

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

1. LIONNEL.C ET GERARD.V. : Audit et contrôle interne, Aspects financiers, opérationnels et stratégiques, 4^{ème} Edition, DALLOZ, Paris, 1992.
2. BELAIBOUD. M: Guide pratique d'audit financier et comptable; la maison des livres ; 2^{ème} édition ; Alger.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم (01) استمارة الاستبيان



جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.
قسم العلوم التجارية
إستبيان

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تدرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة و تدقيق، يقوم الطالب بإعداد مذكرة بعنوان:

"دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي"

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول ما تضمنه من فقرات . كما نرجو من سيادتكم الإجابة بجدية و موضوعية على الأسئلة، علما أن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة و لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

وفي الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتمكم في هذه المذكرة

✍ الطالب: العناق مراد

① رقم الهاتف : 0666919026

أشرف: د قاسمي السعيد

2014-2013

معلومات عينة الدراسة:

<input type="checkbox"/>	أنثى.....	<input type="checkbox"/>	ذكر.....	الجنس
<input type="checkbox"/>	من 30 إلى 40 سنة.....	<input type="checkbox"/>	اقل من 30 سنة.....	العمر
<input type="checkbox"/>	أكبر من 50 سنة.....	<input type="checkbox"/>	من 41 إلى 50 سنة.....	
<input type="checkbox"/>	ماجستير.....	<input type="checkbox"/>	ليسانس.....	المؤهل العلمي الوظيفة
<input type="checkbox"/>	شهادة مهنية.....	<input type="checkbox"/>	دكتوراه.....	
<input type="checkbox"/>	من 5 إلى 10 سنوات.....	<input type="checkbox"/>	اقل من 5 سنوات.....	الخبرة المهنية
<input type="checkbox"/>	أكثر من 15 سنة.....	<input type="checkbox"/>	من 11 إلى 15 سنة.....	
<input type="checkbox"/>	محافظ حسابات.....	<input type="checkbox"/>	أستاذ جامعي.....	الوظيفة الحالية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	خبير محاسب.....	

المحور الأول:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	يساهم محافظ الحسابات في الوقاية من الفساد المالي.
					1. يعتبر وجود محافظ الحسابات في المؤسسة بمثابة الترياق المضاد للفساد المالي أثناء فترة المراجعة.
					2. تأكد محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بالشفافية والإفصاح يساعد على الوقاية من الفساد المالي.
					3. محافظ الحسابات هو المسؤول على حماية أموال المؤسسة من الاحتيال والاختلاس ، السرقة...الخ.
					4. يتعرض محافظ الحسابات للمساومة في حالة اكتشاف أي نوع من أنواع الفساد المالي.
					5. قيام محافظ الحسابات بمهمته وفق شروط العمل المتعارف عليها أحد الأسباب المساهمة في الحد من الفساد المالي.
					6. التزام محافظ الحسابات بالسر المهني يمنعه من إفشاء معلومات حول الفساد المالي في المؤسسة.
					7. تقيد محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يفرض عليه القيام بالدور المنوط به بكل فعالية.
					8. يحرص محافظ الحسابات على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء والغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره.
					9. فترة المراجعة كافية لمحافظ الحسابات من أجل اكتشاف كل أنواع الفساد المالي.
					10. يتضمن تقرير محافظ الحسابات معلومات تفيد بوجود فساد مالي في المؤسسة محل المراجعة في حالة اكتشافها.

المحور الثاني:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بضعفي عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها.
					1. إن توافر الاستقلالية و الحياد يعزز الثقة في التقارير التي يعدها محافظ الحسابات.
					2. الالتزام بالأسس و المبادئ التي تحكم ممارسة مهنة محافظ الحسابات تعطي مصداقية للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة.
					3. تطبيق معايير إعداد تقارير محافظ الحسابات تضمن إعطاء رأي فني محايد.
					4. المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات تلزمه على بذل العناية اللازمة لحماية أموال المؤسسة.
					5. بذل العناية المهنية الملائمة لمحافظ ح تمكنه من إعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة
					6. المراجعة الداخلية مساعدة لعمل محافظ الحسابات
					7. مصادقة م الحسابات على القوائم المالية دليل عل حسن سير المؤسسة وحرصها على الحفاظ على سمعتها.
					8. تأكيد م الحسابات على مصداقية القوائم المالية دليل على عدم وجود أي شكل من أشكال الفساد المالي.
					9. يقدم محافظ الحسابات تقارير عن حدوث أي تجاوزات في القوائم المالية وقت حدوثها.
					10. لا يهتم المستثمرون بما يرد في تقرير محافظ الحسابات.
					11. نظرة المستثمرين الحاليين أو الجدد إلى المؤسسة في حالة وجود فساد مالي تكون سلبية جدا.
					12. يطلب المستثمرون الجدد معلومات حول رأي محافظ الحسابات في قوائم المؤسسة قبل الانضمام.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	كفاءة وخبرة محافظي الحسابات تساهم في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي.
					1. ممارسي الفساد المالي أكثر ذكاء من محافظي الحسابات.
					2. قيام محافظ الحسابات بتنظيم عملية المراجعة والاستعانة بالمساعدين ذوي الخبرة منة شأنه المساهمة في اكتشاف ممارسات الفساد المالي.
					3. كثرة عمليات المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات توفر لديه خبرة كافية تساهم في اكتشاف الفساد المالي.
					4. الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات له دور مهم في اكتشاف الفساد المالي.
					5. يأخذ محافظ الحسابات بمبدأ الحيطة و الحذر في التقصي عن ممارسات الفساد المالي.
					6. قيام محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة أثناء عملية المراجعة يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في القوائم المالية.
					7. الاطلاع الكافي على معايير المراجعة الدولية يؤدي لاكتشاف أشكال الفساد المالي.
					8. وجود دورات تدريبية حول الفساد المالي من شأنه زيادة خبرة محافظ الحسابات في اكتشاف أشكال الفساد المالي.
					9. تمنح استقلالية محافظ الحسابات و فريق عمله القدرة على تحديد مواطن الفساد المالي.
					10. التكامل وعلاقات التعاون بين زملاء المهنة في مختلف المناطق يزيد من فرص اكتشاف الفساد المالي.

الملحق (02) : الملحق رقم (02) قائمة محكمي الاستبيان.

الرقم	الاسم	الجامعة	الرقم	الاسم	الجامعة
01	د. سعدي يحي	جامعة المسيلة	14	د. ولهي بوعلام	جامعة المسيلة
02	د. سعودي بلقاسم	جامعة المسيلة	15	أ. الهاشمي بلواضح	جامعة المسيلة
03	د. يعقوبي محمد	جامعة المسيلة	16	أ. خليلي أحمد	جامعة المسيلة
04	د. صلاح الدين شريط	جامعة المسيلة	17	أ. قري عبد الرحمان	جامعة المسيلة
05	د. حسين بلعجوز	جامعة المسيلة	18	أ. حياة صغيور	جامعة المسيلة
06	د. لقلطي لخطر	جامعة المسيلة	19	أ. حيرش أحمد	طالب دكتوراه، أستاذ ثانوي
07	أ. رشيدة خالدي	جامعة عمار ثلجي بالأغواط	20	أ. سامية خرخاش	جامعة المسيلة
08	أ. محمد صغير قراوي	جامعة المسيلة	21	أ. ختيم محمد العيد	جامعة المسيلة
09	د. السعيد قاسمي	جامعة المسيلة	22	د. رابح بلعباس	جامعة المسيلة
10	زريق عمر	جامعة المسيلة	23	أ. ماريا علي صوشة	جامعة المسيلة
11	أ. نبيل قليل	جامعة المسيلة	24	أ. بوعبد الله صالح	جامعة المسيلة
12	أ. تمار توفيق	جامعة المسيلة	25	أ. د. عبد الحميد برحومة	جامعة المسيلة
13	أ. عمر جعيل	أستاذ ثانوي، عين الخضراء	26	تمار توفيق	جامعة المسيلة

الملحق رقم (03) تقارير محافظ الحسابات.

..... إلى :	←	للخاطبون
تقرير عام	←	اسم التقرير
رض الإيلاء بالشهادة بسبب عائق في المهنة	←	للعدة
تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة بر..... يشرفني أن أقدم لكم تقريرتي حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة: من إلى تقرير حول المراقبة والشهادة: أ. قمت بمراقبة حساباتكم السنوية لهذا النشاط وسجلت ما يلي: أثناء قيامي بعمليات المراقبة بانتقاء الملاحظات التالية: ب. قمت بالتحقيق حول مصادقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية والحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم و وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة. لا أستطيع تأكيد مصادقية هذه المعلومات. في /..... /..... العنوان:	←	فترة النطاق
.....	←	فترة النتائج
.....	←	اسم المراجع
..... الإمضاء:	←	تاريخ التقرير

..... إلى :	←	للخاطبون
تقرير عام	←	اسم التقرير
رض الشهادة لعدم الدقة والشرعية	←	للعدة
تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة بر..... يشرفني أن أقدم لكم تقريرتي حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة: من إلى تقرير حول المراقبة والشهادة: أ. قمت بمراقبة حساباتكم السنوية لهذا النشاط وسجلت ما يلي: أثناء قيامي بعمليات المراقبة قمت بانتقاء الملاحظات التالية: ب. قمت بالتحقيق حول مصادقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية والحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم و وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة. لا أستطيع تأكيد مصادقية هذه المعلومات. في /..... /..... العنوان:	←	فترة النطاق
.....	←	فترة النتائج
.....	←	اسم المراجع
..... الإمضاء:	←	تاريخ التقرير

<p>إلى :</p> <p>.....</p> <p style="text-align: center;">تقرير عام شهادة تحفظ</p> <p>تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة بر..... يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة: من إلى</p> <p>تقرير حول المراقبة والشهادة: أ. قمت بمراقبة حساباتكم السنوية لهذا النشاط وسجلت ما يلي:</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>ب. قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية والحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم و وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة وسجلت ما يلي:</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>ج. يجب أن أبدي تحفظات حول النقاط التالية:</p> <p>.....</p> <p>نظرا للاجتهادات التي قمت بها وفقا لتوصيات المهنة، بإمكانني الشهادة بأن الحسابات السنوية كما تظهر في الصفحات لهذا التقرير شرعية وذات مصداقية كما أنها تعطي صورة وافية للنتيجة المالية للنشاط الماضي، بالإضافة إلى الحالة المالية وممتلكات شركتكم في نهاية النشاط.</p> <p>في...../...../..... العنوان:</p> <p>الإمضاء:</p>	<p>← للمخاطبون</p> <p>← اسم التقرير</p> <p>← المقدمة</p> <p>← فترة النطاق</p> <p>← فترة النتائج</p> <p>← اسم المراجع</p> <p>← تاريخ التقرير</p>
---	---

<p>إلى :</p> <p>.....</p> <p style="text-align: center;">تقرير عام شهادة بدون تحفظ</p> <p>تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة بر..... يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة: من إلى</p> <p>تقرير حول المراقبة والشهادة: أ. قمت بمراقبة حساباتكم السنوية لهذا النشاط وسجلت ما يلي:</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>ب. قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية والحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم و وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة وسجلت ما يلي:</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>ج. نظرا للاجتهادات التي قمت بها وفقا لتوصيات المهنة، بإمكانني الشهادة بأن الحسابات السنوية كما تظهر في الصفحات لهذا التقرير شرعية وذات مصداقية كما أنها تعطي صورة وافية للنتيجة المالية للنشاط الماضي، بالإضافة إلى الحالة المالية وممتلكات شركتكم في نهاية النشاط.</p> <p>في...../...../..... العنوان:</p> <p>الإمضاء:</p>	<p>← للمخاطبون</p> <p>← اسم التقرير</p> <p>← المقدمة</p> <p>← فترة النطاق</p> <p>← فترة النتائج</p> <p>← اسم المراجع</p> <p>← تاريخ التقرير</p>
---	---

المصدر: مولاي نصيرة، دور الحسابات في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية،
التسيير، العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، 2011_2012، قائمة الملاحق.

الملحق رقم (04) : درجة أهمية المتوسط المرجح

درجة الأهمية	قيمة المتوسط المرجح
غير عام جدا	من 1 الى أقل 1,8
غير هام	من 1,8 الى أقل 2,6
متوسط الأهمية	من 2,6 الى أقل 3,4
هام	من 3,4 الى أقل 4,2
هام جدا	من 4,2 الى أقل 5

الملحق رقم (07) مخرجات spss

الفا كرونيا للمحور الأول :

Remarques

	Sortie obtenue	13-MAY-2014 23:59:10
	Commentaires	
Entrée	Données	C:\Users\MAISON XP\Desktop\الدراسة التطبيقية\hg.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
	Entrée de la matrice	C:\Users\MAISON XP\Desktop\الدراسة التطبيقية\hg.sav
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES=q1 q2 q3 q4 q5 q6 q7 q8 q9 q10 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /SUMMARY=TOTAL.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.01

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	40	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,832	10

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
q1	32,78	39,358	,778	,798
q2	32,68	38,635	,758	,796
q3	33,68	39,558	,491	,820
q4	33,57	42,353	,337	,834
q5	32,80	39,959	,672	,805
q6	33,47	40,974	,361	,835
q7	32,93	40,738	,507	,818
q8	33,35	38,695	,609	,807
q9	33,78	43,051	,317	,835
q10	33,30	37,138	,569	,812

الفا كرونباخ للمحور الثاني :

Remarques

Sortie obtenue		14-MAY-2014 00:00:37
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\MAISON XP\Desktop\الدراسة hg.sav التطبيقية
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Entrée de la matrice	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Définition de la valeur manquante	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Observations utilisées	RELIABILITY
Syntaxe		/VARIABLES=q11 q12 q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19 q20 q21 q22
		/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
		/MODEL=ALPHA
		/SUMMARY=TOTAL.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.02

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	40	100,0
Exclue ^a	0	,0
Total	40	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,919	12

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
q11	40,70	64,831	,834	,906
q12	40,80	65,497	,747	,909
q13	41,18	65,225	,737	,909
q14	41,07	64,994	,776	,908
q15	40,97	66,025	,645	,913
q16	41,02	65,871	,716	,910
q17	41,20	65,549	,729	,910
q18	41,43	64,763	,651	,913
q19	41,45	64,100	,744	,909
q20	42,70	68,472	,479	,920
q21	41,93	64,840	,536	,921
q22	41,65	69,413	,518	,918

الفا كرونبا للمحور الثالث :

Remarques

Sortie obtenue		14-MAY-2014 00:01:59
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\MAISON XP\Desktop\hg.sav التطبيقية
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Entrée de la matrice	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Définition de la valeur manquante	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Observations utilisées	RELIABILITY
Syntaxe		/VARIABLES=q23 q24 q25 q26 q27 q28 q29 q30 q31 q32
		/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
		/MODEL=ALPHA
		/SUMMARY=TOTAL.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02

Temps écoulé	00:00:00.02
--------------	-------------

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	40	100,0
Exclue ^a	0	,0
Total	40	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,926	10

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
q23	35,18	49,892	,495	,929
q24	34,10	47,938	,623	,923
q25	33,78	47,820	,760	,917
q26	34,40	46,605	,711	,918
q27	33,78	45,461	,803	,913
q28	33,90	46,400	,788	,914
q29	33,95	47,895	,644	,922
q30	33,65	45,823	,774	,915
q31	33,83	45,328	,767	,915
q32	33,88	45,856	,794	,914

Statistics

	q1	q2	q3	q4	q5	q6	q7
N Valid	76	76	76	76	76	76	76
Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean	4.28	4.37	3.45	3.42	4.26	3.50	4.14
Median	4.00	4.00	3.50	3.00	4.00	4.00	4.00
Std. Deviation	.602	.650	1.038	.970	.640	1.149	.795

Statistics

	q8	q9	q10	q11	q12	q13	q14
N Valid	76	76	76	76	76	76	76
Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean	3.78	3.29	3.92	4.51	4.37	4.08	4.16
Median	4.00	3.00	4.00	5.00	4.00	4.00	4.00

Std. Deviation	.932	1.004	1.068	.554	.629	.762	.694
----------------	------	-------	-------	------	------	------	------

Statistics

		q15	q16	q17	q18	q19	q20	q21
N	Valid	76	76	76	76	76	76	76
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.26	4.26	4.07	3.84	3.82	2.53	3.33
Median		4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	2.00	3.00
Std. Deviation		.755	.661	.754	.967	.890	1.000	1.204

Statistics

		q22	q23	q24	q25	q26	q27	q28
N	Valid	76	76	76	76	76	76	76
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.55	2.72	3.91	4.18	3.55	4.21	4.07
Median		4.00	3.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00
Std. Deviation		.755	.888	.769	.559	.823	.699	.736

Statistics

		q29	q30	q31	q32
N	Valid	76	76	76	76
	Missing	0	0	0	0
Mean		3.95	4.26	4.12	4.08
Median		4.00	4.00	4.00	4.00
Std. Deviation		.798	.737	.765	.726

Frequency Table

q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1.3	1.3	1.3
	موافق الى حد ما	3	3.9	3.9	5.3
	موافق	46	60.5	60.5	65.8
	موافق بشدة	26	34.2	34.2	100.0
	Total	76	100.0	100.0	

q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2.6	2.6	2.6
	موافق الى حد ما	1	1.3	1.3	3.9
	موافق	40	52.6	52.6	56.6
	موافق بشدة	33	43.4	43.4	100.0
	Total	76	100.0	100.0	

q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	3	3.9	3.9	3.9
غير موافق	10	13.2	13.2	17.1
موافق الى حد ما	25	32.9	32.9	50.0
موافق	26	34.2	34.2	84.2
موافق بشدة	12	15.8	15.8	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	13	17.1	17.1	17.1
موافق الى حد ما	31	40.8	40.8	57.9
موافق	19	25.0	25.0	82.9
موافق بشدة	13	17.1	17.1	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق الى حد ما	8	10.5	10.5	10.5
موافق	40	52.6	52.6	63.2
موافق بشدة	28	36.8	36.8	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	2.6	2.6	2.6
غير موافق	18	23.7	23.7	26.3
موافق الى حد ما	12	15.8	15.8	42.1
موافق	28	36.8	36.8	78.9
موافق بشدة	16	21.1	21.1	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	5	6.6	6.6	6.6
موافق الى حد ما	4	5.3	5.3	11.8
موافق	42	55.3	55.3	67.1
موافق بشدة	25	32.9	32.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	10	13.2	13.2	13.2
موافق الى حد ما	13	17.1	17.1	30.3
موافق	37	48.7	48.7	78.9
موافق بشدة	16	21.1	21.1	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	19	25.0	25.0	25.0
موافق الى حد ما	27	35.5	35.5	60.5
موافق	19	25.0	25.0	85.5
موافق بشدة	11	14.5	14.5	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	5	6.6	6.6	6.6
موافق الى حد ما	16	21.1	21.1	27.6
موافق	30	39.5	39.5	67.1
موافق بشدة	25	32.9	32.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق الى حد ما	2	2.6	2.6	2.6
موافق	33	43.4	43.4	46.1
موافق بشدة	41	53.9	53.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق الى حد ما	6	7.9	7.9	7.9
موافق	36	47.4	47.4	55.3
موافق بشدة	34	44.7	44.7	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q13

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق الى حد ما	19	25.0	25.0	25.0
موافق	32	42.1	42.1	67.1
موافق بشدة	25	32.9	32.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q14

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	1	1.3	1.3	1.3
موافق الى حد ما	10	13.2	13.2	14.5
موافق	41	53.9	53.9	68.4
موافق بشدة	24	31.6	31.6	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q15

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	2.6	2.6	2.6
موافق الى حد ما	8	10.5	10.5	13.2
موافق	34	44.7	44.7	57.9
موافق بشدة	32	42.1	42.1	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q16

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	1	1.3	1.3	1.3
موافق الى حد ما	6	7.9	7.9	9.2
موافق	41	53.9	53.9	63.2
موافق بشدة	28	36.8	36.8	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q17

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	2.6	2.6	2.6
موافق الى حد ما	13	17.1	17.1	19.7
موافق	39	51.3	51.3	71.1
موافق بشدة	22	28.9	28.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q18

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	8	10.5	10.5	10.5
موافق الى حد ما	18	23.7	23.7	34.2
موافق	28	36.8	36.8	71.1
موافق بشدة	22	28.9	28.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q19

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	6	7.9	7.9	7.9
موافق الى حد ما	20	26.3	26.3	34.2
موافق	32	42.1	42.1	76.3
موافق بشدة	18	23.7	23.7	100.0
Total	76	100.0	100.0	

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	9	11.8	11.8	11.8
غير موافق	34	44.7	44.7	56.6
موافق الى حد ما	20	26.3	26.3	82.9
موافق	10	13.2	13.2	96.1
موافق بشدة	3	3.9	3.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q21

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	4	5.3	5.3	5.3
غير موافق	19	25.0	25.0	30.3
موافق الى حد ما	16	21.1	21.1	51.3
موافق	22	28.9	28.9	80.3
موافق بشدة	15	19.7	19.7	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q22

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	5	6.6	6.6	6.6
موافق الى حد ما	31	40.8	40.8	47.4
موافق	33	43.4	43.4	90.8
موافق بشدة	7	9.2	9.2	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q23

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	4	5.3	5.3	5.3
غير موافق	26	34.2	34.2	39.5
موافق الى حد ما	38	50.0	50.0	89.5
موافق	3	3.9	3.9	93.4
موافق بشدة	5	6.6	6.6	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q24

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
غير موافق	2	2.6	2.6	3.9
موافق الى حد ما	14	18.4	18.4	22.4
موافق	45	59.2	59.2	81.6
موافق بشدة	14	18.4	18.4	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q25

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق الى حد ما	6	7.9	7.9	7.9
موافق	50	65.8	65.8	73.7
موافق بشدة	20	26.3	26.3	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q26

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
غير موافق	7	9.2	9.2	10.5
موافق الى حد ما	23	30.3	30.3	40.8
موافق	39	51.3	51.3	92.1
موافق بشدة	6	7.9	7.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q27

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
موافق الى حد ما	6	7.9	7.9	9.2
موافق	44	57.9	57.9	67.1
موافق بشدة	25	32.9	32.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q28

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق الى حد ما	18	23.7	23.7	23.7
موافق	35	46.1	46.1	69.7
موافق بشدة	23	30.3	30.3	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q29

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	3	3.9	3.9	3.9
موافق الى حد ما	17	22.4	22.4	26.3
موافق	37	48.7	48.7	75.0
موافق بشدة	19	25.0	25.0	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q30

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	2.6	2.6	2.6
موافق الى حد ما	7	9.2	9.2	11.8
موافق	36	47.4	47.4	59.2
موافق بشدة	31	40.8	40.8	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q31

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
موافق الى حد ما	12	15.8	15.8	17.1
موافق	39	51.3	51.3	68.4
موافق بشدة	24	31.6	31.6	100.0
Total	76	100.0	100.0	

q32

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	1	1.3	1.3	1.3
موافق الى حد ما	14	18.4	18.4	19.7
موافق	39	51.3	51.3	71.1
موافق بشدة	22	28.9	28.9	100.0
Total	76	100.0	100.0	

Notes

Output Created		02-JUN-2014 11:22:23
Comments		
Input	Data	C:\Users\fatima\Desktop\mémoire\12121\الدراسة التطبيقية\المعطيات ..sav
	Active Dataset	DataSet2
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	76
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each test are based on all cases with valid data for the variable(s) used in that test.
Syntax		NPART TESTS /CHISQUARE=q1 q2 q3 q4 q5 q6 q7 q8 q9 q10 /EXPECTED=EQUAL /MISSING ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.03
	Number of Cases Allowed ^a	60494

a. Based on availability of workspace memory.

Chi-Square Test

q1

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	1	19.0	-18.0-
موافق الى حد ما	3	19.0	-16.0-
موافق	46	19.0	27.0
موافق بشدة	26	19.0	7.0
Total	76		

q2

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	2	19.0	-17.0-
موافق الى حد ما	1	19.0	-18.0-
موافق	40	19.0	21.0
موافق بشدة	33	19.0	14.0
Total	76		

q3

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	3	15.2	-12.2-
غير موافق	10	15.2	-5.2-
موافق الى حد ما	25	15.2	9.8
موافق	26	15.2	10.8
موافق بشدة	12	15.2	-3.2-
Total	76		

q4

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	13	19.0	-6.0-
موافق الى حد ما	31	19.0	12.0
موافق	19	19.0	.0
موافق بشدة	13	19.0	-6.0-
Total	76		

q5

	Observed N	Expected N	Residual
موافق الى حد ما	8	25.3	-17.3-
موافق	40	25.3	14.7
موافق بشدة	28	25.3	2.7
Total	76		

q6

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	2	15.2	-13.2-
غير موافق	18	15.2	2.8
موافق الى حد ما	12	15.2	-3.2-
موافق	28	15.2	12.8
موافق بشدة	16	15.2	.8
Total	76		

q7

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	5	19.0	-14.0-
موافق الى حد ما	4	19.0	-15.0-
موافق	42	19.0	23.0
موافق بشدة	25	19.0	6.0
Total	76		

q8

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	10	19.0	-9.0-
موافق الى حد ما	13	19.0	-6.0-
موافق	37	19.0	18.0
موافق بشدة	16	19.0	-3.0-
Total	76		

q9

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	19	19.0	.0
موافق الى حد ما	27	19.0	8.0
موافق	19	19.0	.0
موافق بشدة	11	19.0	-8.0-
Total	76		

q10

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	5	19.0	-14.0-
موافق الى حد ما	16	19.0	-3.0-
موافق	30	19.0	11.0
موافق بشدة	25	19.0	6.0
Total	76		

Test Statistics

	q1	q2	q3	q4	q5	q6	q7
Chi-Square	71.474 ^a	65.789 ^a	26.237 ^b	11.368 ^a	20.632 ^c	23.474 ^b	51.895 ^a
df	3	3	4	3	2	4	3

Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.010	.000	.000	.000
-------------	------	------	------	------	------	------	------

Test Statistics

	q8	q9	q10
Chi-Square	23.684 ^a	6.737 ^a	19.053 ^a
df	3	3	3
Asymp. Sig.	.000	.081	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 19.0.

b. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.2.

c. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 25.3.

NPar Tests

Notes

Output Created	02-JUN-2014 11:22:58	
Comments		
Input	Data	C:\Users\fatima\Desktop\mémoire\12121\الدراسة التطبيقية\المعطيات ..sav
	Active Dataset	DataSet2
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	76
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each test are based on all cases with valid data for the variable(s) used in that test.
Syntax	NPAR TESTS /CHISQUARE=q11 q12 q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19 q20 q21 q22 /EXPECTED=EQUAL /MISSING ANALYSIS.	
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Number of Cases Allowed ^a	52428

a. Based on availability of workspace memory.
Chi-Square Test

q11

	Observed N	Expected N	Residual
موافق الى حد ما	2	25.3	-23.3-
موافق	33	25.3	7.7
موافق بشدة	41	25.3	15.7
Total	76		

q12

	Observed N	Expected N	Residual
موافق الى حد ما	6	25.3	-19.3-
موافق	36	25.3	10.7
موافق بشدة	34	25.3	8.7
Total	76		

q13

	Observed N	Expected N	Residual
موافق الى حد ما	19	25.3	-6.3-
موافق	32	25.3	6.7
موافق بشدة	25	25.3	-.3-
Total	76		

q14

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	1	19.0	-18.0-
موافق الى حد ما	10	19.0	-9.0-
موافق	41	19.0	22.0
موافق بشدة	24	19.0	5.0
Total	76		

q15

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	2	19.0	-17.0-
موافق الى حد ما	8	19.0	-11.0-
موافق	34	19.0	15.0
موافق بشدة	32	19.0	13.0
Total	76		

q16

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	1	19.0	-18.0-
موافق الى حد ما	6	19.0	-13.0-
موافق	41	19.0	22.0
موافق بشدة	28	19.0	9.0
Total	76		

q17

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	2	19.0	-17.0-
موافق الى حد ما	13	19.0	-6.0-
موافق	39	19.0	20.0
موافق بشدة	22	19.0	3.0
Total	76		

q18

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	8	19.0	-11.0-
موافق الى حد ما	18	19.0	-1.0-
موافق	28	19.0	9.0
موافق بشدة	22	19.0	3.0
Total	76		

q19

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	6	19.0	-13.0-
موافق الى حد ما	20	19.0	1.0
موافق	32	19.0	13.0
موافق بشدة	18	19.0	-1.0-
Total	76		

q20

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	9	15.2	-6.2-
غير موافق	34	15.2	18.8
موافق الى حد ما	20	15.2	4.8
موافق	10	15.2	-5.2-
موافق بشدة	3	15.2	-12.2-

قائمة الملاحق

Total	76		
-------	----	--	--

q21

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	4	15.2	-11.2-
غير موافق	19	15.2	3.8
موافق الى حد ما	16	15.2	.8
موافق	22	15.2	6.8
موافق بشدة	15	15.2	-.2-
Total	76		

q22

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	5	19.0	-14.0-
موافق الى حد ما	31	19.0	12.0
موافق	33	19.0	14.0
موافق بشدة	7	19.0	-12.0-
Total	76		

Test Statistics

	q11	q12	q13	q14	q15	q16	q17
Chi-Square	33.500 ^a	22.211 ^a	3.342 ^a	48.105 ^b	42.316 ^b	55.684 ^b	38.632 ^b
df	2	2	2	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.000	.000	.188	.000	.000	.000	.000

Test Statistics

	q18	q19	q20	q21	q22
Chi-Square	11.158 ^b	17.895 ^b	38.868 ^c	12.289 ^c	35.789 ^b
df	3	3	4	4	3
Asymp. Sig.	.011	.000	.000	.015	.000

NPar Tests

		Notes	02-JUN-2014 11:23:41
Output Created			
Comments			
Input	Data	C:\Users\fatima\Desktop\mémoire\12121\الدراسة التطبيقية\المعطيات ..sav	
	Active Dataset	DataSet2	
	Filter	<none>	
	Weight	<none>	
	Split File	<none>	
	N of Rows in Working Data File		76
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics for each test are based on all cases with valid data for the variable(s) used in that test.	
Syntax		NPAR TESTS /CHISQUARE=q23 q24 q25 q26 q27 q28 q29 q30 q31 q32 /EXPECTED=EQUAL /MISSING ANALYSIS.	
Resources	Processor Time		00:00:00.00
	Elapsed Time		00:00:00.00
	Number of Cases Allowed ^a		60494

Chi-Square Test

Frequencies

q23

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	4	15.2	-11.2-
غير موافق	26	15.2	10.8
موافق الى حد ما	38	15.2	22.8
موافق	3	15.2	-12.2-
موافق بشدة	5	15.2	-10.2-
Total	76		

q24

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	15.2	-14.2-
غير موافق	2	15.2	-13.2-
موافق الى حد ما	14	15.2	-1.2-
موافق	45	15.2	29.8
موافق بشدة	14	15.2	-1.2-
Total	76		

q25

	Observed N	Expected N	Residual
موافق الى حد ما	6	25.3	-19.3-
موافق	50	25.3	24.7
موافق بشدة	20	25.3	-5.3-
Total	76		

q26

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	15.2	-14.2-
غير موافق	7	15.2	-8.2-
موافق الى حد ما	23	15.2	7.8
موافق	39	15.2	23.8
موافق بشدة	6	15.2	-9.2-
Total	76		

q27

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	19.0	-18.0-
موافق الى حد ما	6	19.0	-13.0-
موافق	44	19.0	25.0
موافق بشدة	25	19.0	6.0
Total	76		

q28

	Observed N	Expected N	Residual
موافق الى حد ما	18	25.3	-7.3-
موافق	35	25.3	9.7
موافق بشدة	23	25.3	-2.3-
Total	76		

q29

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	3	19.0	-16.0-
موافق الى حد ما	17	19.0	-2.0-
موافق	37	19.0	18.0
موافق بشدة	19	19.0	.0
Total	76		

q30

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	2	19.0	-17.0-
موافق الى حد ما	7	19.0	-12.0-
موافق	36	19.0	17.0
موافق بشدة	31	19.0	12.0
Total	76		

q31

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	1	19.0	-18.0-
موافق الى حد ما	12	19.0	-7.0-
موافق	39	19.0	20.0
موافق بشدة	24	19.0	5.0
Total	76		

q32

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق	1	19.0	-18.0-
موافق الى حد ما	14	19.0	-5.0-
موافق	39	19.0	20.0
موافق بشدة	22	19.0	3.0
Total	76		

Test Statistics

	q23	q24	q25	q26	q27	q28	q29
Chi-Square	66.763 ^a	83.342 ^a	39.895 ^a	64.526 ^a	60.737 ^c	6.026 ^b	30.737 ^c
df	4	4	2	4	3	2	3
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000	.000	.049	.000

Test Statistics

	q30	q31	q32
Chi-Square	45.579 ^c	42.000 ^c	39.895 ^c
df	3	3	3
Asymp. Sig.	.000	.000	.000

- a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.2.
- b. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 25.3.
- c. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 19.0.

T-Test

Notes

Output Created		02-JUN-2014 11:24:36
Comments		
Input	Data	C:\Users\fatima\Desktop\memoire\12121\الدراسة التطبيقية\المعطيات ..sav
	Active Dataset	DataSet2
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	76
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=q1 q2 q3 q4 q5 q6 q7 q8 q9 q10 /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q1	76	4.28	.602	.069
q2	76	4.37	.650	.075
q3	76	3.45	1.038	.119
q4	76	3.42	.970	.111
q5	76	4.26	.640	.073
q6	76	3.50	1.149	.132
q7	76	4.14	.795	.091
q8	76	3.78	.932	.107
q9	76	3.29	1.004	.115
q10	76	3.92	1.068	.122

One-Sample Test

	Test Value = 3							
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference			
					Lower	Upper		
q1	18.477	75	.000	1.276	1.14	1.41		
q2	18.354	75	.000	1.368	1.22	1.52		
q3	3.758	75	.000	.447	.21	.68		
q4	3.785	75	.000	.421	.20	.64		
q5	17.201	75	.000	1.263	1.12	1.41		
q6	3.794	75	.000	.500	.24	.76		
q7	12.552	75	.000	1.145	.96	1.33		
q8	7.259	75	.000	.776	.56	.99		
q9	2.513	75	.014	.289	.06	.52		
q10	7.519	75	.000	.921	.68	1.17		

T-Test

Notes

Output Created		02-JUN-2014 11:25:54
Comments		
Input	Data	C:\Users\fatima\Desktop\mémoire\12121\الدراسة التطبيقية\المعطيات ..sav
	Active Dataset	DataSet2
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	76
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=q11 q12 q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19 q20 q21 q22 /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q11	76	4.51	.554	.064
q12	76	4.37	.629	.072
q13	76	4.08	.762	.087
q14	76	4.16	.694	.080
q15	76	4.26	.755	.087
q16	76	4.26	.661	.076
q17	76	4.07	.754	.087
q18	76	3.84	.967	.111
q19	76	3.82	.890	.102
q20	76	2.53	1.000	.115
q21	76	3.33	1.204	.138
q22	76	3.55	.755	.087

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
q11	23.828	75	.000	1.513	1.39	1.64
q12	18.962	75	.000	1.368	1.22	1.51
q13	12.347	75	.000	1.079	.90	1.25
q14	14.549	75	.000	1.158	1.00	1.32
q15	14.588	75	.000	1.263	1.09	1.44
q16	16.668	75	.000	1.263	1.11	1.41
q17	12.318	75	.000	1.066	.89	1.24
q18	7.593	75	.000	.842	.62	1.06
q19	7.990	75	.000	.816	.61	1.02
q20	-4.131	75	.000	-.474	-.70	-.25
q21	2.381	75	.020	.329	.05	.60
q22	6.378	75	.000	.553	.38	.73

T-Test

Notes

Output Created	02-JUN-2014 11:26:40	
Comments		
Input	Data	C:\Users\fatima\Desktop\mémoire\12121\الدراسة التطبيقية المعطيات ..sav
	Active Dataset	DataSet2
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	76
Missing Value Handling	Definition of Missing Cases Used	User defined missing values are treated as missing. Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=q23 q24 q25 q26 q27 q28 q29 q30 q31 q32 /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q23	76	2.72	.888	.102

q24	76	3.91	.769	.088
q25	76	4.18	.559	.064
q26	76	3.55	.823	.094
q27	76	4.21	.699	.080
q28	76	4.07	.736	.084
q29	76	3.95	.798	.092
q30	76	4.26	.737	.085
q31	76	4.12	.765	.088
q32	76	4.08	.726	.083

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
q23	-2.711	75	.008	-.276	-.48	-.07
q24	10.292	75	.000	.908	.73	1.08
q25	18.474	75	.000	1.184	1.06	1.31
q26	5.854	75	.000	.553	.36	.74
q27	15.100	75	.000	1.211	1.05	1.37
q28	12.617	75	.000	1.066	.90	1.23
q29	10.346	75	.000	.947	.76	1.13
q30	14.942	75	.000	1.263	1.09	1.43
q31	12.739	75	.000	1.118	.94	1.29
q32	12.957	75	.000	1.079	.91	1.24

		Equal variances assumed	Equal variances not assumed
		T3	T3
Levene's Test for Equality of Variances	F	1.359	
	Sig.	.247	
t-test for Equality of Means	t	.856	1.205
	df	74	14.063
	Sig. (2-tailed)	.395	.248
	Mean Difference	1.53566	1.53566
	Std. Error Difference	1.79321	1.27405
	95% Confidence Interval of the Difference	Lower Upper	-1.19576- 4.26707
		-2.03739-	
		5.10870	

ANOVA

العمر

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	18.218	16	1.139	1.362	.193
Within Groups	49.309	59	.836		
Total	67.526	75			

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	9.083	16	.568	.533	.918
Within Groups	62.864	59	1.065		
Total	71.947	75			

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	30.735	16	1.921	1.053	.418
Within Groups	107.621	59	1.824		
Total	138.355	75			
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	15.313	16	.957	1.254	.257
Within Groups	45.042	59	.763		
Total	60.355	75			